المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم السياسة العامة والنظم المقارنة

المقاولاتية كآلية للتنويع الاقتصادي في الجزائر 2020-2025

دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA

- الجزائر وسط -

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص السياسات العامة

إعداد الطالبة:

- **مزهود هديل**

إشراف:

الأستاذة: لوجاني وسيلة

أعضاء لجنة المناقشة:

الرتبة العلمية: اسم ولقب الأستاذ:	مؤسسة الإنتساب:	الصفة:
الأستاذة: عزوط غنية	**المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية**	**رئيسا**
الأستاذة: لوجاني وسيلة	**المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية**	**مشرفا**
الأستاذة: أوبعيش هجيرة	**المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية**	**عضوا مناقشا**

السنة الجامعية:

2025/2024

إهـــــــــــداء:

الحمد لله حمدًا يليق بجلاله،

حمدًا على توفيقه الذي لا يُحد،

وعلى نِعَمٍ لا تُعد ولا تُرد،

الحمد لله الذي علَّم الإنسان ما لم يعلم،

وأنار للعقول دروب البحث والفهم.

الحمد لله الذي أتمّ لي هذه الرحلة العلمية،

ورزقني الصبر حين ضاق الوقت،

والأمل حين تعثرت الخطى.

ثم الشكر موصول لمن كان لهم بعد الله الفضل في هذا العمل:

إلى أستاذتي المشرفة وسيلة لوجاني،

يا من كنتِ لي خير موجّه،

لم تبخلي بعلمك، ولا بوقتك،

فكنتِ اليد التي تسند، والصوت الذي يُلهم،

جزاكِ الله عني كل خير.

وإلى الأستاذتين الفاضلتين: هجيرة أوبعيش ونجوى بوزروين،

لكما مني كل التقدير،

فما طرقت بابكما إلا ووجدت السعة والترحيب،

ولم تبخلا يومًا بإجابة أو نصيحة.

وإلى كل من ساعدني في إعداد هذه المذكرة،

ولو بكلمة، أو فكرة، أو حتى دعوة صادقة،

إلى من مدّ لي العون، ولم ينتظر مقابلًا،

أسأل الله أن يجزيكم عني خير الجزاء،

وأن يجعل عطاؤكم في موازين حسناتكم.

الملخص

الملخص:

يمثّل التحول في التوجهات الاقتصادية للدولة الجزائرية خلال العقد الأخير انعكاسًا لتبدّل استراتيجياتها في مواجهة التحديات البنيوية التي تعاني منها، وفي مقدّمتها التبعية التاريخية لعائدات المحروقات. هذا الواقع فرض على صانع القرار إعادة صياغة النموذج الاقتصادي الوطني، والبحث عن آليات بديلة وفعّالة لتحقيق تنويع اقتصادي حقيقي يُمكّن من بناء اقتصاد متحرر من التقلبات الطاقوية، ومستند إلى الإنتاجية، المعرفة، والمبادرة. في هذا السياق، تم تصعيد المقاولاتية إلى مصاف الأدوات الاستراتيجية في خطاب الدولة، لا باعتبارها خيارًا اقتصاديًا فقط، بل كخيار سيادي سياسي، له بعد اجتماعي وتنموي.

وتُجسّد المقاولاتية في السياق الجزائري رؤية الدولة لبناء نموذج اقتصادي جديد يقوم على دعم المبادرات الفردية، وتحفيز الفعل المقاولاتي، واستغلال الطاقات الشبانية، من خلال تفعيل منظومة مؤسساتية متكاملة، أهمها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (NESDA)، التي أوكلت لها مهمة ترجمة التوجهات الرسمية إلى ممارسات ميدانية من خلال مرافقة حاملي المشاريع، وتوفير مسارات الدعم، التكوين، والتمويل. وضمن هذه المنظومة، برزت مراكز تطوير المقاولاتية الجامعية كفضاءات استراتيجية لربط الجامعة بسوق العمل، وتعزيز ثقافة الريادة لدى الطلبة، انسجامًا مع الخطاب الرئاسي الداعم لاقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة.

تركّز هذه المذكرة على مقاربة ميدانية لأداء مراكز تطوير المقاولاتية بالجزائر وسط خلال الفترة (2020–2025)، باعتبارها حقلًا حيويًا لتفعيل أدوات الدولة في مجال دعم المقاولاتية الجامعية، ولما لهذه المنطقة من أهمية اقتصادية ورمزية. كما تهدف إلى فهم مدى قدرة البرامج والآليات التي تعتمدها NESDA على التجسيد الفعلي لخطة الدولة في تنويع الاقتصاد، من خلال الوقوف عند تجارب المتدربين والمستفيدين، وتقييم انعكاس هذه التجارب على عملية إنشاء مؤسسات اقتصادية مصغّرة، وإدماجها ضمن النسيج الإنتاجي الوطني.

وتسعى الدراسة كذلك إلى توضيح التفاعل بين البُعد السياسي والاقتصادي في تنفيذ السياسات العمومية المقاولاتية، من خلال تحليل الخطاب الرسمي، والبرامج الحكومية، والتشريعات ذات الصلة، قصد الوقوف على مدى الاتساق بين التوجه النظري المعلن والواقع التطبيقي الميداني، في ظل التحديات المرتبطة بالتمويل، المرافقة، والمتابعة المستدامة للمشاريع.

وبذلك، فإن هذه المذكرة تندرج ضمن الجهود الرامية إلى فهم دور المقاولاتية كأداة للسياسات العامة الاقتصادية في الجزائر، وتقييم نجاعة المقاربات المؤسساتية المعتمدة لتحقيق أهداف الدولة في التنويع الاقتصادي، مع تسليط الضوء على الرهانات المرتبطة بتفعيل الفعل المقاولاتي في البيئة الجامعية، في ظل التحولات الراهنة التي تشهدها الجزائر على المستوى السياسي، الاقتصادي والاجتماعي.

Abstract :

The shift in Algeria's economic orientations over the past decade reflects a change in its strategies to confront structural challenges, foremost among them the historic dependence on hydrocarbon revenues. This reality compelled policymakers to redefine the national economic model and seek alternative and effective mechanisms to achieve genuine economic diversification—one that enables building an economy free from energy market fluctuations, grounded in productivity, knowledge, and initiative. Within this context, entrepreneurship has been elevated to a strategic tool in the state's discourse, not merely as an economic option but as a sovereign political choice with social and developmental dimensions.

Entrepreneurship, in the Algerian context, embodies the state's vision for constructing a new economic model based on supporting individual initiatives, stimulating entrepreneurial activity, and harnessing youthful energies through the activation of an integrated institutional system. The National Agency for the Support and Development of Entrepreneurship (NESDA) plays a pivotal role in translating official orientations into practical field actions by accompanying project holders and providing support, training, and financing pathways. Within this system, university entrepreneurship development centers have emerged as strategic spaces linking universities to the labor market and fostering a culture of entrepreneurship among students, aligned with the presidential discourse supporting the knowledge economy and start-ups.

This thesis focuses on a field-based approach to the performance of entrepreneurship development centers in Central Algeria during the period (2020–2025), considering them a vital arena for activating state tools in supporting university entrepreneurship, and recognizing the economic and symbolic importance of this region. It also aims to understand the extent to which the programs and mechanisms adopted by NESDA actualize the state's plan for economic diversification by examining the experiences of

trainees and beneficiaries and evaluating the impact of these experiences on the creation of small economic enterprises and their integration into the national productive fabric.

The study also seeks to clarify the interaction between the political and economic dimensions in implementing public entrepreneurship policies by analyzing official discourse, government programs, and relevant legislation, with the goal of assessing the coherence between the announced theoretical orientations and the applied field reality, amid challenges related to financing, support, and sustainable project monitoring.

Thus, this thesis contributes to efforts aimed at understanding the role of entrepreneurship as an instrument of economic public policies in Algeria and evaluating the effectiveness of institutional approaches adopted to achieve the state’s objectives of economic diversification, while shedding light on the challenges associated with activating entrepreneurial action within the university environment amid the ongoing political, economic, and social transformations in Algeria.

الفهارس:

فهرس المحتويات:

العنوان:	رقم الصفحة:
المحتويات	-
الملخص بالعربية	-
الملخص باللغة الأجنبية	-
فهرس المحتويات	-
فهرس الجداول	-
فهرس الأشكال	-
مقدمة	-
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي و النظري السياسات الإقتصادية في الجزائر:	-
تمهيد:	25
المبحث الأول: السياسات الإقتصادية الجزائرية في ظل الإقتصاد الموجه	25
المطلب الأول: المرحلة الأولى (1962 – 1965)	29-26
المطلب الثاني :المرحلة الثانية (2000–2021)	35-30
المبحث الثاني: السياسات الإقتصادية الجزائرية في ظل التحول نحو إقتصاد السوق	36
المطلب الأول: المرحلة الأولى (1990 – 2000)	41-36
المطلب الثاني: المرحلة الثانية (2000 – 2021)	48-41
المطلب الثالث :الخطاب السياسي الرسمي والتحول نحو الجزائر الجديدة	50-48
تحليل خطاب رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون حول المقاولاتية والتنويع	50
الخطاب السياسي كرافعة لإعادة بناء الاقتصاد	50
مكانة الشباب والمؤسسات الناشئة في الرؤية السياسية للدولة	51
خلاصة الفصل الأول	51
الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي و النظري للمقاولاتية في الجزائر	-
تمهيد	54
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمقاولاتية	54
المطلب الأول: تعريف المقاولاتية	55-54
المطلب الثاني: أسس و مكونات الفعل المقاولاتي	56-55
المطلب الثالث: الفرق بين المقاولاتية و المشروعات الصغيرة و المتوسطة	58-57
المبحث الثاني :التوجهات السياسية والتشريعية لدعم المقاولاتية في الجزائر	59

المطلب الأول :التوجهات السياسية والتشريعية لدعم المقاولاتية	60-58
المطلب الثاني :الإطار القانوني المؤسس للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA	62
المطلب الثالث :تأسيس وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة	64
المبحث الثالث :المقاولاتية والتعليم العالي	66
المطلب الأول :إنشاء مراكز المقاولاتية في الجامعات والمدارس العليا	66
المطلب الثاني :الشراكة بين وزارة التعليم العالي ووزارة اقتصاد المعرفة	67
المطلب الثالث :برامج التكوين والدورات التدريبية لحاملي المشاريع	68
المبحث الرابع :تجارب دولية وعربية في ميدان المقاولاتية	69
المطلب الأول :التجربة الدولية	69
المطلب الثاني :التجربة العربية	72
المطلب الثالث: مقارنة بين التجربة الجزائرية مع التجارب الدولية و العربية السابقة الذكر	74
خلاصة الفصل الثاني	76
الفصل الثالث : الإطار المفاهيمي و النظري للتنوع الإقتصادي	-
تمهيد:	78
المبحث الأول :المفاهيم العامة للتنويع الاقتصادي	78
المطلب الأول :تعريف التنويع الاقتصادي وأبعاده	78
المطلب الثاني :أهداف وأنماط التنويع الاقتصادي	82
المبحث الثاني :أساسيات التنويع الاقتصادي	84
المطلب الأول :قواعد ومحددات التنويع الاقتصادي	85
المطلب الثاني :مؤشرات، آليات ومعوقات التنويع الاقتصادي	88
المبحث الثالث :دور المقاولاتية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر	93
المطلب الأول :العلاقة بين المقاولاتية والتنويع الاقتصادي	94
المطلب الثاني :أثر دعم المؤسسات الناشئة في الخروج من الاقتصاد الريعي	95
خلاصة الفصل الثالث	96
الفصل الرابع :الإطار التطبيقي – دراسة حالة NESDA الجزائر وسط	-
تمهيد:	99
المبحث الأول :الإطار التعريفي بالوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية NESDA	100
المطلب الأول : عموميات حول الوكلة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية NESDA	100

المطلب الثاني : ميكانيزمات و أساسيات الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية NESDA	104
المبحث الثاني :الدراسة الميدانية الاستكشافية	118
المطلب الأول : دراسة الجدوى الإقتصادية للمشروع	118
المطلب الثاني : نموذج العمل BUSINESS MODEL CANVAS (BMC)	126
المطلب الثالث : المنهج المعتمد في البحث	129
المطلب الرابع: المقابلة المقننة مع المستفيدين من الدورات في مراكز المقاولاتية	129
المبحث الثالث: تقييم دور الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية في دعم التنويع الإقتصادي	132
تمهيد:	132
المطلب الأول :أثر برامج التكوين على نضج الفكر المقاولاتي لدى الشباب	134
المطلب الثاني: تحديات تنفيذ المشاؤيع في الجزائر وسط	135
المطلب الثالث: إقتراحات لتعزيز دور الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية في الإقتصاد الوطني	137
خلاصة الفصل الرابع	138
النتائج	139
التوصيات	140
الخاتمة	144
قائمة المراجع و المصادر	147

فهرس المختصرات:

المختصر:	المعنى الكامل:	الشرح:
NESDA	New Entrepreneurship for Sustainable Development in Africa	الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية
CATLS	Centre d'Appui Technique à la Logistique et au Stockage	مركز الدعم التقني للوجستيات و التخزين
BEA	Bureau d'Etudes Agricoles	مكتب الدراسات الفلاحية
CPA	Crédit Populaire d'Algérie	بنك القرض الشعبي الجزائري
BNA	Banque Nationale d'Algérie	البنك الوطني الجزائري
FNAPAA	Fonds National d'Aide à la Promotion de l'Activité Artisanale	الصندوق الوطني لمساعدة وترقية النشاط الحرفي
Startups	Start-up Companies	الشركات الناشئة
GEM	Global Entrepreneurship Monitor	المرصد العالمي لريادة الأعمال
ANSEJ	Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes	الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب
ANDI	Agence Nationale de Développement de l'Investissement	الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار
NES	National Entrepreneurship Strategy	الإستراتيجية الوطنية لريادة الأعمال
TEA	Total Early-stage Entrepreneurial Activity	معدل النشاط الريادي في المراحل المبكرة
SDGs	Sustainable Development Goals	أهداف التنمية المستدامة
ANADE	Agence Nationale d'Appui au Développement de l'Entrepreneuriat	الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية
CNAC	Caisse Nationale d'Assurance Chômage	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة
ANAD	Agence Nationale d'Appui et de Développement de l'Entrepreneuriat	الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية
ANGEM	Agence Nationale de Gestion du Micro-crédit	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

فهرس الجداول:

الرقم:	العنوان:	رقم الصفحة:
01	حجم الإستثمارات خلال الفترة 1963-1966	28

02	توزيع الإستثمارات خلال المخطط الثلاثي	31
03	توزيع إستثمارات المخطط الرباعي الأول	33
04	توزيع إستثمارات المخطط الرباعي الثاني	35
05	توزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004	38
06	توزيع القطاعي للبرنامج التعديلي لدعم النمو الإقتصادي	40
07	تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2005-2006	42
08	التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2010-2014	44
09	معدل النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2014	47
10	ملخص أسس و مكونات العمل المفاولاتي	57
11	الفرق بين المقاولاتية و المشروعات الصغيرة و المتوسطة	59
12	الهيكل المالي المعمول به في صيغة التمويل الثلاثي	109
13	الهيكل المالي المعمول به في صيغة التمويل الثنائي	112
14	الهيكل المالي المعمول به في صيغة التمويل الذاتي	114
15	مدة تسديد القرض في صيغة التمويل الثلاثي و الثنائي	116
16	معلومات خاصة بصاحب المشروع	122

فهرس الأشكال:

الرقم:	العنوان:	رقم الصفحة:
01	مساهمة البطالين و الطلبة في NESDA في مناطق الجنوب و في صيغة التمويل الثلاثي	110
02	مساهمة غير البطالين في NESDA في مناطق الجنوب و في صيغة التمويل الثلاثي	111
03	نسب المساهمة في صيغة التمويل الثنائي	113
04	الهيكل المالي المعمول به في صيغة التمويل الذاتي	115
05	مشروع S WOT	124

المقدمة:

المقدمة:

شهد الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تذبذبات عميقة ارتبطت في مجملها بالتبعية المفرطة لعائدات المحروقات، ما جعله عرضة للهزات الخارجية وتقلّبات السوق العالمية. ومع توالي الأزمات المالية وتراجع الريع النفطي، وجدت الدولة نفسها أمام ضرورة ملحّة لإعادة رسم معالم نموذجها الاقتصادي، من خلال انتهاج سياسة تنويع حقيقية وشاملة. وفي هذا الإطار، برز خيار المقاولاتية كإحدى الآليات البديلة لتحقيق النمو، عبر تحفيز المبادرات الفردية، واستغلال الطاقات الشبانية، وتنمية النسيج المؤسساتي.

وبإعتبار أن تنمية المقاولاتية لم تعد خيارًا اقتصاديًا فحسب، بل توجهاً سياسياً تبنّته الدولة في الخطاب الرسمي لرئيس الجمهورية وفي البرامج الحكومية المتعاقبة، تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (NESDA) كجهاز عمومي يُعهد له بتنفيذ السياسة العمومية في هذا المجال، خصوصًا من خلال دعم الشباب حاملي المشاريع ومرافقتهم في مسار خلق المؤسسات المصغرة. وفي هذا السياق، أُعطي اهتمام خاص لمراكز تطوير المقاولاتية المتواجدة على مستوى الجامعات، كآلية لربط التعليم العالي بسوق العمل وتحفيز روح المبادرة لدى الطلبة.

غير أنّ فعالية هذه الأجهزة، ورغم ما تحظى به من دعم وتغطية إعلامية ومؤسساتية، تبقى مرتبطة بمدى انعكاس تدخلاتها على الواقع الميداني، لاسيما من خلال تجارب المستفيدين من خدماتها. وعليه، فإن تقييم نجاعة الوكالة (NESDA) في تحقيق أهداف الدولة في مجال التنويع الاقتصادي يمرّ حتمًا عبر قراءة دقيقة وميدانية لهذه التجارب، خاصة في منطقة الجزائر وسط باعتبارها من المناطق الحيوية اقتصاديًا وسكانيا.

في ظل التحولات الاقتصادية التي تشهدها الجزائر، وعلى رأسها تقلبات أسعار المحروقات وتراجع الإيرادات الريعية، تبنّت الدولة خيار تنويع الاقتصاد كأولوية استراتيجية. وفي هذا السياق، تم استحداث آليات جديدة لتعزيز المقاولاتية باعتبارها رافدًا بديلًا للنمو، من بينها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (NESDA)، التي أُنشئت كأداة لتنفيذ سياسة عمومية موجهة تحديدًا نحو تحقيق هذا التحول الاقتصادي.

وقد أولت الدولة أهمية خاصة لمراكز تطوير المقاولاتية كجسر بين الجامعة وسوق العمل، في إطار سعيها لتمكين الشباب ومرافقتهم في إنشاء مؤسسات اقتصادية صغيرة ومتوسطة.

ورغم تعدد البرامج والمبادرات، تبقى فعالية NESDA في تجسيد أهداف الدولة رهينة بمدى انعكاس تدخلاتها على الواقع الميداني، خاصة من خلال تجارب المستفيدين من خدماتها على مستوى الجزائر وسط.

ومن هنا، تطرح هذه الدراسة الإشكالية التالية:

- إلى أي مدى تسهم تجربة المستفيدين من مراكز تطوير المقاولاتية الجزائر وسط في تجسيد الدور الفعلي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (NESDA) كآلية لتنفيذ سياسة الدولة في مجال تنويع الاقتصاد خلال الفترة 2020–2025؟

1- أسئلة الفرعية:

1. إلى أي مدى تنسجم برامج وآليات مرافقة NESDA مع التوجهات الاقتصادية للدولة في مجال تنويع الاقتصاد؟
2. ما الذي تكشفه تجارب المستفيدين من مراكز تطوير المقاولاتية الجزائر وسط بشأن فعالية تدخلات NESDA في دعم إنشاء مؤسسات اقتصادية صغيرة ومتوسطة؟

2- الفرضيات:

الفرضية الأولى:

- تعكس برامج NESDA التوجهات العامة للدولة في تنويع الاقتصاد، لكنها لا تُطبق دائمًا بفعالية بسبب ضعف في الموارد والتنفيذ.

الفرضية الثانية:

- تقتصر مرافقة NESDA لأصحاب المشاريع على التدريب والتأسيس، مع غياب المتابعة بعد التمويل، مما يؤثر على استمرار المشاريع وتحقيق.

3- أهمية الدراسة:

أ- الأهمية النظرية:

- تسهم الدراسة في إغناء الأدبيات العلمية المتعلقة بالسياسات العمومية في دعم المقاولاتية، خاصة في سياق التنويع الاقتصادي في الجزائر.
- تبرز دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (NESDA) كآلية مؤسساتية لتنفيذ السياسات الوطنية، مما يعزز الفهم الأكاديمي للعلاقة بين المقاولاتية والنمو الاقتصادي.

ب- الأهمية التطبيقية:

- توفّر توصيات عملية يمكن أن تُستثمر من طرف صناع القرار لتطوير برامج المرافقة والمتابعة داخل مراكز تطوير المقاولاتية.
- تتيح للمستفيدين من هذه المراكز فهمًا أوضح للتحديات والفرص التي تواجههم في مسار إنشاء واستمرارية مشاريعهم.
- تفيد الوكالة نفسها في تحسين تدخلاتها بناءً على تقييم حقيقي لتجارب المستفيدين.

4- أهداف الدراسة:

- تحليل مدى توافق برامج NESDA مع السياسات العامة لتنويع الاقتصاد في الجزائر خلال الفترة 2020–2025.

- تقييم فعالية مراكز تطوير المقاولاتية التابعة للوكالة في دعم أصحاب المشاريع الناشئة.
- رصد تجارب المستفيدين من المرافقة والدعم المقدمين، وتسليط الضوء على النقاط القوية ومواطن الخلل.
- اقتراح توصيات عملية لتحسين تدخلات الوكالة وتعزيز مساهمتها في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

5- مبررات اختيار الموضوع:

5-1- الأهمية الوطنية لسياسة تنويع الاقتصاد:

تشكل سياسة تنويع الاقتصاد أحد المحاور الأساسية في رؤية الدولة الجزائرية لما بعد الريع البترولي، حيث تسعى لتقليص التبعية للمحروقات من خلال دعم القطاعات الإنتاجية والأنشطة المقاولاتية؛ ومن هنا، يبرز دور المؤسسات الوسيطة، وعلى رأسها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (NESDA)، في تجسيد هذه الرؤية ميدانيًا.

5-2- أهمية المقاولاتية كخيار استراتيجي للتنمية:

- المقاولاتية تمثل خيارًا استراتيجيًا في تحفيز المبادرة الفردية وخلق الثروة وفرص العمل، خاصة في صفوف الشباب.
- دراسة آليات دعم المقاولين الناشئين تسهم في تقييم مدى جاهزية البيئة الجزائرية لاحتضان المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

5-3- حداثة تجربة NESDA بصيغتها الجديدة:

تعد وكالة NESDA مؤسسة حديثة نسبيًا بحكم إعادة هيكلتها، ما يفرض الحاجة إلى دراسات تقييمية لرصد أثرها الميداني، وتحديد مدى فعاليتها في ترجمة السياسات العمومية إلى نتائج ملموسة.

5-4- قلة الدراسات الميدانية حول الموضوع:

- رغم وفرة الكتابات النظرية حول المقاولاتية، إلا أن هناك ندرة في الدراسات الميدانية التي تربط بين تجربة المستفيدين وأداء مراكز تطوير المقاولاتية، خاصة في منطقة الجزائر وسط.
- هذا الفراغ المعرفي شكّل دافعًا لاختيار هذا الموضوع لسدّ جزء من النقص الأكاديمي.

5-5- الاهتمام الشخصي والمهني بالموضوع:

- ينبع اختيار الموضوع من اهتمام الباحث الشخصي بقضايا التنمية الاقتصادية والمقاولاتية، ورغبته في المساهمة في تطوير هذه المنظومة عبر البحث العلمي.
- كما أن القرب الجغرافي من بعض مراكز تطوير المقاولاتية سهّل التفاعل المباشر مع الفاعلين في الميدان.

6- صعوبات الدراسة:

6-1- صعوبات ميدانية:

- صعوبة الوصول إلى بعض المستفيدين أو الحصول على مواعيد لإجراء المقابلات، خاصةً في المراكز التي تعاني من ضغط العمل.
- تردد بعض المستفيدين في الإدلاء بمعلومات دقيقة بسبب التخوف من المساس بصورتهم أو علاقاتهم بالمؤسسات.

6-2- صعوبات منهجية:

- جمع البيانات الكمية الدقيقة من المراكز، خاصة عند غياب سجلات محدثة أو ضعف في توثيق المعلومات.
- تحليل المعلومات النوعية المستخلصة من المقابلات بشكل موضوعي دون التحيز.

6-3- صعوبات موضوعية:

- تعقيد السياسات الاقتصادية وتعدد الجهات المتدخلة يجعل من الصعب عزل دور NESDA بصفة دقيقة.
- محدودية الدراسات السابقة حول NESDA كمؤسسة جديدة نسبيًا بصيغتها الحالية.

7- شرح وتطبيق المنهجية على الدراسة:

7-1- تعريف منهج دراسة الحالة:

يُعد منهج دراسة الحالة من بين المناهج النوعية الهامة في البحث العلمي، خاصة في مجالات العلوم الاجتماعية والتربوية، إذ يُستخدم لدراسة حالة واحدة أو عدد محدود من الحالات بعمق وشمولية داخل سياقها الواقعي. ويهدف هذا المنهج إلى فهم الظواهر المعقدة والمتداخلة، من خلال الاعتماد على مصادر متعددة لجمع البيانات مثل الملاحظة، المقابلات، الوثائق، والاستبيانات. ويتميّز منهج دراسة الحالة بقدرته على تقديم تحليل تفصيلي للعلاقات والأبعاد المختلفة للظاهرة المدروسة، مما يجعله مناسبًا للدراسات التفسيرية والاستكشافية. ويُعتبر العالم الفرنسي فريدريك لو بلَيْ (Frédéric Le Play) من أوائل من استخدموا هذا المنهج في دراسة الأسر والمجتمعات في القرن التاسع عشر، بينما ساهم الباحث الأمريكي المعاصر روبرت ين (Robert K. Yin) في تطويره نظريًا ومنهجيًا، حيث قدّم تصورًا متكاملاً لتصميم دراسة الحالة وتطبيقها في الأبحاث الحديثة[1].

7-2- تحديد منهج الدراسة:

1 - Yin, R. K. Case Study Research and Applications: Design and Methods (6th ed.). SAGE Publications.2018, p 30-31.

في هذه الدراسة، تم اعتماد منهج دراسة الحالة كإطار أساسي لتحليل تجربة مراكز تطوير المقاولاتية في الجزائر وسط، لما يتيح هذا المنهج من دراسة معمقة لحالة محددة ضمن سياقها الواقعي، كما تم استخدام البحث الوثائقي لجمع وتحليل الوثائق الرسمية والتقارير المرتبطة بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (NESDA) وسياسات التنويع الاقتصادي؛ بالإضافة إلى ذلك، أجريت ملاحظة استكشافية داخل مراكز تطوير المقاولاتية لفهم العمليات الميدانية وأساليب العمل.

اعتمد البحث على المنهج المختلط (مزج الكيفي والكمي)، حيث تم استخدام:

- **الأدوات الكيفية:** المقابلات المقننة مع المستفيدين من مراكز تطوير المقاولاتية لجمع بيانات نوعية حول تجاربهم وتقييم فعالية البرامج.
- **الأدوات الكمية:** تحليل النسب والإحصائيات المستخلصة من جداول ودوائر بيانات المراكز لدعم نتائج البحث.

يهدف هذا التكوين المنهجي إلى تقديم صورة شاملة ومتوازنة لدور الوكالة في دعم المقاولاتية وتحقيق التنويع الاقتصادي.

3-7- تحليل و تطبيق منهجية الدراسة:

1- دراسة الحالة:

- تم اختيار مراكز تطوير المقاولاتية في الجزائر وسط كحالة نموذجية لفهم كيفية تطبيق سياسات الوكالة على أرض الواقع.
- تسمح دراسة الحالة بفحص عميق ومفصل للعمليات، والتفاعلات، والتحديات التي تواجه المستفيدين في هذا السياق الجغرافي.

2- البحث الوثائقي:

تم الرجوع إلى:

- تقارير NESDA السنوية.
- نصوص القوانين والمراسيم المتعلقة بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- الوثائق الرسمية لبرامج الحكومة الجزائرية المرتبطة بالتنويع الاقتصادي.
- الهدف من هذا هو تأطير الدراسة نظريًا ومقارنتها بالتطبيق الفعلي.

3- الملاحظة الاستكشافية:

- زيارات ميدانية إلى المراكز لفهم:
- سير العمل اليومي.
- طريقة استقبال ومرافقة المستفيدين.
- جودة التكوين والتأطير.

- تُساعد على تكوين تصور واقعي يدعم التحليل.

4- المنهج المختلط (النوعي والكمي):

أ- النوعي (الكيفي):

- من خلال مقابلات مقننة مع عينة من المستفيدين:
- تم جمع آراءهم حول جودة الدعم والتكوين، والتحديات، ومدى المتابعة بعد التأسيس.
- هذه المقابلات تساعد على فهم الأبعاد الإنسانية والتجريبية للتجربة المقاولاتية.

ب- الكمّي:

- استخدام جداول وبيانات إحصائية من المراكز (عدد المشاريع الممولة، نسب النجاح، نسب الفشل، إلخ).
- تحليل هذه الأرقام يدعم النتائج النوعية ويوفر مصداقية رقمية للنتائج.

8- الدراسات السابقة:

8-1- الدراسة الأولى:

أولى هذه الدراسات هي الدراسة التي أنجزها Houda Lounes وIlyes Mancer في 2024، والمنشورة ضمن مجلة "المنهل الاقتصادي" الصادرة عن جامعة الوادي[1]. وهي دراسة منشورة، بحثية، اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي مع أدوات كمية ونوعية، أبرزها استبيان موجه إلى مسؤولي هياكل الدعم داخل الجامعات الجزائرية، إضافة إلى مقابلات شبه مقننة مع بعض مديري الحاضنات. طرحت هذه الدراسة إشكالية مفادها: إلى أي مدى تساهم الهياكل الجامعية (مراكز المقاولاتية، الحاضنات، CATIs) في دعم ريادة الأعمال؟، وانطلقت من فرضيتين أساسيتين مفادهما أن هذه الهياكل موجودة من حيث الشكل لكنها تعاني من ضعف في التفعيل بسبب غياب الإطار القانوني ونقص الموارد البشرية والمادية. كشفت النتائج عن محدودية أداء هذه الهياكل، وبيّنت أن أغلبها لا يقدم سوى نشاطات تحسيسية رمزية، مع ضعف التكامل بينها وبين محيطها الاقتصادي والاجتماعي.

تتقاطع هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تشخيص العوائق البنيوية التي تحدّ من فعالية مؤسسات دعم المقاولاتية، كضعف الموارد وغياب آليات المتابعة، كما يشكل غياب التنسيق بين مختلف الفاعلين نقطة التقاء رئيسية. غير أن الدراسة الحالية تنفرد بالتركيز على وكالة NESDA ومراكز تطوير المقاولاتية الجزائر وسط، من خلال دراسة ميدانية لحالات واقعية لمستفيدين من خدمات الدعم، ما يضفي بعدًا تطبيقيًا أكثر وضوحًا، خاصة في الربط بين السياسات العامة للدولة وتجسيدها الفعلي في الميدان خلال الفترة 2020–2025.

[1] - Lounes, Houda & Mancer, Ilyes (2024).University support structures for entrepreneurship in Algeria: The scope and the limits. مجلة المنهل الاقتصادي، 2(6)، جامعة الوادي–الجزائر.

8-2- الدراسة الثانية:

أما الدراسة الثانية، فقد أنجزتها Soraya Sedkaoui 2018، وهي منشورة ضمن فصل من كتاب علمي دولي صادر عن دار النشر الأمريكية IGI Global[1]. تناولت هذه الدراسة موضوع النظام البيئي للمقاولاتية في الجزائر من منظور شامل، معتمدة على النموذج التحليلي لـ"Isenberg" الذي يقسّم البيئة المقاولاتية إلى ستة محاور رئيسية (السياسات، التمويل، التعليم، السوق، الثقافة، الدعم). انطلقت إشكالية البحث من التساؤل: ما مدى تكامل النظام البيئي المقاولاتي في الجزائر، وما هي الثغرات التي تعيقه؟، واستندت إلى فرضية مفادها أن النظام المقاولاتي في الجزائر يفتقر إلى التكامل والتنسيق بين مختلف عناصره، الأمر الذي ينعكس على فعالية ريادة الأعمال. استخدمت الباحثة استبيانًا شمل 53 رائد أعمال جزائري، وأظهرت النتائج أن أغلب المكونات تعاني من اختلالات، خاصة على مستوى التمويل، البيئة المؤسسية، والثقافة الريادية.

المقارنة بين الدراستين السابقيتن مع دراسة الحالية:

تلتقي هذه الدراسة مع دراستنا من حيث تشخيص محدودية أثر السياسات الحالية في تحقيق بيئة اقتصادية داعمة للمبادرة المقاولاتية، كما أن كلا الدراستين تؤكدان على غياب المتابعة بعد التأسيس، وضعف آليات الدعم المستدام. غير أن الدراسة الحالية تتمايز بمنهجها المختلط (كيفي-كمي) وتركيزها على فاعلية وكالة وطنية (NESDA) كذراع تنفيذي مباشر لسياسة الدولة، بينما دراسة Sedkaoui ذات طابع نظري واستكشافي أشمل، مع تركيز على تحليل البيئة المؤسساتية من منظور عام.

في المجمل، تساهم هاتان الدراستان في تأطير العمل الحالي عبر تأكيدهما على أن نجاح السياسات المقاولاتية لا يتوقف على وجود الهياكل فقط، بل على جودة تنفيذها ومواكبتها للمشاريع بعد الانطلاق. كما تبرزان ضرورة إعادة النظر في أنماط التنسيق بين مختلف الفاعلين (مؤسسات الدعم، الجامعات، القطاع الخاص، ورواد الأعمال)، وهو ما تؤكده الدراسة الحالية أيضًا من خلال فحص دقيق لتجارب المستفيدين من مراكز تطوير المقاولاتية الجزائر وسط، وربطها بدور NESDA في تنفيذ التوجهات الاقتصادية للدولة.

8-3- الدراسة الثالثة:

تأتي الدراسة التي أنجزتها الباحثة ليلى رحماني كلكول بالاشتراك مع عبد المالك فاروغ تجاري وطه روابحي، والمنشورة ضمن مجلة دولية تابعة لجامعة سطيف (2024)[2]. تناولت هذه الدراسة تجربة تطبيق القرار الوزاري 1275 المتعلق بمشاريع نهاية الدراسة ذات الطابع

[1]- سورايا سدقاوي، تحليل تجريبي لمنظومة المقاولاتية في الجزائر، فصل ضمن كتاب: دليل البحث في الأخلاقيات والمقاولاتية والحوكمة في التعليم العالي 2019، منشورات IGI Global، الولايات المتحدة الأمريكية.

[2]- رحماني كلكول، ليلى؛ تجاري، عبد المالك؛ روابحي، طارق؛ رحماني، منير، الجامعة والمقاولاتية: المقاربات البيداغوجية والهيكلية في الجزائر – دراسة حالة جامعة سطيف 1، المجلة الدولية للتعليم والتدريس (IOJET)، المجلد 11، العدد 2، 2024، جامعة سطيف 1، الجزائر.

المقاولاتي، في إطار الانتقال نحو ما يُعرف بـ "الجامعة المقاولاتية". وقد تمثلت إشكالية البحث في التساؤل حول مدى قدرة البيئة الجامعية، من خلال آلياتها وهياكلها، على دعم المقاولاتية وتحويل الأفكار إلى مشاريع قابلة للتنفيذ. استندت الدراسة إلى منهج وصفي تحليلي، مدعّم ببيانات كمية تتعلق بعدد المشاريع المنجزة في جامعة سطيف خلال السنة الجامعية 2022–2023.

وقد أظهرت النتائج أن نسبة المشاريع المقاولاتية المبلورة لم تتجاوز 5.06% من إجمالي الطلبة، ما يعكس محدودية التطبيق رغم المبادرات الفردية من طرف بعض الأساتذة؛ خلصت الدراسة إلى أن غياب الموارد وضعف التنسيق بين الفاعلين الجامعيين والخارجيين يشكلان عائقًا حقيقيًا أمام تجسيد ثقافة الريادة داخل الوسط الجامعي.

تتقاطع هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في كونها تسلط الضوء على الهوة بين النصوص التنظيمية والواقع العملي، وتؤكد ضعف المتابعة المؤسسية بعد التكوين أو الإطلاق الأولي للمشاريع. غير أن اختلافًا جوهريًا يُلاحظ في تركيز الدراسة الحالية على وكالة وطنية متخصصة (NESDA) ودورها في تنفيذ سياسة تنويع الاقتصاد، بينما اقتصرت الدراسة السابقة على السياق الجامعي داخل مؤسسة واحدة. كما أن المنهج المستخدم في الدراسة الحالية أكثر تنوعًا، بفضل دمجه للمنهجين الكيفي والكمي وتحقيقه لتقاطع البيانات من مصادر ميدانية مختلفة.

8-4- الدراسة الرابعة:

أما الدراسة الرابعة، فقد أعدها الباحثان Attila Lajos Makai وTibor Dőry من جامعة العلوم التطبيقية بالمجر[1]، ونُشرت في سنة 2023 ضمن أرشيف arXiv الأكاديمي. جاءت هذه الدراسة تحت عنوان: The Role of Institutional Support in Fostering Entrepreneurial Intentions among University Students. تمحورت إشكالية البحث حول فهم العلاقة بين الدعم المؤسسي ونوايا ريادة الأعمال لدى الطلبة الجامعيين، خاصة في إطار البرامج الحكومية الهادفة إلى تحفيز الابتكار والتأسيس. استخدمت الدراسة نموذج المعادلات الهيكلية (SEM) لتحليل نتائج استبيان موجه إلى طلبة جامعيين شاركوا في برامج حاضنات ومراكز دعم ريادي. وأظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي قوي للدعم المؤسسي في تعزيز الثقة بالنفس والقدرة على التحكم في المشروع المقاولاتي، إلى جانب تقليص الحواجز النفسية المرتبطة بالخوف من الفشل أو نقص التمويل.

يتقاطع هذا النموذج الأجنبي مع الدراسة الحالية من حيث التأكيد على أهمية الدعم المؤسسي والمرافقة المستمرة في تحفيز المبادرات المقاولاتية، سواء في مرحلة التأسيس أو في الاستدامة. كما يلتقي الطرفان في فكرة أن توفر الدعم وحده لا يكفي، بل لا بد من تنسيق فعلي بين مكوناته

[1] - Makai, Attila Lajos & Dőry, Tibor (2023).Perceived university support and environment as a factor of entrepreneurial intention: Evidence from Western Transdanubia Region. PLOS ONE, 18(6): e0283850. doi:10.1371/journal.pone.0283850 .

وتوجيهه بما ينسجم مع الأهداف الاستراتيجية. أما الاختلاف فيتمثل في تركيز الدراسة المجرية على البعد النفسي والسلوكي، بينما تميل الدراسة الحالية إلى تحليل الأداء المؤسسي لهيئة حكومية قائمة ومدى انسجامه مع التوجهات الاقتصادية الكبرى للدولة.

وبناءً عليه، تؤكد الدراسات – رغم إختلاف السياقين الجغرافي والمؤسسي – أن نجاح السياسات المقاولاتية رهين بتوافر الإرادة المؤسساتية والموارد الفعلية، إلى جانب آليات المتابعة والتقييم المستمر. وتُبرز المقارنة مدى الحاجة إلى تفعيل دور الوكالات والهيئات الداعمة بشكل يتجاوز الجانب الشكلي أو الإداري نحو تبني رؤية استراتيجية متكاملة للتنمية المقاولاتية.

7- إقترابات الدراسة:

لتحليل فعالية السياسات المقاولاتية في الجزائر، وبالخصوص من خلال تجربة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (NESDA)، يمكن إعتماد أربعة إقترابات أساسية ومتكاملة، هي: الإقتراب السياسي، القانوني، الإقتصادي، والمؤسساتي، والتي تتيح فهمًا أشمل لعوائق التنفيذ وفرص التطوير.

9-1- الإقتراب القانوني:

يقوم على تحليل الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يُؤطر المقاولاتية، من حيث وضوح القوانين، مدى انسجامها، وآليات تنفيذها. رغم وجود مجموعة من النصوص التنظيمية، مثل: القرار الوزاري 1275، وقانون ترقية المؤسسات المصغّرة، إلا أن التطبيق العملي يُظهر وجود فجوة بين القوانين والنشاط المقاولاتي في الميدان، بسبب التعقيد الإداري، وتداخل الصلاحيات، وضعف التكيّف مع الواقع الاقتصادي والإجتماعي.

9-2- الإقتراب المؤسساتي:

يركّز على تقييم أداء المؤسسات الوسيطة والهيئات الحكومية ، مثل: NESDA، الحاضنات، مراكز تطوير المقاولاتية، في تنفيذ السياسات. ويبرز من خلاله ضعف التنسيق بين هذه المؤسسات، غياب قاعدة بيانات موحدة، وقصور في آليات المرافقة والمتابعة. وتُظهر المقاربات الميدانية أن الكثير من الهياكل تشتغل بشكل معزول أو شكلي، دون أثر ملموس على الميدان.

خلاصة:

يسمح الجمع بين هذه الإقترابات الأربعة بتقديم قراءة متعددة الأبعاد لواقع المقاولاتية في الجزائر. وتساعد الدراسة الحالية – من خلال تركيزها على الوكالة الوطنية NESDA – على إبراز التفاعل (أو غيابه) بين هذه المستويات، وقياس مدى فعالية كل منها في الدفع بالتنويع الاقتصادي عبر بوابة المبادرات المقاولاتية.

8- مفاهيم الدراسة:

أولا: المقاولاتية Entrepreneuriat :

تُعرّف المقاولاتية بأنها[1]:

- القدرة على ابتكار مشروع اقتصادي جديد من خلال استثمار الموارد المتاحة بطريقة إبداعية ومنظمة، ضمن بيئة تتسم بالمخاطر وعدم اليقين، بهدف إنتاج قيمة اقتصادية مضافة وتحقيق مكاسب فردية وجماعية.
- وتُعد المقاولاتية عنصرًا حيويًا في الاقتصاد الحديث، إذ تسهم في تحفيز الابتكار، زيادة فرص العمل، وتحقيق التحول الهيكلي للنسيج الاقتصادي، خاصة في الدول النامية التي تسعى إلى تنويع اقتصاداتها وتقليل التبعية للموارد الطبيعية.

ثانيا: التنويع الإقتصاديDiversification économique :

يُقصد بالتنويع الإقتصادي[2]:

- التحول في البنية الاقتصادية للدولة من خلال تقليص الاعتماد على قطاع واحد (عادةً ما يكون قطاع المحروقات أو المواد الخام)، وتعزيز مساهمة قطاعات إنتاجية أخرى كالصناعة، الزراعة، والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي.
- ويُعد التنويع الاقتصادي ضرورة إستراتيجية للاقتصادات الريعية، كاقتصاد الجزائر، لزيادة الاستقرار الاقتصادي ومواجهة التقلبات في أسعار الموارد الطبيعية في الأسواق الدولية.

ثالثا: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA:

تُعرّف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA بأنها[3]:

- مؤسسة عمومية ذات طابع خاص، أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-296 المؤرخ في 8 أكتوبر 2020، تعنى بدعم وتوجيه وتمويل حاملي المشاريع والمؤسسات المصغرة في الجزائر، بهدف تعزيز ثقافة المبادرة وتنمية النسيج المقاولاتي الوطني.
- وتضطلع NESDA بدور محوري في تنفيذ السياسات الوطنية الرامية إلى ترقية المقاولاتية كوسيلة لتنويع الاقتصاد، من خلال تقديم مرافقة متعددة الأبعاد (مالية، تقنية، تكوينية) للشباب الراغب في إنشاء مؤسساتهم الخاصة.

---

[1] - OECD. Entrepreneurship and Innovation. Paris: Organisation for Economic Co-operation and Development. 2010, p 18.

[2] - Gelb, A. Economic Diversification in Resource Rich Countries. Center for Global Development.2011, p 04.

[3]- وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة. تقرير الأداء السنوي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية. الجزائر: منشورات رسمية، 2021، ص 18.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للسياسات الاقتصادية في الجزائر

تمهيد:

تمثل السياسات الإقتصادية ركيزة من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدول في توجيه إقتصادها وتحقيق أهداف التنمية الشاملة، وتكتسي هذه السياسات أهمية بالغة في الدول النامية، لما لها من دور محوري في إعادة هيكلة الإقتصاد، وتحقيق النمو المستدام، وضمان الإستقرار الإجتماعي، وفي السياق الجزائري، عرفت السياسات الإقتصادية تحولات عميقة ومتباينة، تماشياً مع التغيرات السياسية والإقتصادية التي شهدتها البلاد منذ الإستقلال.

فقد إنتقلت الجزائر من نمط الإقتصاد الموجه، الذي طبع المرحلة الأولى من الإستقلال، إلى تبني إصلاحات هيكلية في ظل الإنفتاح على إقتصاد السوق، وذلك إستجابة لمتطلبات التنمية ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية، وقد أثرت هذه التحولات على مختلف القطاعات الإقتصادية، وعلى نمط تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية.

وانطلاقاً من هذه المعطيات، يهدف هذا الفصل إلى تأطير المفاهيم النظرية المتعلقة بالسياسات الإقتصادية، وتحليل تطورها في الجزائر من خلال مرحلتين رئيسيتين: مرحلة الإقتصاد الموجه التي إمتدت من 1962 إلى 1979، ومرحلة التحول نحو إقتصاد السوق التي بدأت منذ تسعينيات القرن الماضي، إلى غاية القرن الواحد و العشرين، كما يعرض أيضا السياق التاريخي والخصائص المميزة لكل مرحلة، مع التركيز على الخيارات الإقتصادية المعتمدة وإنعكاساتها على الأداء الإقتصادي الوطني.

المبحث الأول: السياسات الإقتصادية الجزائرية في ظل الإقتصاد الموجه:

منذ حصول الجزائر على الإستقلال سنة 1962؛ شرعت الدولة في رسم ملامح سياستها الإقتصادية وفق تصور قائم على تدخل الدولة القوي في إدارة الموارد وتوجيه النشاطات الإقتصادية، وقد جاءت هذه المرحلة متأثرة بالسياقين الداخلي والخارجي، حيث سعت السلطات إلى بناء إقتصاد وطني مستقل قائم على مبادئ الإشتراكية والتخطيط المركزي، ويهدف هذا المبحث إلى تسليط الضوء على طبيعة السياسات الإقتصادية التي أنتهجتها الجزائر خلال هذه الفترة، من خلال التمييز بين مرحلتين أساسيتين، لكل منهما خصوصياتها في التوجهات والأهداف.

المطلب الأول: المرحلة الأولى (1962 – 1965):

1- التسيير الذاتي:

يعتبر من أولى القرارات التي إتخذتها الجزائر في هذه الفترة و أهمها وهو القرار الذي فرضته مبادرة المواطنين على السلطات لإعادة تشغيل الأملاك الشاغرة [1]« Les Biens Vacants »، من الأراضي و الوحدات الصناعية التي تركها المستعمر[2]، إذ تم منح إدارتها سواء للجهاز الإداري "الأملاك العقارية غير الزراعية" أو للعمال الذين يتنقلون فيها "الوحدات الصناعية و الزراعية و التجارية"، ومنه منع إنتقال أموال الأوروبيين و مؤسساتهم إلى ملكية الأفراد حفاظا على الإقتصاد الوطني و هكذا ظهر نوعان في إدارة التسيير الذاتي:

- التسيير الذاتي للمزارع.
- التسيير الذاتي للوحدات الصناعية الصغيرة الحجم التي تركها المعمرون و تقدر بحوالي 330 مؤسسة بمجموع 3000 عامل في سنة 1964م، و تخص الصناعات الغذائية، ومواد البناء، المحاجر، و صناعة الخشب، وعدد محدود من الوحدات في مجال الصناعات الحديدية و الميكانيكية و الكهربائية[3].

هذا من جهة ومن جهة أخرى حسمت مسألة عويصة من جراء إتفاقات إيفيان والتي بمقتضاها كان يحقّ للمعمرين الحفاظ على ممتلكاتهم وإستغلالها، لقد أصبح التسيير الذاتي واقعًا ملموسًا وشكّل قطيعة مع النظام الرأسمالي المنتهج خلال العهد الإستعماري، فقد بلور من ناحية أخرى الإختيار الإجتماعي والشعبي لكيان الدولة الجزائرية، وفتح الباب أمام العمّال للمشاركة في التسيير عبر الهيئات المنتخبة تجسيدًا للطّابع الديمقراطي للدولة[4]، وصورة للخيار الإشتراكي حيث أصبحت الإشتراكية تعني التسيير الذاتي غير أن هذا الوضع لم يدم طويلا فسرعان ما أثبتت تجربة التسيير الذاتي فشلها نتيجة لعدم توفّرها على الشروط الموضوعية و الذاتية للنجاح لإنعدام الكفاءات في هذه المرحلة و كون النقابة لم تستعد بعد لخوض مثل هذه التجربة على أساس أنها جزء من السلطة بحكم نظامها السياسي، و مشاركتها في الثورة التحريرية، إضافة إلى إحتواءها من طرف جهاز الحزب.

---

[1]- **الأملاك الشاغرة**، أو ما إصطلح على تسميته بقرارات أو بمراسيم التسيير الذاتي 22 و 28 مارس 1963، وقد تمثل النظام القانوني لتلك الأملاك في النصوص الأساسية التالية:
- الأمر رقم 62- 20 الصادر بتاريخ 1962/8/21، المتعلق بتسيير وحماية الأملاك الشاغرة.
- المرسوم 62- 02 الصادر بتاريخ 1962/ 10/22، المتعلق بلجان التسيير في المؤسسات الزراعية الشاغرة.
- المرسوم 62- 38 الصادر بتاريخ 1962/11/23، و المتعلق بلجان التسيير في المؤسسات الصناعية الشاغرة.
- المرسوم رقم 63- 88 الصادر بتاريخ 1963/12/18، و المتعلق بتنظيم الأملاك الشاغرة.
- مراسيم 22 و 28 مارس المتعلقة بتنظيم القطاع المسير.
أنظر: محمد الصغير بعلي، **تنظيم القطاع العام في الجزائر (إستقلالية المؤسسات)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 11.

[2]- محمد الصغير بعلي، مرجع نفسه، ص 12.

[3] - Mohamed Liassine, « Les Stratégies de développements de L'Algérie », **Informatios et Commentaires**, Mardi 25 février 2003, N°124, http://informations-et-commentaires.nursit.com/, p p 4-5.

[4]- ع. أوشان، **السياسات الإقتصادية و تطور مفهوم المؤسسة العمومية**، المجلة الجزائرية للعمل، عدد 24، الجزائر، 1999، ص 7.

أما من جانب التسيير فيرجع فشل التسيير الذاتي إلى الأسباب التالية:

- ضعف تكوين العمال من الناحية الفنيّة.
- إقصاء العمّال من المشاركة في صنع القرارات والتسيير، ممّا أدّى إلى فشل نشاط مجالس العمال.
- بيروقراطية الهيئات الوصية وبطء الإجراءات الإدارية واتخاذ القرارات.
- إستغلال المدراء للأميّة المنتشرة في أوساط العمّال لبسط نفوذهم، وممارسة مركزية إتخاذ القرارات وعرقلة نشاط العمّال بل وحتّى التأخر في دفع رواتبهم.
- كثرة الصراعات داخل المؤسسات المسيّرة ذاتيّا نتيجة لـ:

- شعور العمال بالغبن نتيجة عدم تحسّن أوضاعهم.
- فقدان الثقة في مبادئ التسيير الذاتي.
- إنخفاض الروح المعنوية وضعف الأداء[1].

2- إنشاء الشركات:

سواء على أساس هياكل موجودة سابقا مثل شركة الكهرباء و الغاز و الشركة الوطنية للنقل و تسويق المحروقات[2]، أو إعادة هيكلة وحدات إقتصادية إبتداء من جوان 1964 في شكل إتحادات ولائية ووطنية تخضع لوصاية الوالي أو الوزارة مباشرة، أو إدماج التسيير الذاتي في إطار أكثر شمولية عبر الشركات الوطنية، ليحتلّ هذا النمط مكانة مرموقة في الإقتصاد الوطني فيما بعد، فبفضله تدخلت الدولة على أوسع نطاق لتنفيذ السياسة الإقتصادية و الإجتماعية عبر التخطيط[3].

3- بداية التأميمات و إرساء السياسة النقدية و المالية:

إضافة إلى الإعلان عن الأملاك الشاغرة عملت الدولة (السلطة الحاكمة) على تأميم الأملاك الإستعمارية التي لم يتركها أصحابها مثل تأميم الأراضي الزراعية التي قدرت بـ: 2،44 مليون هكتار[4]، سنة 1963 م و المناجم و الشركات البترولية الإنجلوساكسونية سنة 1966م.

موازاة مع ذلك و تخوفا من هروب رؤوس الأموال شرعت الدولة في الرقابة على السياسة النقدية و المالية و ذلك بإنشاء البنك المركزي سنة 1963م، صك العملة – الدينار الجزائري – سنة 1964م، فرض رقابة على الصرف مع منطقة الفرنك إبتداء من أكتوبر 1963م، وعدم قابلية الدينار للتحويل، الرقابة على التجارة الخارجية[5]، و تأميم البنوك سنة 1967م.

4- بداية الإستثمارات:

---

[1]- سعاد شلغيم، **البطالة و سياسة التشغيل في الجزائر**، رسالة دكتوراه علوم، كلية علوم السياسية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2016، ص 101.
[2]- أحمد هني، **إقتصاد الجزائر المستقلة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 23.
[3]- ع. أوشان، المرجع السابق، ص 12.
[4]- أحمد هني، مرجع نفسه، ص 23.
[5]- عبد الله الوناس، **الإقتصاد الجزائري: الإنتقال من الخطة إلى السوق ومدى تحقق أهداف السياسة الإقتصادية**، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر كلية العلوم الإقتصادية و التسيير، 2005، ص 20.

على الرغم من الظروف الصعبة مع بداية الإستقلال لم يثني الدولة على البدء في الإستثمار في جميع القطاعات خاصة الفلاحة و الصناعة في ظل المؤشرات الإقتصادية المتدنية التي إنعكست على حجم الإستثمارات فقد أنشأت الدولة مشاريع إنتاجية في قطاعات النسيج، الجلود، و المواد الغذائية في إطار مخطط إستعجالي للتنمية الصناعية 1962م[1] إلا أن الركود الإقتصادي العام لم يسمح بنموها، كما أصدرت الدولة في 1963م قانون الإستثمار لتنظيم القطاع[2]، وعلى العموم فقد كانت الإستثمارات في هذه المرحلة ضئيلة و الجدول الموالي يوضح ذلك:

القطاعات: / السنوات:	1963	1964	1965	1966	المجموع:
الفلاحة	60,8	147,9	98,2	338,8	645,7
الصناعة	151	131,6	153,8	370,9	810,3
كل القطاعات	1179,2	1829,7	1562,7	2404,8	6976,4

الوحدة: مليون دج

جدول رقم 1: يمثل حجم الإستثمارات خلال الفترة (1963-1966)

المصدر: Hocine, Ben Issad, La Réforme économique En Algérie, 2eme Ed, OPU, 1991, p44.

من خلال الأرقام المبينة في الجدول يظهر الحجم المتواضع للإستثمارات، كما يظهر كذلك الحجم المعتبر للإستثمار الصناعي مقارنة بالإستثمار الفلاحي خاصة سنتي 1963 – 1965 م، الذي يضاهي الضعف تقريبّا.

عموما يمكن القول أنّ هذه الفترة تميزت بتعايش أربعة قطاعات ضمن الصناعة الجزائرية:

- قطاع التسيير الذاتي المكون من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي كانت ملكّا للمعمريين.
- قطاع خاص أجنبي ممثلا في الشركات الفرنسية التي كانت لها فروع في الجزائر بالإضافة إلى الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في حقول البترول و الغاز.
- قطاع خاص وطني ناشئ للمقاوليين الجزائريين الخواص، لا يحظى بدعم السلطات العمومية فقانون الإستثمارات 1963م كان يتعلق فقط بالإستثمارات الأجنبية وهو ما يعني ضمنيًّا منع الإستثمار الخاص الوطني وفي نفس السنة 1963م، تم تعيين مندوبين عن الحكومة في كل شركة خاصة بهدف التحضير لإدماجهم في نظام التسيير الذاتي[3].
- قطاع عمومي ناشئ إبتداءَ من سنة 1966م وورث مليكاته عن المستعمر أو كُوّنَ من طرف الدولة.

---

[1]- عرفت الجزائر في هذا الصدد مخططات إستعجالية بين سنتي 1963-1966، أنظر:
Hocine, Ben Issad, **La Réforme économique En Algérie**, 2eme Ed, OPU, 1991, p 16.

[2]- ج.ج.د.ش، المجلس الوطني، القانون رقم 63-77، المؤرخ في 26 جويلية 1963، **الجريدة الرسمية**، عدد 53، الصادرة في 2 أوت 1963، ص 774.

[3] - Mohamed Liassine, op, cit, p 4.

و الملاحظ كذلك خلال هذه الفترة هو الضبابية أو عدم وضوح الرؤية حول مستقبل التنمية الإقتصدية فلا قطاع عام تمّ إنشاؤه إلا بعد 1966م، و لا البرجوازية الأجنبية ولا المحلية أخذت زمام المبادرة لإدارة النشاط الإقتصادي، بل كانت إستراتيجية الرأسمال الأجنبي الفرنسي هو إحتكار قطاع المحروقات و تفضيله عن القطاع الزراعي و الصناعي.

5- على المستوى التجارة الخارجية:

حاولت الدولة خلال هذه الفترة فرض نوع من الرقابة على التجارة الخارجية، وذلك من خلال إعتماد جملة من الإجراءات والمراسيم بهدف تحقيق القدرة على السيطرة التامة على الإقتصاد الجزائري و تخليص البلاد من الوصايا المفروضة عليها من طرف القوى الإستعمارية، وهذا بإقامة علاقات أوسع مع بلدان أخرى وتنشيط التجارة الخارجية.

منذ سنة 1963م إتخذت الدولة تدابير مالية وإقتصادية لحماية الصناعات المحلية و الناشئة، حيث إعتمدت على نظام الحصص والذي يخص كل العماليات المسددة بالعملات الأجنبية، حيث أصبحت هذه العمليات خاضعة إلى ترخيص من قبل وزارة المالية، وبذلك أصبحت كل من الواردات والصادرات تخضع لسلسلة من إجراءات الرقابة، مثل: الحصول على الترخيص المسبق و إحترام الحصص المقررة، وكان الهدف من نظام الحصص هو الحد من السلع الكمالية و إقتصاد العملات الأجنبية، إضافة إلى تحسين وضعية الميزان التجاري.

كم تم إقامة رقابة على العماليات التجارية مع الخارج بواسطة مجموعة من الهيئات المسيرة مباشرة من طرف الدولة (الدواوين الوطنية)[1].

ومن جهة أخرى، تم فرض ولأول مرة رسوم جمركية إبتداءا من 1963 إرتكزت على تصنيفين:

أ- **حسب السلع:** تم تصنيف المنتوجات كما يلي :

- السلع التجهيزية والمواد الأولية تفرض عليها 10%.
- السلع نصف مصنعة تفرض عليها رسوم بين 05 % و 20 %.
- السلع النهائية قدرت الرسوم عليها بين 15 % و 50%.

ونلاحظ من هذا التقسيم أنه يشجع على واردات التجهيز الضرورية لبناء الإقتصاد الوطني، وفي المقابل تخضع السلع الإستهلاكية لرسوم مرتفعة لحماية المنتوج المحلي.

ب- **حسب الدول:** ميزت التعريفة الجمركية بين أربع مناطق أساسية وخضعت هذه الدول لرسوم حسب إتجاه تصاعدي وحسب الترتيب التالي:

[1]- بن جلول خالد، **أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الإقتصادي**، دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1970- 2006، مذكرة ماجستير، تخصص الإقتصاد الكمي، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية، 2008-2009، ص 129.

فرنسا، دول المجموعة الإقتصادية الأوروبية، الدول المستفيدة من شرط الأكثر تفضيل وباقي دول العالم، وقد إعتبر هذا النظام التعريفي نظاما تفضيليا لصالح فرنسا على الخصوص ودول المجموعة الأوروبية على العموم، وهذا التمييز يتعارض وهدف الجزائر في التنويع الجغرافي لمبادلاتها التجارية[1].

المطلب الثاني: المرحلة الثانية (1965 – 1979):

إرتسمت ملامح هذه المرحلة بعد الإنقلاب العسكري الذي قاده الرئيس الراحل "هواري بومدين" بتاريخ 19 جوان 1965م و الذي يوصف كمنعرج حاسم وتحول جذري في كيان الدولة الجزائرية والإنطلاقة الفعلية لتطبيق الإشتراكية كفكر ونموذج إقتصادي؛ ويمكن تناول السياسة الإقتصادية خلال هذه الفترة من زاويتين:

الأولى: مرتبطة بالأسس النظرية التي إرتكز عليها نموذج التنمية.

الثانية: مرتبطة بالنموذج التنموي وإنجازاته والمجسد من خلال المخططات التنموية.

وقبل الخوض في شرح الزاويتين، لا بد من التوقف عند الأهداف التي كانت مسطرة خلال هذه المرحلة والمتمثلة في :

- ❖ تحقيق إستقلال إقتصادي وبناء إقتصاد وطني قوي.
- ❖ الحد من النفوذ الرأسمالي الأجنبي.
- ❖ تلبية حاجات الإستهلاك الوطني.
- ❖ إيجاد سوق واسعة لتصريف المنتجات.
- ❖ إستحداث أقصى ما يمكن من مناصب الشغل لإمتصاص البطالة.

1- الأسس النظرية للإستراتيجية التنموية:

محور هذه الإستراتيجية هو إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة، وقد جاء بهذه الإستراتيجية "ج. د. دبرنيس " إعتمادا على نظرية أقطاب النمو، حيث يرى ضرورة الإعتماد على الصناعات المصنعة كقطب نمو بإعتبارها الكفيلة بتزويد القطاعات الأخرى بالمعدات الضرورية التي تسمح بزيادة إنتاجية العمل، وبالتالي تؤدي إلى إعادة هيكلة الإقتصاد، لما لها من آثار دفع إلى الأمام وإلى الخلف؛ ويعود إختبار الجزائر لهذه الإستراتيجية إلى عوامل ثلاث:

- **الأول:** سياسي، وهو مخالفة النهج الإستعماري الرأسمالي، الذي لم تر الجزائر في إطاره إلا الإستعباد والإذلال.
- **الثاني:** توفر المقومات الطبيعية لإقامة مثل هذه المشاريع وخصوصا النفط والغاز الطبيعي.

[1] - Benissad, **Economie du développement de l'Algérie Sous développement et socialisme**, économica, Paris, 1979, p 166.

- **الثالث:** إنعدام الإطارات المؤهلة التي تحتاجها الصناعة، وبالتالي تم التعويض عن ذلك بالإعتماد على صناعات كثيفة رأس المال[1].

2- النموذج التنموي وإنجازاته:

مرحلة التسيير الذاتي كانت تمهد الظروف لمرحلة جديدة تعتمد أسلوب التخطيط كمنهج إقتصادي فشهدت الجزائر عدة مخططات للتنمية ركزت في معظمها على تبني أهداف التنمية الإجتماعية وهذا قصد بناء إقتصاد وطني قوي يرتكز أساسا على قاعدة صناعية متينة.

2-1- المخطط الثلاثي (1967 – 1969م):

لقد عرف الإقتصاد الجزائري أولى بدايات عهد التخطيط الشامل في 1967م، وذلك من خلال ما إصطلح على تسميته بالمخطط الثلاثي الذي يعتبر مخططا تجريبيا نظرا للإمكانيات المتواضعة التي كانت تملكها الجزائر لاسيما في ما يتعلق بالكفاءات البشرية في مجال التخطيط؛ ولقد وضعت الدولة أهداف المخطط على ضوء عاملين أساسيين[2]:

- **عامل مادي:** يتعلق بالإمكانيات المالية و التي تشكل المدخرات الوطنية (الدولة و الأفراد)، مصدرها و المتعلق أيضا بوسائل الإنتاج.
- **عامل بشري:** وهو عامل أساسي بكل الفئات التي تكونه من عامل بسيط إلى عامل مؤهل إلى الإطار ذو التأهيل العالي.

وكان الهدف الأساسي لهذا المخطط هو إنشاء قاعدة إقتصادية تعطي الأولوية إلى قطاع التصنيع لذلك نجده إستحوذ على أكبر حصة من الإستثمارات.

قدر الحجم الإستثماري المستهدف تحقيقه بـ 06،9 مليار دينار إلا أن حصيلة المشاريع الإستثمارية في نهاية المخطط قدرت بـ 16،9 مليار دينار موزعة على القطاعات كما موضح في الجدول التالي:

القطاعات:	الإعتماد المالي:	الإستثمارات الفعلية:
قطاع الزراعة و الري	**1,62**	**1,88**
قطاع الصناعة	**5,40**	**4,91**
القطاع شبه منتج[3]	**0,46**	**0,36**
الإستثمارات الأساسية	**1,58**	**2,01**
مجموع الإستثمارات	**9,06**	**9,16**

الوحدة: مليار دج

جدول رقم 2: يمثل توزيع الإستثمارات خلال المخطط الثلاثي

[1]- محمد زوزو، **إستراتيجية الصناعات المصنعة و الصناعة الجزائرية**، مجلة الباحث، العدد 08، 2010، ص 171.
[2]- محمد زوزو، مرجع سابق، ص 167.
[3]- **القطاع شبه منتج:** هو قطاع خدمات الإنتاج و يشمل كل من السياحة، النقل، الإتصالات السلكية و اللاسلكية، التخزين و التوزيع.

المصدر: محمد زوزو، إستراتيجية الصناعات المصنعة و الصناعة الجزائرية، مجلة الباحث، العدد 08، 2010، ص 190.

إن أرقام الجدول تبين بوضوح إهتمام الدولة بالقطاع الصناعي الذي إستحوذ على أكبر نسبة من الإستثمار الكلي و التي فاقت 50% ، نتيجة لمكانة هذا القطاع في الإستراتيجية التنموية.

وبإعتبار أن المخطط الثلاثي يمثل الإنطلاقة الأولى لمشاريع التصنيع الضخمة مثل مركب الحديد والصلب (الحجار)، ومركب الأسمدة الفوسفاتية (أرزيو)...، وهوما تبعه بطبيعة الحال تشغيل عدد كبير من العمال، إذ تم توفير حوالي 173 ألف منصب شغل في مختلف القطاعات و بمعدل نمو سنوي قدر بـ 3,2 %[1].

قيام الحكومة الجزائرية في عام 1967م بتأميم المشاريع الأجنبية في القطاعات الصناعية الأساسية وتم في هذا الإطار تأميم قطاع توزيع مواد و مشتقات المحروقات، و أسست شركات وطنية أسندت لها مهام تجسيد سياسة التصنيع.

- على مستوى القطاع المصرفي:

في إطار بناء المنظومة المصرفية، ومن خلال تأميم بنوك أجنبية تم إنشاء كل من:

- البنك الخارجي الجزائري « **BEA** » كثالث بنك ودائع في 01-10-1967م[2].
- القرض الشعبي الجزائري « **CPA** » في 29-12- 1966م[3].
- البنك الوطني الجزائري « **BNA** » في 13-06-1966م، كبنك ودائع يخدم القطاع الخاص و القطاع العام و القطاع الإشتراكي[4].

- على مستوى التجارة الخارجية:

تم في سنة 1968م وضع تعريفة جديدة[5] جاءت لمراجعة نظام التعريفة السابقة في محاولة منها لبناء إقتصاد مستقل و توجيه الواردات لخدمة إستراتيجية التنمية الوطنية و تحقيق أهداف المخطط التنموي، وقد بنيت هذه التعريفة على مبدأ الإنتقاء عند الإستيراد و إحلال الواردات، و أقرت هذه التعريفة فئتين من البلدان في التعامل التجاري وهي:

- المجموعة الإقتصادية الأوروبية.
- البلدان التي أبرمت الجزائر معها عقود و إتفاقيات تجارية.

---

[1]- حزب جبهة التحرير الوطني، اللجنة المركزية، اللجنة الوطنية المكلفة بتحضير المؤتمر الخامس للحزب، **تقييم مخططات التنمية**، 1983/09/19م، ص 21.

[2]- ج.ج.د.ش، الأمر 27-204، المؤرخ في 1967/10/1م، يتضمن إحداث بنك الجزائر، **الجريدة الرسمية**، عدد 82، الصادرة في 1967/10/6م.

[3]- ج.ج.د.ش، الأمر 66-366، المؤرخ في 29/ 12/ 1966م، و المعدد و المتمم بالأمر رقم 67-78 المؤرخ في 1967/05/11م، **الجريدة الرسمية**، عدد 49، الصادرة في 1967/06/12م.

[4]- ج.ج.د.ش، الأمر 66-178، المؤرخ في 1966/06/13م، المتضمن إحداث البنك الوطني الجزائري و تحديد قانونه الأساسي، **الجريدة الرسمية**، عدد 51، الصادرة في 1966/06/14م.

[5]- أنظر الأمر رقم 68-35 المؤرخ في 1968/01/02، يتضمن وضع حقوق جمركية جديدة، **الجريدة الرسمية**، عدد 11 الصادرة في 1968/02/06م.

وقد ميزت هذه التعريفة كذلك بين المنتجات المحولة و المنتجات غير المحولة بغية توجيه الواردات لخدمة إستراتيجية التنمية الوطنية[1].

2-2- المخطط الرباعي الأول (1970 – 1973م):

يعتبر أول مخطط تنموي بمعنى الكلمة، نتيجة لإكتساب الخبرة في مجال التخطيط مقارنة مع المخطط الثلاثي، مما سمح بتدارك الثغرات التي سجلت ضمن هذا الأخير.

ولقد نص التقرير العام للمخطط الرباعي الأول أن الهدف الأساسي لإستراتيجية التنمية الطويلة المدى المختارة يرمي أساسا إلى القضاء الجذري على البطالة والنقص في التشغيل بواسطة التصنيع الحقيقي، إذ كان الهدف المحدد أنه في أفق 1980 سيتم القضاء نهائيا ودون رجعة على أسباب النقص في التشغيل، وأن النمو الإجمالي السنوي لقوى العمل يجب أن يساوي مناصب الشغل الجديدة التي تحدث سنويا عن طريق تطوير الصناعات والنشاطات ذات عالقة بالتصنيع[2]، إن أهم سمة تمثل المخطط الرباعي الأول هو أنه مخطط متوسط المدى، كما أن الحجم المالي الذي خصص له كان معتبرا مقارنة بالمخطط الثلاثي، إذ رصد لهذا المخطط ما يقارب 27 مليار دينار جزائري[3].

ولفهم أهداف المخطط الرباعي الأول يجب فحص هيكلة الإستثمارات في إطاره وما هي القطاعات ذات الأولوية، وهو ما يبينه الجدول التالي:

القطاعات:	الإعتماد المالي:	الإستثمارات الفعلية:
قطاع الزراعة و الري	**04,94**	**04,35**
قطاع الصناعة	**12,4**	**20,8**
القطاع شبه منتج	**01,87**	**02,6**
مجموع قطاع الهياكل الأساسية	**08,54**	**07,92**
مجموع الإستثمارات	**27,75**	**36,31**

الوحدة: مليار دج

جدول رقم 3: يمثل توزيع إستثمارات المخطط الرباعي الأول

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 25.

من خلال الجدول نلاحظ الإستثمارات قد تطورت من حيث الحجم تطورا كبيرا في هذا المخطط فبعد أن كان مقررا إستثمار 27.75 مليار دج تم إستثمار في الواقع 36.31 مليار دج، أي بزيادة قدرها 8.45 مليار دج، ومقارنة مع المخطط الثلاثي نلاحظ التطور الكبير في حجم الإستثمار السنوي، فبعد ما كان

[1] - Benissad, op,cit, p 167.

[2]- سفير ناجي، **محاولات التحليل الإجتماعي**، ترجمة: الأزهر بوغنبور، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989، ص 44.

[3]- ج.ج.د.ش، أمر رقم 70-10، خاص بالمخطط الرباعي 1970-1973، المؤرخ في 30-01-1970، **الجريدة الرسمية**، عدد 07، الصادرة في 1970/01/20، ص 55.

المتوسط السنوي للإستثمار في هذا الأخير مقدر بحوالي 3 مليار دج، إرتفع إلى حدود 9 مليار دج في المخطط الرباعي الأول أي بزيادة ثلاث أضعاف، ونجد قطاع الصناعة قد حصد أكثر من 57% من قيمة الإستثمارات الفعلية وهو ما يتماشى مع مضمون الإستراتيجية التنموية القائمة على تطوير قطاع الصناعة، إن حجم الإستثمار المخصص في إطار هذا المخطط كان يرمي إلى تحقيق جملة من الأهداف التي تم النص عليها في[1]:

- **أولاّ:** تعليمة تطبيق المخطط حيث أشارت المادة 5 من الأمر رقم 70-10 إلى تقوية ودعم بناء الإقتصاد الإشتراكي وتعزيز الإستقلال الإقتصادي للبلاد.
- **ثانيا:** في مقدمة عرض برامج المخطط نجد العبارة التالية: في هذا التغيير العميق المنطلق فإن إستراتيجيتنا تجعل التصنيع في الدرجة الأولى من بين عوامل التنمية.

ولقد تميزت هذه المرحلة بحركة واسعة من التأميمات الكبرى للمنشآت الأجنبية أهمها تأميم المحروقات في 1971/02/24م التي سمحت للجزائر بإستعادة الرقابة على مواردها الطبيعية.

- على مستوى القطاع الفلاحي:

شهد القطاع في هذه الفترة مرحلة جديدة تميزت بصدور قانون الثورة الزراعية في سنة 1971م والذي كان الهدف منه هو إعادة توزيع الأراضي الفلاحية على أساس شعار الأرض لمن يخدمها من جهة وعصرنة القطاع وإدماجه في برامج التنمية الإقتصادية من جهة أخرى خاصة وأن النزوح الريفي نحو المدن بغرض العمل في قطاعات الصناعة أصبح يهدد اليد العاملة الفلاحية.

- على مستوى التجارة الخارجية:

مع بداية السبعينات بدأت السياسة التجارية تأخذ إتجاه أكثر حمائية وذلك بإصدار مجموعة من القوانين تكرس تدخل الدولة في التجارة الخارجية من خلال هيئات ومؤسسات معينة، وفي هذا الإطار ثم حل المجمعات المهنية نتيجة للمشاكل التي عرفتها وأعطيت سلطة الإحتكار للمؤسسات عمومية والتي بلغ عددها في سنة 1971م حوالي 20 مؤسسة وتسيطر على 80% من التجارة الخارجية، وعلى هذا الأساس أصبحت كل مؤسسة تستورد السلع الخاصة بها وبفروعها، فمثلا: "شركة SONACOME " تقوم بإستيراد المواد الميكانيكية[2].

2-3- المخطط الرباعي الثاني (1974-1977):

تظهر إستراتيجية المخطط الرباعي الثاني من خلال توزيع إعتماداته حيث تم:

- الإهتمام بالقطاع المنتج مباشرة كأساس لتطوير القوى الإنتاجية.
- الإهتمام بالقطاع الصناعي كمحرك لهذا التطوير.

[1]- محمد بلقاسم حسن بهلول، المرجع السابق، ص 194.

[2] - Med H Ben Issad, la réforme économique en Algérie, 2eme édition, Alger :opu, 1991, p 76.

- الإهتمام بالبنية التحتية الإجتماعية خدمة للطبقة العاملة وتصين شروط الإستهلاك.

ولقد رصدت الدولة لتحقيق برامج هذا المخطط ما يفوق 110 مليار دج، ويزيد هذا المبلغ بـ 12 مرة عن ما خصص في المخطط الثلاثي و بـ 4 مرات عن الحجم الإستثماري المخصص للمخطط الرباعي الأول، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

القطاعات:	الإعتماد المالي:	الإستثمارات الفعلية:
قطاع الزراعة و الري	**16,72**	**08,91**
قطاع الصناعة	**48**	**74,15**
القطاع شبه منتج	**10,5**	**10,22**
مجموع قطاع الهياكل الأساسية	**32,27**	**24,5**
مجموع الإستثمارات	**110,22**	**121,23**

الوحدة: مليار دج

جدول رقم 4: يمثل توزيع إستثمارات المخطط الرباعي الثاني

المصدر: ج ج د ش، أمر رقم 74-68، يتضمن المخطط الرباعي الثاني 1977/1974، مؤرخ في 26 جوان 1974، الجريدة الرسمية، عدد 52، الصادرة في 1974/06/28م، ص 116.

لقد تأكدت أكثر الأولوية التي منحت للصناعة من خلال الحجم الإستثماري الفعلي الذي خصص لها والذي فاق 61 % من مجموع الإستثمارات الفعلية، وفي المقابل نجد حصة قطاع الفلاحي تضاءلت ولم تشكل سوى أكثر 07,30% من مجموع الإستثمارات الفعلية، وفي مجال التشغيل سطر المخطط الرباعي الثاني هدف تحقيق نسبة نمو سنوية تفوق 08% و ينتظر زيادة وتيرتها مع نهاية العشرية.

2-4- المخطط التكميلي (1978-1979م):

في الوقت الذي دافع دعاة التخطيط على أهمية هذا الأسلوب في تحقيق التنمية و بلوغ الأهداف المسطرة وتنفيذ المشاريع في آجالها المحددة، نجد الواقع أظهر عكس ذلك فقد لوحظ تأخر كبير في إنجاز المشاريع وإتمامها والتباين في المبالغ الإستثمارية المقدرة والفعلية، يعتبر ذلك مؤشرا على الفشل في ضبط المخططات وبلوغ الأهداف المسطرة، وهو ما يبرزه تمديد المخطط الرباعي الثاني بمرحلة تكميلية لإنهاء المشاريع التي تضمنها بدلا من الشروع في المخطط الخماسي الأول[1].

ولقد خصمن لهذا المخطط التكميلي مبلغا قدربـ 107.43 مليار دج، ويعتبرا ضخما مقارنة بالفترة التي يغطيها - سنتين فقط، ومن ناحية تخصيص الإستثمارات، نجد قطاع الصناعة يبقى مستحوذا على أكبر حصة بـ 66.6 مليار دج، وهو بمثل تقريبا 62% من المبلغ الإجمالي، ويعتبر هذا الإهتمام بالصناعة إستمرارية لتكريس أولويات المخطط الرباعي الثاني.

- في مجال التجارة الخارجية:

[1]- محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سابق، ص 378.

إتجهت الدولة في هذه المرحلة إلى تكريس الطابع النهائي لاحتكار التجارة الخارجية بصدور قانون 02-78 [1]،وكان الغرض منه حماية المنتوج الوطني من خلال التحكم في الواردات.

- تقييم السياسات الإقتصادية للفترة (1966-1979م):

لقد سمحت مجمل السياسات المتخذة خلال هذه الفترة بإنشاء العديد من المركبات الصناعية الضخمة وإمتصاص جزء كبير من البطالة (حيث تم خلق حوالي 2 مليون منصب شغل) وتحسين مستوى المعيشي والصحي، لكن كانت هذه الإنجازات بتكاليف باهظة وفي المقابل لم يتعدى معدل إستخدام الطاقات الإنتاجية 50% في المتوسط ويرجع ذلك إلى:

- ✓ إستخدام التقنيات الحديثة مع إنعدام الكفاءات البشرية للتحكم فيها.
- ✓ تعقد المهام نتيجة الحجم الكبير المؤسسات.
- ✓ إختيارات تكنولوجية غير ملائمة للبنية الإجتماعية والإقتصادية الجزائرية.

كما أن التركيز على قطاع المحروقات والسياسات التوسعية المتبعة خلال هذه الفترة، ترتب عنها بعض الإنعكاسات السلبية أثرت فيما بعد على النمو الإقتصادي، حيث أدت إلى وجود سوق داخلية كبيرة لم يستطيع الإنتاج الوطني تلبية إحتياجاتها في ظل ركود الإنتاج الوطني في المجال الفلاحي والصناعي[2].

المبحث الثاني: السياسات الإقتصادية الجزائرية في ظل التحول نحو إقتصاد السوق:

بعد الإنتهاء من برامج التعديل الهيكلي، عملت الجزائر على وضع برامج إنمائية تعمل على تدارك التأخر المسجل على مدار عشر سنوات من الأزمة، وإلى تخفيف تكلفة الإصلاحات المنجزة، والمساهمة في إعطاء دفع جديد للإقتصاد وإستدامة النتائج المحققة على مستوى التوازنات الكلية، وتتمثل هذه البرامج في برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي (2005-2009)، وبرنامج التنمية الخماسي (2010-2014).

المطلب الأول: المرحلة الأولى (1990 – 2000):

1. دوافع تطبيق سياسة الإنعاش الإقتصادي وأهدافها:

أ- موقع عطيق سياسة الإنعاش الإقتصادي:

إن برامج الإنعاش الإقتصادي إبتداء من البرنامج الأول (2001-2004)، والبرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي (2005-2009)، والبرنامج الثالث الذي غطى الفترة (2010-2014) تمثل تعبيرا عن

---

[1]- قانون 02-78، المؤرخ في 1978/02/11، المتضمن إحتكار الدولة للتجارة الخارجية، **الجريدة الرسمية**، عدد، 1978/02/14.

[2]- دلال بن سمينة، **تحليل أثر السياسات الإقتصادية على تنمية الإستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الإقتصادية**، رسالة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2013، ص 216.

التوجهات الجديدة للإقتصاد الجزائري، بغلاف مالي يتجاوز 280 مليار دولار، تهدف الحكومة من خلاله إلى تدعيم البنية التحتية الإقتصادية والإجتماعية، والإدارية. فالزيادة في ميزانية التجهيز في الإنفاق العام للدولة كان واضحا[1].

وهناك عدة دوافع جعلت الجزائر تتخذ القرار بتطبيق سياسات الإنعاش الإقتصادي نوجزها في العناصر التالية:

- **ضعف معدل النمو الإقتصادي:** أثرت الأزمة الإقتصادية التي شهدتها الجزائر إبتداء من سنة 1986م على معدلات النمو الإقتصادي التي سجلت نسب نمو متدنية، إذ بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1987 - 1994 ما نسبته 0,5 %، كما أن ضعف معدلات النمو الإقتصادية المسجلة، كان مصحوبا بإنخفاض معدل إستخدام الموارد والطاقات المتاحة للجهاز الإنتاجي، وهو ما أدى إلى إقتناع الحكومة بضرورة تطبيق برنامج لدعم النمو الإقتصادي من خلال رفع نسبة الإنفاق الحكومي الموجه للإستثمار، بغية رفع الطلب الداخلي، ومن ثم رفع طاقة التشغيل المتاحة للجهاز الإنتاجي والتي تؤدي إلى رفع معدل النمو الإقتصادي.
- **إرتفاع معدل البطالة:** تعد مشكلة البطالة بين أخطر وأعقد المشاكل التي تعاني منها الجزائر بالنظر لما خلفته من آثار إقتصادية وإجتماعية لذا حاولت الحكومات المتعاقبة منذ الإستقلال و إلى غاية يومنا الحالي محاربة هذه الظاهرة عن طريق تنفيذ برامج و سياسات إختلفت بإختلاف الظروف الإقتصادية، و يرجع إرتفاع معدلات البطالة في الجزائر لعدة عوامل متداخلة، فبالإضافة إلى عامل النمو الديمغرافي ساهمت الأزمة الإقتصادية لسنة 1986م في رفع معدلات البطالة من خلال ضعف معدل النمو الإقتصادي و توقف الإستثمارات العمومية منذ سنة 1986م[2].

كما أن الإصلاحات الإقتصادية التي طبقت إبتداء من سنة 1989م، و التي تدعمت بتطبيق برنامج التعديل الهيكلي خلال الفترة 1994 – 1998، ساهمت في رفع معدل البطالة من خلال إجراءات تسريح عمال المؤسسات العمومية الإقتصادية التي عانت من حالة عجز هيكلي و مايلي، إذ بلغ عدد العمال المسرحين خلال الفترة (1994-1996): 300000 عامل حسب أرقام المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي على الرغم من الإجراءات التي إتخذتها الدولة، خلال هذه الفترة في محاولة لتقليص حجم البطالة.

وفي ظل هذا الواقع المأساوي وفي ظل المؤشرات الإقتصادية الكلية بادرت الحكومة بتنفيذ سياسة الإنعاش الإقتصادي من أجل خفض نسبة البطالة.

---

[1] - Youcef Benabdallah, Kamal Oukaci, Nadia Chettab, L'économie algérienne face à la crise : les effets de la conjoncture ou vulnérabilité structurelle, dans « Après la crise, quelles perspectives pour l'intégration commerciale en Méditerranée ? », éditions publisud, France, 2011, p. 236.

[2]- نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية، العدد 09، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، 2013، ص ص 43-44.

ب- أهداف سياسة الإنعاش الإقتصادي:

وفقا للوثيقة الرسمية التي أصدرتها رئاسة الحكومة المتعلقة بمضمون برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي فإن الأهداف العملية لهذه السياسة حددت فيما يلي[1]:

- تنشيط الطلب الكلي.
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الإستغلال في القطاع الفلاحي و في المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة.
- تهيئة و إنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الإقتصادية و تغطية الإحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.

مما سبق يمكن القول بأن الهدف الرئيسي لسياسة الإنعاش الإقتصادي يتمثل في رفع معدل النمو الإقتصادي و تخفيض معدلات البطالة.

2. برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001 - 2004 :

2-1- مضمون برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2004:

قررت الحكومة تطبيق برنامج إستثماري للإنعاش الإقتصادي خلال الفترة 2001 – 2004 يهدف إلى تحفيز الطلب الإجمالي عن طريق الزيادة في نفقات التجهيز العامة.

إستجابة للمتطلبات الملحة لأفراد المجتمع، ويتمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات، و الأنشطة الإنتاجية الفلاحية ، كما خصص لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري ، النقل تحسين المستوى المعيشي وتنمية الموارد البشرية، وذلك من أجل تحقيق التنمية المحلية[2]، ويوضح الجدول أدناه التوزيع القطاعي لبرنامج الإنعاش الإقتصادي لهذه الفترة:

السنوات: / القطاع:	2001	2002	2003	2004	المجموع:	النسبة:
أشغال كبرى و هياكل قاعدية	100,7	70,2	37,6	2,0	210,5	%40,1
تنمية محلية و بشرية	71,8	72,8	53,1	6,5	204,2	%38,8
دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12,0	65,4	%12,4
دعم الإصلاحات	30,0	15,0	.	.	45,0	%8,6
المجموع:	205,4	185,9	113,9	20,5	525,0	%100

الوحدة: مليار دج

جدول رقم 5: يمثل توزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004

[1] - www. cg.gov.dz/dossier/plan-relance.htm. consulté le 13-02-2013.

[2]- كريم زرمان، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الإقتصادي** 2001-2009، مجلة الأبحاث الإقتصادية و الإدارية، العدد 07، جامعة محمد لخضر، بسكرة، 2010، ص 200.

المصدر: المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي، تقرير حول الوضعية الإقتصادية و الإجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001، ص 81.

إن الجدول أعلاه يبين لنا:

إن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية قد خص بأكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج ، حيث إستفاد بنسبة 40.1 % من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، و هو ما يدل على عزم الحكومة على تدارك العجز و التأخر الحاصل في هذا القطاع نتيجة لتأثيرات كل من الأزمة الإقتصادية التي شهدتها البلاد منذ سنة 1986م، والإصلاحات الإقتصادية التي طبقت في فترة التسعينات من القرن العشرين، والتي أجبرت الحكومة على تقليص حجم الإنفاق الحكومي الموجه للإستثمار بغية إستعادة التوازن المالي للموازنة العامة، كما أن دعم هذا القطاع يساهم في إنعاش المؤسسات الإنتاجية الوطنية العامة والخاصة، من خلال توسيع مجال نشاطها مما يؤدي إلى توفير مناصب عمل جديدة مباشرة أو غير مباشرة، و بالتالي تقليص نسبة البطالة، ويساهم الإستثمار في مجال الهياكل القاعدية في توفير الظروف الملائمة للإستثمار، وبالتالي رفع معدلات الإستثمار المحلية والأجنبية[1].

كما بلغت نسبة المبالغ المخصصة لقطاع التنمية المحلية والبشرية: 38,8 % من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، وكان الهدف منه تحديد نشاط الدولة في التكفل بالإنشغالات المحلية على عدة مستويات، والتدخل فيما يخص التحسين النوعي والمستدام للإطار المعيشي للمواطنين، موجهة أغلبيتها لتشجيع إنجاز مخططات تنمية البلديات والتوزيع التوازني للتجهيزات والأنشطة على كل التراب الوطني، كما شمل هذا البرنامج ميدان الشغل والحماية الإجتماعية، وهذا بتوفيره لـ 70000 منصب شغل دائم خلال تلك الفترة، أما فيما يخص النشاط الإجتماعي فيتعلق الأمر بالتضامن مع السكان الأكثر ضعفا وإعادة الإعتبار للمؤسسات المتخصصة في هذا المجال.

أما قطاع الفلاحة والصيد البحري فقد خصص له 12,4% من إجمالي المبلغ المخصص لبرنامج، وهذا راجع لإستفادة القطاع من برنامج خاص إبتداء من سنة 2000 وهو البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية، وهو برنامج مستقل عن برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي و بالتالي فإن المبلغ المخصص لهذا القطاع ضمن برنامج الإنعاش الإقتصادي يعتبر بمثابة دعم البرنامج السابق الذكر.

وقد ركز هذا البرنامج على ترقية الصادرات الفلاحية، وحماية المناطق الرعوية من التصحر والجفاف، ودعم إنتاج الحبوب وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الفلاحي، ومعالجة ديون الفلاحين، وتبلغ تكلفته 55.4 مليار دج، و تدعيم قطاع الصيد البحري وتربية المانيات بتهئية الموانئ وتوفير مناطق التبريد والنقل لتحسين شروط إستغلال الثروة السمكية ويتكفل بإنجاز هذا البرنامج الصندوق الوطني لدعم الصيد التقليدي وتربية المائيات « FNAPAA » وتقدر تكلفة البرنامج بـ 9.5 مليار دج[2].

[1]- **المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي**، المرجع السابق، ص 82.

[2] - Plan de relance économique, 2013, p p 8-9.

فيما يخص المبلغ المخصص لدعم الإصلاحات بـ 8.6% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج وجه أساسا لتمويل الإجراءات السياسية المصاحبة لهذا البرنامج التي تهدف إلى دعم و ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية، عصرنة إدارة الضرائب وتهيئة المناطق الصناعية، وتدعيم صندوق المساهمة والشراكة لجلب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية.

فقد أكد برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي على تعميق الإصلاحات الإقتصادية، و يمكن إيجار أهم أهداف هذه الإصلاحات في النقاط الأساسية التالية[1]:

- تحسين تسيير المالية العمومية.
- ترقية الإستثمار و الشراكة والخوصصة.
- الفلاحة و التنمية.
- قطاع الصيد البحري والموارد الصيدية.
- إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، والإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

2-2- نتائج برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001 - 2004 :

لقد كان أساس البرنامج هو إستخدام عائدات البترول غير المتوقعة من أجل تنمية الطلب الإجمالي ودعم الإنتاج الفلاحي والنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكانت أهم نتائج هذا البرنامج :

- نمو مستمر يساوي في المتوسط 4.75% طوال السنوات الأربعة بنسبة 6.9% سنة 2003، ونمو حقيقي بـ 5.5% خلال سنة 2004، وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

المؤشرات:	2001	2002	2003	2004
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار. أ)	54,9	55,9	66,5	82,5
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي (%)	2,6	4,0	6,9	5,5

الوحدة: مليار دج

جدول رقم 6: يمثل تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001- 2004

المصدر: هواري عامر، قاسم حيزية، السياسات الإقتصادية في الجزائر بين خلق البطالة و مكافحتها، www.univ-soukahras.dz/eprints/2013-20-5881f.pdf، تاريخ التصفح: 15-09-2015، ص 08.

ويرجع النمو المحقق إلى نمو قطاع البناء والأشغال العمومية نتيجة المشاريع الإستثمارية الضخمة وأعمال إعادة بناء ما دمره الزلزال، وكذلك قطاع الخدمات هو الآخر إنتعش (خاصة خدمات النقل والتوزيع والتجارة) خاصة الواردات، وهذا ما إنعكس على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

[1]- ريال زوينة، **تطور الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر و أثرها على جلب الإستثمار الأجنبي**، مجلة الإصلاحات الإقتصادية و الإندماج في الإقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، العدد 09، 2010، ص 14.

حيث إرتفع من 1779 دولار أمريكي إلى 2553 دولار أمريكي سنة 2004، كما إنخفضت معدلات البطالة من خلال هذا البرنامج حيث وصل إلى 17.7% سنة 2004، بعدما كان 27.3 % سنة 2001[1].

- إستثمار إجمالي بحوالي 46 مليار دولار 3.700 مليار دينار، منها حوالي 30 مليار دولار أي 2350 مليار دينار من الإتفاق العمومي.
- إنخفاض الديون العمومية الخارجية من 28.3 مليار دولار إلى 22 مليار دولار، كما تقلصت الديون العمومية الداخلية للدولة من 1059 مليار دج في سنة 1999 إلى 911 مليار دج في سنة 2003 .
- إنجاز الآلاف من المنشأت القاعدية، وكذلك بناء وتسليم الآلاف من المساكن الجاهزة[2].
- إرتفاع حصيلة إحتياطات الصرف إلى 43.11 مليار في نهاية 2004.
- تطور بطيء في تجسيد برامج الخوصصة، حيث نجد الحكومة قد أعلنت في سنة 2002 على خوصصة جزئية و كلية لـ 100 مؤسسة، إلا أن هذه العملية لم تتم بسبب معارضة النقابات العمالية من جهة والتغيير في نظام العمل للوزارة المكلفة بالخوصصة التي أصبحت تعمل تحت وصاية رئيس الحكومة بهدف وضع أفاق للخوصصة وفق عمليات محددة من جهة أخرى[3].

وترجع النتائج المحققة في المقام الأول إلى إرتفاع أسعار النفط وهو ما يسمح بالقول أن وجود هذا القطاع الضخم من الموارد الطبيعية يعتبر عنصر مهم في تطور معدلات النمو من جهة ويعتبر معلم هام من تشكيل هيكل الإقتصاد الجزائري فأضعف بدوره الحوافز لتنمية إنتاج السلع وتطورها خارج المحروقات وهي الجهود الواجب التركيز عليها حاليا من خلال الإستفادة من تطورات أسعار النفط في ترقية هذا الضعف الهيكلي الذي يطبع الإقتصاد الجزائري منذ مدة على إعتبار أنه تابع لقطاع المحروقات وأن الصورة تقتضي تنوع قاعدة الصادرات خارج إطار المحروقات، ودعم الجهود الموجودة حاليا من خلال توجيه إهتمام الشباب المنتجين نحو هذا الإنشغال و هو ما يسمح بدعم الإنتاج الوطني و زيادة إمكانية النمو الإقتصادي.

المطلب الثاني: المرحلة الثانية (2000 – 2021):

3- برنامج دعم النمو 2005-2009:

3-1- مضمون برنامج دعم النمو 2005 – 2009:

يهدف هذا البرنامج فى ضمان إستمرارية الإنفاق العمومي، وتم تخصيص 16 مليار دولار من قبل الدولة لإستيراد مواد التجهيز ومواد موجهة لأدوات الإنتاج بهدف إستعادة المؤسسات لنموها والشروع في إحلال الواردات، وتم تخصيص أكثر من 160 مليار دولار لبرنامج دعم النمو الإقتصادي خلال الفترة

[1]- هواري عامر، قاسم حيزية، مرجع سابق، ص ص 9-10.
[2] - كريم رزمان، مرجع سابق، ص 205.
[3] - رغيب شهرزاد، مرجع سابق، ص ص 335-336.

2005 – 2009، ومن ثم فإن هذا البرنامج يهدف إلى تثبيت الإنجازات المحققة في الفترة السابقة، وإلى وضع الشروط المناسبة لنمو مستديم مولد للرفاء الإجتماعي توفيره للموارد معتبرة ، هذا من جهة ومن جهة أخرى ساعد على تحسين مستوى معيشة السكان، تنمية البنية التحتية للبلاد لا سيما شبكات النقل والأشغال العمومية والتركيز على الفلاحة و التنمية الريفية.

وجاء برنامج دعم النمو بخمسة محاور تمثل مجموعة من الأهداف الإقتصادية والإجتماعية يمكن إيجازها على النحو التالي[1]:

- برنامج تحسين معيشة السكان؛ برنامج تطوير المنشات الأساسية؛ برنامج دعم التنمية الإقتصادية؛ برنامج تطوير الخدمة العمومية؛ برنامج تطوير التكنولوجيات الجديدة للإتصال[2].

ويمكن إبراز حجم المبالغ المرصودة للبرنامج وتوزيعها حسب القطاعات من خلال الجدول التالي:

البرنامج:	المبلغ:	النسب المخصصة للبرنامج:
1. برنامج تحسين ظروف معيشة السكان: - السكن. - التربية، التعليم العالي، التكوين المهني. - البرامج البلدية للتنمية. - تنمية مناطق الهضاب العليا و المناطق الجنوبية. - تزويد السكان بالماء، الكهرباء، الغاز. - باقي القطاعات.	**1908.5** **555** **399.5** **200** **250** **192.5** **311.5**	**%45.5**
2. برنامج تطوير الهياكل القاعدية: - قطاع الأشغال العمومية و النقل. - قطاع المياه. - قطاع التهيئة العمرانية.	**1703.1** **1300** **393** **10.15**	**%40.5**
3. برنامج دعم التنمية الإقتصادية: - الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري. - الصناعة و ترقية الإستثمار. - السياحة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الحرف.	**337.2** **312** **18** **7.2**	**%8**
4. برنامج تطوير الخدمة العمومية: - المالية و التجارة و باقي الإدارات العمومية. - العدالة و الداخلية. - البريد و التكنولوجيا الحديثة للإتصال.	**203.9** **99** **88.6** **16.3**	**%4.8**
5. برنامج تطوير التكنولوجيا الحديثة للإعلام و الإتصال:	**50**	**%1.2**

الوحدة: مليار دج

جدول رقم 7: يمثل التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي

المصدر: رئاسة الحكومة، البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي على الموقع:

www.cg.gov.dz/psre، تاريخ التصفح: 11-03-2012.

[1]- ريال زوينة، مرجع سابق، ص 15.

[2]- ريال زوينة، مرجع سابق، ص 16.

لقد خصص البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي ما يقارب 45.5% من موارده لتحسين ظروف معيشة السكان لإحداث تقدم ملحوظ في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة والمتعلقة بالتعليم والتكوين والرعاية الصحية وتوفير السكن،...الخ، كما خصص حوالي 40% من موارد البرنامج لتطوير المنشات الأساسية والقاعدية تماشيا مع ما قد تم الشروع فيه من قبل في إطار مخطط الإنعاش الإقتصادي، وذلك في إطار تحديث وتطوير البنى التحتية التي كانت تشهد فيها الجزائر تراجعا حادا نظرا للظروف الأمنية الصعبة التي عاشتها الجزائر في العشرية الأخيرة من التسعينات، خصوصا وأنها تمثل دعما وحافزا قوية للإستثمار والتنمية الإقتصادية، كما خصص البرنامج حوالي 8% لدعم التنمية الإقتصادية أي بقيمة مالية تقدر بـ 337.2 مليار دج خصوصا القطاعات المنتجة "الصناعة والفلاحة"، كما ركز الرنامج أيضا على تطوير الخدمة العمومية وتحديثها بنسبة 4.8%، بالإضافة إلى إعتماد 50 مليار دج لتطوير التكنولوجيات الجديدة للإتصال أي حوالي 1.2% من مخصصات البرنامج.

3-2- نتائج برنامج دعم النمو 2005-2009:

يمكن إجمال أهم نتائج هذا البرنامج من خلال العناصر التالية[1]:

- تم إيصال الكهرباء بنسبة 98%.
- إنجاز شبكة طرقات تقدر بـ 110000 كلم.
- حدوث تحسن في المناخ الإستثماري.
- نمو بعض القطاعات كقطاع البناء الأشغال العمومية والأنشطة المرتبطة بها "مواد بناء، المناجم، المقالع،...) الماء والطاقة.
- حدوث تحسن في القطاع الفلاحي حيث حقق نموا يقدربـ 19.7%.
- تحسن في المستوى المعيشي للسكان.
- ارتفاع متوسط الدخل الفردي الذي بلغ 4746 دولار في 2018.
- ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 329338 مؤسسة سنة 2005 إلى 455000 مؤسسة سنة 2009.
- شهدت معدلات النمو إنخفاضا مستمرا، ويرجع ذلك بالأساس إلى تراجع معدلات النمو في قطاع المحروقات بسبب تراجع أسعار المحروقات نتيجة إنخفاض الطلب على النفط والغاز بعد بداية الأزمة المالية العالمية أواخر سنة 2007 من جهة، و إنخفاض حصة الجزائر من الإنتاج لأسباب

[1]- جديدي روضة، **أثر برامج سياسة الإنعاش الإقتصادي على تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر**، الملتقى الدولي حول تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة و إنعكاساتها على التشغيل و الإستثمار و النمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2014، المنعقد في 12 و 13 مارس 2013، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، 2013، ص 07.

تتعلق بمنظمة الأوبك من جهة أخرى[1]، إذ تراجعت أسعار البترول من 99.97 دولار سنة 2008 إلى 62.25 دولار سنة 2009، ويبين الجدول الموالي تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة تنفيذ برنامج دعم النمو الإقتصادي.

المؤشرات:	2005	2006	2007	2008	2009
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار أمريكي)	102.7	116.8	135.3	171.0	139.8
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي%	5.1	2.0	3.0	2.4	2.4
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي % خارج قطاع المحروقات	4.7	5.6	6.3	6.1	9.3

الوحدة: مليار دج

جدول رقم 8: يمثل تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2005-2006

المصدر: هواري عامر، قاسم حيزية، السياسات الإقتصادية في الجزائر بين خلق البطالة و مكافحتها، www.univ-soukahras.dz/eprints/2013-20-5881f.pdf، تاريخ التصفح: 15-09-2015، ص ص 10-11.

فمن خلال الجدول يتضح أن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي عرف إنخفاضا مستمرا حيث إنتقل من 5.1% سنة 2005 إلى 2.4% سنة 2009، بينما شهد معدل النمو خارج قطاع المحروقات إرتفاعا ملحوظا فقد وصل إلى 9.3% سنة 2009، بعدما كان 4.7 %سنة 2005، حيث مازال قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات يحققان معدلات نمو جيدة وهذا راجع إلى التوسع في الأشغال العمومية[2].

- سجل معدل البطالة إنخفاضا محسوسا من 15.3% سنة 2005 إلى 10.2% لسنة 2009[3].

4- برنامج الإستثمار العمومي 2010 – 2014:

أو المخطط الخماسي الثاني خصصت الدولة له قوام مالي قدره 214 .21 مليار دينار، أي ما يعادل حوالي 286 مليار دولار، رصدتها الدولة لتعزيز مقومات الإقتصاد الوطني للسنوات الخمس القادمة و هذا في إطار برنامجين هامين :

- إستكمال المشاريع الموجودة قيد الإنجاز بغلاف مالي قيمته 130 مليار دولار، كما سيخصص مبلغ 156 مليار دولار للمشاريع الجديدة[4] .

---

[1]- خير الدين معطى الله، سامية بزاري، **البرامج التنموية و آثرها على تفعيل مساهمة المؤسسات الصغيرةو المتوسطة في التنمية في الجزائر**، الملتقى الدولي حول تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة و إنعكاساتها على التشغيل و الإستثمار و النمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2014، المنعقد في 12 و 13 مارس 2013، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2013، ص 16.

[2]- هواري عامر، قاسم حيزية، مرجع سابق، ص 11.

[3]- خير الدين معطى الله، سامية بزاري، مرجع سابق، ص 16.

[4]- جديدي روضة، مرجع سابق، ص 12.

- ويحدد هذا المخطط وسائل إعادة بعث أنشطة الدوائر الإنتاجية من خلال تسهيل الإستثمار بغية الخروج من الحلقة المفرغة للإنفاق الحصري لعائدات المحروقات وتقويم القطاعات الإقتصادية خصوصا القطاع الصناعي[1].

- ويخصص المخطط إجمالاً أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية وذلك من خلال[2]:

- ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية: منها 1000 إكمالية و 850 ثانوية و 600. 000 مكان بيداغوجي جامعي و 400.000 مكان إيواء للطلبة وأكثر من 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين.
- أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية منها 172 مستشفى و 45 مرآبا صحيا متخصصة و 377 عيادة متعددة التخصصات، بالإضافة إلى أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعاقين.
- مليوني (02) وحدة سكنية منها 1.2 مليون وحدة سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية على أن يتم الشروع في أشغال الجزء المتبقي قبل نهاية سنة 2014.
- توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220.000 سكن ريفي بالكهرباء.
- تحسين التزويد بالماء الشروب على الخصوص من خلال إنجاز 35 سدا و 25 منظومة لتحويل المياه وإنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر الجاري إنجازها.
- أكثر من 5.000 منشأة قاعدية موجهة للشبيبة والرياضة منها 80 ملعبا و 100 قاعة متعددة الرياضات و 400 مسبح وأكثر من 200 نزل ودار شباب.
- وكذا برامج هامة لقطاعات المجاهدين والشؤون الدينية والثقافة والإتصال.

هذا ويخصص برنامج الإستثمارات العمومية ما يقارب 40 % من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية حيث خصص:

- أكثر من 3.100 مليار دج مخصصة لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ.
- أكثر من 2.800 مليار دج مخصصة لقطاع النقل من أجل تحديث ومد شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري.
- ما يقارب 500 مليار دج لتهيئة الإقليم والبيئة.
- وما يقارب 1.800 مليار دج لتحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل.

[1] - Nadia CHETTAB : L'économie Algérienne : une re–industrialisation qui appelle un nouveau regard des pouvoirs publics, confluences internationales, institut national d'études de stratégie globale, Alger, 2015, p. 18.

[2]- برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، www.algerianembassy–saudi.com/PDF/quint.pdf، تاريخ التصفح: 20-09-2015.

- كما يخصص هذا البرنامج أكثر من 1500 مليار دج لدعم تنمية الإقتصاد الوطني من خلال[1]:

- أكثر من 1.000 مليار دج يتم رصدها لدعم لتنمية الفلاحية والريفية.
- وما يقارب 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي للتأهيل وتيسير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليار دج لنفس الغرض.
- ستعبئ التنمية الصناعية هي الأخرى أكثر من 2.000 مليار دج من القروض البنكية المسيرة من قبل الدولة من أجل إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيمياوية وتحديث المؤسسات العمومية.
- أما تشجيع إنشاء مناصب الشغل فيستفيد من 350 مليار دج من البرنامج الخماسي لمرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب إنتظار التشغيل، وستضاف نتائج التسهيلات العمومية لإنشاء مناصب الشغل إلى الكم الهائل من فرص التوظيف التي سيذرها تنفيذ البرنامج الخماسي ويولدها النمو الإقتصادي كل ذلك سيسمح بتحقيق الهدف المتمثل في إنشاء ثلاث ملايين منصب شغل خلال السنوات الخمس المقبلة.
- وعلى صعيد أخر يخصص البرنامج 2010-2014، مبلغ 250 مليار دج لتطوير إقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم وإستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها وفي المرافق العمومية.

البرنامج:	المبلغ المخصص للبرنامج	النسب المخصصة للبرنامج:
1- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان: - السكن. - التربية، التعليم العالي، التكوين المهني. - الصحة. - تحسين وسائل وخدمات الإدارات العمومية. - باقي القطاعات[2].	**9903** **3700** **1898** **619** **1800** **1886**	**%45.42**
2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية: - قطاع الأشغال العمومية و النقل. - قطاع المياه. - قطاع التهيئة العمرانية.	**8400** **5900** **2000** **500**	**%38.52**
3- برنامج دعم التنمية الإقتصادية: - الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري. - دعم القطاع الصناعي العمومي.	**3500** **1000** **2000**	**%16.05**

[1]- الحسن العاشي، البرنامج الخماسي الجزائري، فرصة للإقلاع الإقتصادي أم إستمرار لنهج التبذير، على الموقع الإلكتروني: http://carnegie-mec.org/publications/?fa-41344، تاريخ التصفح: 18-09-2015.

[2]- نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية، العدد 09، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، 2013، ص 48.

- دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التشغيل.	**500**	

الوحدة: مليار دج

جدول رقم 9: يمثل التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2010-2014

المصدر: نبيل بوفليح، مرجع سابق، ص 49.

إن القراءة المتآنية والموضوعية للبرنامج الجديد وحيثياته تؤكد أن مقاربة الجزائر لم يطرأ عليها أي تغيير للإعتبارات الخمسة التالية:

أولا، لم تقدم الدولة حصيلة وافية لما أنجز في المخططات السابقة، على الرغم من أن هذا شرط ضروري على الإنطلاق في أي مخطط جديد، وهذا لتفادي النقائص والأخطاء التي حدثت سابقا، ثانيا؛ لقد إتسم إنجاز المخطط السابق بالتعثر والتبديد الكبير للموارد العمومية، فالبرنامج الخماسي المقبل يرصد جلغ 130 مليار دولار، وهو ما يعادل 45% من الميزانية الإجمالية، لإنجاز مشاريع سبق أن برمجتها الحكومة في إطار المخطّط السابق، ولم تنفذ وربما يعود السبب في رصد هذا المبلغ الإضافي الضخم إلى أخطاء في تقدير تكاليف المشاريع، كما قد يكون مرده الضعف في وتيرة الجاز المشاريع المبرمجة والتي تجاوزت السقف الزمني التي حدد لها، وفي كلتا الحالتين فإن رصد 130 مليار دولار لإستكمال مشاريع كانت ضمن البرنامج السابق، إشارة قوية إلى خلل عميق في البرمجة والتدبير.

ثالثا، البرنامج الخماسي 2010-2014 لا يعدو كونه قائمة من المشاريع تم إعدادها من طرف وزارات مختلفة، كل حسب ميدانه، ثم تم تجميعها وإضافة بعضها إلى البعض الآخر لتصبح برنامجا ، ذلك أن الطابع القطاعي يطغى على حساب المنظور الشمولي، فقراءة البرنامج لا توحي بوجود أي إستراتيجية تنموية واضحة المعالم لدى الحكومة الجزائرية، إذ هو يركز على إعداد المدارس، والمستشفيات، ومناصب التوظيف، والمساكن، من دون الحديث عن سياسات وأهداف نوعية في مجالات التعليم و الصحة، والتشغيل والسكن، وهي بالمناسبة ميادين تحتاج إلى معالجة كيفية عميقة، لا إلى إضافات كمية.

ربعا، إن الإستشارات العمومية شرط ضروري، إلا أنه غير كاف بمفرده لتحقيق التنمية الإقتصادية في المديين المتوسط والبعيد والتي تبقى رهنا بمدى إنخراط القطاع الخاص في الإستثمار والإنتاج والتشغيل، ولذلك كان من اللازم إشراك القطاع الخاص عبر الحوار والتشاور حول أولويات الإستثمار العمومي في إطار إستراتجية محددة للتنويع الإقتصادي، كما أنه من الضروري أن تعمل الحكومة على خلق البيئة القانونية الملائمة من أجل تشجيع المبادرة الفردية، والإستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية على حد سواء، وهذه الشروط لا تزال في مجملها غير متوفرة، وتكفي هزالة الميزانية المخصصة للمنشئات الصغيرة والمتوسطة، والتي لا تتجاوز 0.7 بالمئة من مبلغ البرنامج، لتبيان مدى عدم مركزية القطاع الخاص في دائرة إهتمامات الحكومة.

خامسا، إن نجاعة الإستثمار العمومي والحد من سوء التدبير لا يمكن أن تتحقق إلا بتفعيل أجهزة الرقابة و المحاسبة.

ومن خلال تتبع حصيلة المخطط الخماسي 2010-2014، ينضح أن الغلاف المالي الذي تم ضخه للإقتصاد الوطني خلال هذه الفترة لم يعط نتائج إيجابية فيما يتعلق بمعدل النمو الإقتصادي، حيث قدر متوسط النمو خلال سنوات تنفيذ المخطط الخماسي 2010-2014 بـ 2.82%، وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

2010	2011	2012	2013	2014
%1.6	%3.6	%2.8	%3.3	%2.8

جدول رقم 10: يمثل معدل النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2014

المصدر: www.ar.tradingeconomics.com/algeria/gdp-growth-annual, consulté le 20-09-2015

فمن خلال الجدول السابق يتضح أن معدلات النمو المسجلة خلال هذه الفترة ضعيفة، حيث أن أعلى محل سجل خلال هذه الفقرة كان سنة 2011 وهو لا يتجاوز 3.6%، وهو ما يدل على ضعف إستجابة الجهاز الإنتاجي المحلي لتأثير الطلب الفعال، و جمود الجهاز الإنتاجي وضعف مختلف الفروع الإقتصادية[1].

الأمر الذي لا يتناسب مع حجم الإستثمارات أي الأموال التي ضخت، مما يعكس أداء اقتصاديا غير فعال، بعيدا عن مستوى طموحات التنمية الشاملة المتوازنة والمستدامة.

مما سبق يتضح أن النمو الإقتصادي في الجزائر مكلف جدا، حيث يلاحظ أن 1% من النمو تكلف 12.6% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي وفي ظل إصرار السلطات العمومية على نفس الخيار - الإستثمار في البنية التحتية - دون التنويع في محتوى المخططات أو تدعيمها بمحاور أخرى، وهذا لثلاث برامج متتالية فإن التكلفة تتضاعف خصوصا أن تمويل هذا النمو كان بموارد غير متجددة (ريع البترول).

المطلب الثالث: الخطاب السياسي الرسمي و التحول نحو الجزائر الجديدة:

كلمة رئيس الجمهورية بمناسبة افتتاح الأسبوع العالمي للمقاولاتية بالجزائر أدرج يوم : الثلاثاء، 19 نوفمبر 2024م، هذا نصها الكامل:

"بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين

[1]- فوزي مرابط، **أثر الإستثمر في البنية التحتية على النمو الإقتصادي في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، 2015، ص 202.

- السيدات والسادة المشاركون في هذا اللقاء الهام

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته:

يسعدني أن أعرب عن إرتياحي لانعقاد هذا اللقاء الهام بمناسبة الأسبوع العالمي للمقاولاتية، وهو مناسبة للاحتفاء بالروح المقاولاتية، ودعم الإبتكار والإبداع لدى شبابنا المندمج اليوم في حركية توجه بلادنا لبناء إقتصاد متنوع، متفتح ومستدام.

إن تنظيم الأسبوع العالمي للمقاولاتية بمشاركة أكثر من مليون شاب عبر كل أنحاء الوطن دليل على ثقة شبابنا في الإرادة السياسية الصادقة والعملية لدعم عالم المقاولاتية، والشركات الناشئة، بما يستجيب للتحديات الاقتصادية الجديدة، التي لا مناص من خوضها وكسب رهان الانتقال إلى اقتصاد المعرفة, عبر توفير الإطار التنظيمي والقانوني الذي يضمن بيئة محفزة ومستقرة. كان من ثمارها الأولية بعد تجربة قصيرة بروز أكثر من 2000 مؤسسة حاصلة على علامة مؤسسة ناشئة، من بين 8000 شركة ناشئة مسجلة.

ولقد عززنا المكاسب المحققة في هذا المجال بإنشاء أول صندوق عمومي خاص بالمؤسسات الناشئة، وهو الآلية الأولى من نوعها على مستوى القارة الإفريقية، إذ يشكل دعما عموميا ثابتا للمشاريع الواعدة، التي تعكس رؤيتنا القائمة على تثمين الكفاءات الوطنية، وتشجيع الاستثمار في القطاع الخاص من خلال تحفيزات معتبرة وغير مسبوقة..

وباشرنا، كما تشهد على ذلك البيانات والأرقام، إصلاحات شاملة في قطاع المؤسسات المصغرة، باعتماد منهج جديد، يبتعد تدريجيا عن ثقافة الريع التي أثبتت فشلها في فترات سابقة، وذلك من خلال إعادة هيكلة أجهزة الدولة المكلفة بدعم الشركات المصغرة، والاستثمار في مرافقة أصحاب المشاريع، لاسيما من قبل الجامعات ومعاهد التكوين، التي تساهم في تطوير المقاولاتية, بتنويع أشكال الدعم حتى لا يبقى محصورا في الجانب المالي فقط، بل يشمل التكوين، لضمان فرص النجاح والاستمرارية. وهو ما جعل الجزائر بعد تجربة سنوات قليلة نموذجا في قدرتها على تحويل الأفكار إلى واقع، في بيئة مشجعة على ريادة الأعمال.

إن هذا الواقع يجعلنا نستشرف مستقبلا واعدا للمقاولاتية الحرة التي أخذت تحظى بالرواج والانتشار الواسع، ودعمناها بقانون المقاول الذاتي، الذي يمكن شبابنا من التسجيل إلكترونيا، بدون عناء التنقل للحصول على صفة المقاول الذاتي، والاستفادة من مزايا عديدة، من بينها التأمين الاجتماعي، والنظام الضريبي التفضيلي، والمحاسبة المبسطة. وقد لقي هذا الجهاز الجديد نجاحا كبيرا إذ تحصل أكثر من 20.000 مقاول ذاتي على بطاقاتهم بعد أشهر قليلة فقط من إطلاقه.

وهكذا فإن أملنا يتسع ويقوى في تحويل قصص نجاح شبابنا إلى شركات اقتصادية بارزة دوليا على المدى المنظور، من خلال العمل على اكتساب الخبرات، ونقل التجارب الناجحة، والاستفادة من التكوين

في كبريات المدن التكنولوجية في العالم، ومن خلال المشاركة في أكبر المعارض التكنولوجية في الدول المتطورة، حيث يجسد هذا البعد رؤيتنا لأهمية المبادرة والجرأة، كطريق لا بديل عنه لتمكين مقاولينا من افتكاك شراكات وعقود في الخارج، وتصدير خدماتهم ومنتوجاتهم. وإنه لما يدعو إلى الارتياح، أن نصل اليوم إلى هذا المستوى بتنظيم مؤتمر إفريقي للمؤسسات الناشئة، كأكبر حدث قاري في مجاله فتح أفقا جديدا للعلاقات الإفريقية، وساهم في تعزيز الشراكات الاقتصادية والعلمية بين شباب القارة، وأكد ريادة الجزائر قاريا واستعدادها لمشاركة الأشقاء الأفارقة خبرتهم في مجال الشركات الناشئة.

إن الجزائر تسعى لتصبح قطبا إفريقيا في مجال التكنولوجيا والابتكار، بفضل ديناميكية المؤسسات الناشئة، وإننا لنؤمن أشد الإيمان بأن الطريق لتحقيق النهضة الاقتصادية المرجوة يبدأ من ثقة الدولة بشبابها، والاعتماد على قدراته من أجل تمكينه من المشاركة الفعلية في التغيير وفي أن يكون جزءا من التنمية الوطنية، وبهذا الخصوص قررت الشروع في تنظيم مسابقة وطنية لأفضل الشركات الناشئة، تعبر عن الاحتفاء بمنجزات الشباب في الجزائر الجديدة، الحاضنة لطموحاتكم, وأدعوكم في هذه المناسبة إلى الاستمرار في اغتنام الفرص المتاحة في بلدكم, بتحدي الصعاب والمثابرة والعزيمة.

شكرا لكم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".

لقد لعب الخطاب السياسي الرسمي دورًا محوريًا في بلورة توجهات الدولة الجزائرية نحو مرحلة جديدة، اتسمت بمحاولة إعادة بناء الاقتصاد الوطني على أسس أكثر تنوعًا وانفتاحًا، مع التركيز على إشراك فئات جديدة وعلى رأسها الشباب. وقد شكّل خطاب رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون مرجعية لهذا التحول، خاصة فيما يتعلق بالمقاولاتية والمؤسسات الناشئة كرافعة للنمو.

1- تحليل خطاب رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون حول المقاولاتية والتنويع:

منذ توليه رئاسة الجمهورية، شدد الرئيس عبد المجيد تبون على أهمية تنويع الاقتصاد الوطني والتخلص من التبعية المفرطة للريع البترولي. وقد احتلت المقاولاتية مكانة بارزة في خطاباته، باعتبارها آلية فعالة لتحريك عجلة التنمية الاقتصادية من خلال تشجيع المبادرة الفردية والابتكار.

أكد الرئيس في عدة مناسبات على ضرورة دعم الشباب المقاول، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتوفير التمويل والمرافقة التقنية، معتبرًا أن تحفيز المقاولاتية من شأنه أن يُعزز النسيج الاقتصادي ويخلق مناصب شغل مستدامة. كما عبّر عن إرادة سياسية واضحة لتسهيل إنشاء المؤسسات الناشئة وتحرير الطاقات الإبداعية، ضمن رؤية اقتصادية تهدف إلى إرساء دعائم "الجزائر الجديدة".

2- الخطاب السياسي كرافعة لإعادة بناء الإقتصاد:

يُعد الخطاب السياسي أداة توجيهية تُبرز توجهات الدولة الكبرى، وتسعى إلى بناء إجماع وطني حول الخيارات الاستراتيجية. وفي السياق الجزائري، اتسم الخطاب الرسمي بعد الحراك الشعبي بنبرة إصلاحية تُعوّل على الاقتصاد المنتج والمبادرة الخاصة.

ركّزت التصريحات الرسمية على القطاعات البديلة كالزراعة، السياحة، والصناعات التحويلية، بالإضافة إلى الاقتصاد الرقمي، مع الإشارة المتكررة إلى أهمية تقليص الواردات وزيادة الصادرات خارج المحروقات. وهكذا، أصبح الخطاب السياسي وسيلة لتسويق النموذج الاقتصادي الجديد، وكسب ثقة الفاعلين الاقتصاديين والمجتمع، وتحفيزهم على الانخراط في عملية التغيير.

3- مكانة الشباب والمؤسسات الناشئة في الرؤية السياسية للدولة:

في صلب مشروع "الجزائر الجديدة"، برز الشباب كفاعل محوري في دينامية التنمية. وقد أظهر الخطاب الرسمي تقديرًا كبيرًا لهذه الفئة، باعتبارها حاملة لأفكار مبتكرة، وقادرة على قيادة التحول التكنولوجي والاقتصادي.

تجلّى ذلك في إطلاق برامج ومبادرات لدعم المؤسسات الناشئة (Startups)، من بينها إنشاء وزارة منتدبة خاصة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، وإطلاق صندوق تمويل مخصص لها، وإنشاء حاضنات أعمال ومرافقة تقنية.

هذا التوجه يعكس رؤية سياسية تراهن على الرأسمال البشري، وتؤمن بأن تجديد الاقتصاد الوطني يمر عبر تجديد نخبه وتحرير المبادرات الشبابية.

خلاصة الفصل الأول:

يتضح من خلال هذا الفصل أن السياسات الاقتصادية في الجزائر قد مرت بمراحل متباينة تعكس طبيعة التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها البلاد منذ الاستقلال. ففي المرحلة الأولى، طغى الطابع الاشتراكي والتخطيط المركزي على التوجهات الاقتصادية، حيث لعبت الدولة دورًا محوريًا في تسيير الموارد وتوجيه التنمية، وذلك في ظل نموذج الاقتصاد الموجه.

أما في المرحلة الثانية، ومع بداية التسعينيات، بدأت الجزائر في انتهاج سياسة جديدة تقوم على الانفتاح الاقتصادي وتبني آليات اقتصاد السوق، مدفوعة بجملة من التحديات الداخلية والإكراهات الخارجية، ما أدى إلى إطلاق سلسلة من الإصلاحات الهيكلية التي مست مختلف جوانب الاقتصاد الوطني.

وفي المرحلة الراهنة، تبرز "الجزائر الجديدة" كمفهوم محوري في الخطاب السياسي الرسمي، الذي يعكس رغبة السلطة في تجاوز الاختلالات السابقة وبناء اقتصاد منتج، متنوع، ومستدام. وقد جسّد خطاب رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون هذا التوجه من خلال التأكيد على أهمية المقاولاتية، وتفعيل دور المؤسسات الناشئة، والاستثمار في طاقات الشباب باعتبارها الركيزة الأساسية لأي تحول اقتصادي فعّال. كما أصبح الخطاب السياسي رافعة استراتيجية لإعادة بناء الاقتصاد الوطني عبر التحفيز، وتوجيه الرأي العام نحو الانخراط في الديناميكية الجديدة للتنمية.

وتبرز أهمية هذا الفصل في كونه يُؤسس لفهم الخلفيات النظرية والعملية للخيارات الاقتصادية التي انتهجتها الدولة الجزائرية، كما يُمهّد للتحليل المعمق للواقع الاقتصادي المعاصر، من خلال ربط التوجهات

الماضية بالرهانات الحالية والمستقبلية لعملية التنمية، التي تُراهن اليوم على الابتكار، والمبادرة الفردية، وتحفيز الاقتصاد القائم على المعرفة.

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي والنظري للمقاولاتية في الجزائر

تمهيد

تسعى معظم الإقتصاديات في الوقت الراهن بالإهتمام بالمقاولاتية و ذلك راجع لما لها من آثار إيجابية على مختلف جوانب الحياة الإجتماعية والإقتصادية، حيث تتجه معظم بلدان العالم سواء المتقدمة أو النامية إلى الإرتكاز على مهارات الفرد و مدى قدرتهم على العمل المقاولاتي ، فلها دور حيويا و هام حيث تساهم في رفع معدلات النمو الإقتصادي الذي له دور كبير في خلق مناصب الشغل و تطوير المنتوجات المحلية و في هذا تسعى الدول لتعزيز تطور المقاولاتية في هذا المجال ، عوض التركيز على الموارد الطبيعية والموارد النفطية المعرضة لزوال ، ترسيخ نمط التفكير في المقاولاتية و تشجيعها سيعلق حتما أنشطة مختلفة جديدة و تقديم منتجات متنوعة في الأسواق و الخروج من التبعية القطاع واحد، وانطلاقا مما سبق، سيتم تعرض في هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمقاولاتية .

المبحث الثاني : التوجهات السياسية و التشريعية لدعم المقاولاتية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمقاولاتية:

لقد إزداد الإهتمام بمجال المقاولاتية في الأونة الأخيرة خاصة مع الإختلافات الكبيرة بين المفكرين بسبب تطور الأبحاث المتعلقة بالموضوع، حيث إختلفت التوجهات الفكرية بين الإقتصاديين و الإداريين الذي يمثل أحد آليات الإقتصاد الذي يساهم في نموه و تطوره وتنوعه.

المطلب الأول: تعريف المقاولاتية:

تعددت التعاريف ذات العلاقة بمفهوم و طبيعة المقاولاتية، حيث أخذ حيزا كبيرا مقارنة بالسنوات الماضية، فبعدما كان الإهتمام منصبا فقط في المؤسسات الكبيرة بإعتبارها المولد الوحيد للثروة و الوظائف، لكن سرعان ما تغيرت هذه النظرة بعد زيادة الإهتمام بقطاع المقاولاتية.

تعريف المقاولاتية:

1- تعريف المقاولاتية لغة:

المقاولة هي صيغة مبالغة على وزن مفاعلة تقتضي المشاركة من أطراف متعددة، و أصل إشتقاقها الفعل قال يقول قولا و مقالا، و قاوله في أمره و تقاولا، فالمقاولة معناها المفاوضة و المجادلة[1].

2- تعريف المقاولاتية إصطلاحا:

هي الفعل الذي يقوم به المقاول و الذي ينفذ في سياقات مختلفة و بأشكال متنوعة، فيمكن أن يكون عبارة عن إنشاء مؤسسة جديدة بشكل قانوني، كما يمكن أن يكون عبارة عن تطوير مؤسسة قائمة بذاتها[1].

[1]- ريم لونيسي، **المعوقات الإجتماعية للممارسة المقاولاتية في الجزائر**، رسالة لنيل شهادة الماجستير، قسم علوم الإجتماع، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية، جامعة سطيف 2، الجزائر، 2014-2015، ص 32.

3- تعريف المختصين للمقاولاتية:

عرف غارتنر : Gartener المقاولاتية على أنها عمل بسيط يتمثل في إنشاء مؤسسة مع تحمل المخاطر، إن إنشاء المؤسسة يستوفي ثلاث حالات مختلفة : الإنشاء، إعادة بعث المؤسسة، تفعيل المؤسسة [2].

- حسب Hisrich et Peters: بيتر وهيسريش تعرف على أنها نوع من السلوك يتمثل في السعي نحو الإبتكار ، تنظيم الآليات الإقتصادية و الإجتماعية[3].
- هي عملية ديناميكية لتأمين تراكم الثروة، وهذه الثروة تقدم عن طريق الأفراد الذين يتخذون المخاطرة في رؤوس أموالهم و من هذا نصل إلى أربعة جوانب رئيسية وهي :
  - عملية إنشاء شيء جديد ذا قيمة
  - تخصص الوقت الجهد والمال
  - حركية إنشاء و إستغلال فرص أعمال من طرف فرد أو عدة أفراد و ذلك عن طريق إنشاء منظمات جديدة ، من أجل خلق القيمة أي أن المقاولاتية تقوم على أساس الإفتراضات التالية:
    - ✓ وجود فرص.
    - ✓ وجود فروق بين الناس.
    - ✓ العلاقة بالمخاطرة[4].
- مرصد المقاولة العالمي: Global Entrepreneurship Monitor (GEM) على أن لمقاولة: محاولة جديدة في العمل أو خلق مغامرة جديدة و إنشاء منظمة جديدة أو توسيع المنظمة الحالية أو توسيع مجالات العمل الحالي من قبل الأفراد أو فرق الأفراد أو تأسيس أعمال تجارية[5].
- أما Alian fayol: فقد حددها على أنها حالة خاصة، يتم من خلالها خلق ثروات إقتصادية وإجتماعية لها خصائص تتصف بعدم التأكد أي تواجد الخطر، والتي تدمج فيها أفراد ينبغي أن تكون لهم سلوكيات ذات قاعدة تتخصص بتقبل التغير وأخطار مشتركة و الأخذ بالمبادرة[6].

ومنه نستنتج أن المقاولاتية هو ذلك النشاط الذي يقوم به الفرد يتمثل في خلق مجموعة من المخططات و الإبداعات، يسعى لتطبيقها من أجل خلق ثروة إنتاجية وذلك بتحمل المخاطر والمجازفة بإستعمال المهارات الفكرية والفنية لتحقيق أهداف المشروع.

---

[1]- سفيان بدراوي، **ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علم الإجتماع التنمية البشرية، قسم علم الإجتماع التنمية البشرية، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، 2014-2015، ص 34.

[2]- آمال بعيط، مرجع سابق، ص 11.

[3]- فضيلة بوطورة، فاطمة زهراء، **مداخلة حول التعليم المقاولاتي في الجامعة**، ملتقى وطني حول أهمية ودور دار المقاولاتية في الجزائر، جامعة تبسة، ستة 2018، ص 3.

[4]-عمر علي إسماعيل، **خصائص الزيادة في المنظمات الصناعية ومآثرها على إبداع التقني**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية و الإقتصادية، العدد 4، الصادرة في 2010، ص 10.

[5]- عمر علي إسماعيل، نفس مرجع سابق، ص 70.

[6]- عسكري أيوب، **واقع التعليم المقاولاتية في الجزائر الإنجازات و الطموحات**، مجلة إقتصاديات المال و الأعمال، العدد4، الصادر بتاريخ 2017، ص 14.

من خلال جميع التعاريف المقدمة نستخلص إن المقاولاتية هي الأفعال و العمليات الإجتماعية التي يقوم بها المقاول ، لإنشاء مؤسسة جديدة ، أو تطوير مؤسسة قائمة في ظل إطار قانوني محدد، بهدف تحقيق الربح ، و ذلك بتحمل المخاطر و الأخذ بالمبادرة و التعرف على فرص الأعمال، ومتابعتها لتجسيدها على أرض الواقع.

المطلب الثاني: أسس و مكونات الفعل المقاولاتي:

يُعد الفعل المقاولاتي ركيزة أساسية في الإقتصاد المعاصر، نظراً لدوره الحيوي في خلق فرص العمل، تحفيز الإبتكار، وتحقيق التنمية المستدامة، ويعتمد هذا الفعل على جملة من الأسس الفكرية والتنظيمية التي تحدد مساره، إضافة إلى مكونات عملية تسهم في تفعيله على أرض الواقع؛ ومن هذا المنطلق، يتناول هذا الفصل عرضاً مفصلاً لأسس ومكونات الفعل المقاولاتي بوصفه آلية فعالة لتحويل الأفكار إلى مشاريع منتجة[1].

أولاً :أسس الفعل المقاولاتي:

- **الفكرة المقاولاتية:** تمثل الفكرة نواة المشروع المقاولاتي، وهي غالباً ما تنبع من إدراك لحاجة في السوق أو مشكلة قائمة تتطلب حلاً مبتكراً، ويجب أن تتسم الفكرة بالواقعية، القابلية للتنفيذ، والإبداع.
- **روح المبادرة والمخاطرة:** تتطلب المقاولة الشجاعة على إتخاذ قرارات في ظروف غير مستقرة، وهو ما يجعل من روح المبادرة والمخاطرة سمة بارزة في شخصية المقاول.
- **الإستقلالية وتحمل المسؤولية:** يعتمد الفعل المقاولاتي على الإستقلال في التفكير والتنفيذ، مع إستعداد المقاول لتحمل نتائج قراراته سواء كانت إيجابية أم سلبية.
- **الرؤية المستقبلية:** يحتاج المقاول إلى نظرة بعيدة المدى تساعده في وضع أهداف واضحة للمشروع، والتخطيط لتحقيقها ضمن استراتيجيات مدروسة.
- **الإبداع والإبتكار:** يميّز المقاول الناجح بقدرته على إيجاد حلول جديدة وتحسين المنتجات أو الخدمات بشكل مستمر.

ثانياً :مكونات الفعل المقاولاتي:

- **المقاول Entrepreneur :** هو العنصر البشري الفاعل في العملية المقاولاتية، ويتصف بصفات قيادية، تحليلية، وتنظيمية.
- **الفرصة المقاولاتية:** تمثل المجال الذي يمكن من خلاله إستغلال فكرة معينة لتحقيق قيمة مضافة.
- **خطة العمل Business Plan :** تُعد خطة العمل وثيقة محورية تتضمن تحليلاً شاملاً لمختلف جوانب المشروع.
- **التمويل رأس المال:** من أهم عناصر نجاح المشروع المقاولاتي، ويمكن أن يكون التمويل ذاتياً أو خارجياً.

[1]- الزبيدي، عبد الرحمان، **ريادة الأعمال: المفاهيم و التطبيقات**، دار اليازوري، 2021، ص 15.

- **الموارد البشرية والمادية:** يتطلب تفعيل الفعل المقاولاتي تعبئة موارد بشرية ذات كفاءة، إلى جانب توفير الوسائل المادية اللازمة.
- **الإطار القانوني والتنظيمي:** يخضع النشاط المقاولاتي إلى منظومة قانونية تُحدد حقوق وواجبات المقاولين.
- **السوق والمستهلكون:** يعتبر فهم السوق المستهدف أمراً أساسياً لضمان ملاءمة المنتَج لحاجات الزبائن.
- **ملخص أسس ومكونات الفعل المقاولاتي[1]:**

التوضيح:	العنصر:	التصنيف:
نقطة الإنطلاق للمشروع وتقوم على إبتكار منتج أو خدمة جديدة.	الفكرة المقاولاتية	أسس الفعل المقاولاتي
الاستعداد لتحمل المخاطر واتخاذ قرارات في ظروف غير مؤكدة.	روح المبادرة والمخاطرة	
القدرة على إدارة المشروع وتحمل نتائج النجاح أو الفشل.	الاستقلالية وتحمل المسؤولية	
التخطيط بعيد المدى وتحقيق أهداف استراتيجية.	الرؤية المستقبلية	
تحسين دائم في المنتج أو العملية أو النموذج الاقتصادي.	الإبداع والابتكار	
الفاعل الأساسي الذي يقود الفكرة ويحوّلها إلى مشروع.	المقاول	مكونات الفعل المقاولاتي
استغلال حاجة السوق وتحويلها إلى مشروع ناجح.	الفرصة المقاولاتية	
وثيقة تحتوي على تفاصيل المشروع من الفكرة حتى التنفيذ.	خطة العمل	
الموارد المالية اللازمة لإنشاء وتسيير المشروع.	التمويل	
اليد العاملة، التجهيزات، التكنولوجيا ...إلخ.	الموارد البشرية والمادية	
القوانين والتشريعات التي تحكم النشاط المقاولاتي.	الإطار القانوني والتنظيمي	
الفئة المستهدفة من الزبائن وحاجياتهم وسلوكهم الاستهلاكي.	السوق والمستهلكون	

جدول رقم10: ملخص أسس ومكونات الفعل المقاولاتي

المصدر: الشامي، سمير، مرجع سابق، ص 24.

المطلب الثالث: الفرق بين المقاولاتية و المشروعات الصغيرة و المتوسطة:

تُعد المقاولاتية من المفاهيم الحديثة التي اكتسبت أهمية متزايدة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تُشير إلى تلك العملية الديناميكية التي يتم من خلالها خلق مشاريع جديدة ومبتكرة تهدف إلى تلبية حاجيات السوق، عبر اغتنام الفرص وتحمل المخاطر. وتُعنى المقاولاتية بإحداث التغيير عبر تقديم أفكار أو منتجات أو خدمات جديدة، تختلف عن ما هو موجود مسبقًا، وتسعى عادة إلى تحقيق نمو سريع وتوسّع في النشاط. أما

[1] - الشامي، سمير، الريادة و المقاولاتية: مفاهيم و تجارب، دار الكتاب الجامعي، 2019، ص 24.

المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فهي تمثل شكلاً من أشكال الوحدات الاقتصادية التي تتسم بصغر حجمها، سواء من حيث عدد العمال، أو حجم رأس المال المستثمر، أو رقم الأعمال، وهي تمثل جزءًا كبيرًا من النسيج الاقتصادي في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء[1].

ورغم أن المفهومين قد يبدوان متقاربين، إلا أن هناك فوارق جوهرية بينهما من حيث الأهداف، المنهجية، وسلوك التسيير. فالمقاولاتية تركز أساسًا على الابتكار، وتُعتبر أداة لإحداث "التدمير الخلاق" حسب تعبير شومبيتر (Schumpeter, 1934)، حيث يسعى المقاول إلى إدخال منتجات أو أساليب جديدة تؤدي إلى إزاحة ما هو تقليدي. كما أن المقاولاتية غالبًا ما تتسم بدرجة عالية من المخاطرة، لكونها تستند إلى فرضيات جديدة تتطلب تمويلات خاصة، غالبًا ما تأتي من مستثمرين مغامرين، أو من برامج دعم الابتكار[2].

في المقابل، فإن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تميل إلى تقليص درجة المخاطرة، حيث تعتمد على نماذج أعمال معروفة وفعالة، وتسعى إلى تقديم منتجات أو خدمات قائمة بالفعل، لكنها تُدار بكفاءة أكبر أو تُقدم بجودة محسنة. هذه المؤسسات تركز على الاستمرارية وتحقيق دخل مستقر، وغالبًا ما تُموّل عبر القروض البنكية التقليدية أو الموارد الذاتية، ولا تضع النمو السريع كهدف رئيسي، بل تسعى إلى الحفاظ على نشاطها في السوق المحلي وضمان استدامته[3].

ويكمن الفرق الجوهري بين المقاولاتية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في طبيعة الدور الذي تلعبه كل واحدة منهما في الاقتصاد الوطني. فالمقاولاتية تعتبر رافعة حقيقية للابتكار والتجديد الاقتصادي، لأنها تخلق ديناميكية جديدة داخل السوق، وتفتح المجال أمام قطاعات ونماذج أعمال لم تكن موجودة من قبل. أما المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فإن أهميتها تكمن في تعزيز التوازن الاقتصادي والاجتماعي، إذ إنها تمثل المصدر الأساسي لفرص العمل، وتلعب دورًا محوريًا في تحسين الدخل المحلي وامتصاص البطالة، خاصة في المناطق النائية[4].

وتجدر الإشارة إلى أن العلاقة بين المفهومين ليست علاقة انفصال تام، بل تتسم بالتداخل والتكامل في بعض الحالات، حيث قد تبدأ المقاولاتية في شكل مشروع صغير، ثم تتطور إلى مؤسسة كبيرة بفعل الابتكار والنمو المتسارع. كما أن الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تتبنى التوجه المقاولاتي في تسييرها من خلال إدخال التحسينات المستمرة على منتجاتها أو أساليب عملها، بما يعزز من قدرتها التنافسية في بيئة متغيرة.

وفي ضوء ما سبق، فإن التفريق بين المفهومين لا ينبغي أن يقوم على الحجم فقط، وإنما يجب أن ينطلق من طبيعة الأهداف، درجة الابتكار، مستوى المخاطرة، ونمط النمو المتوقع. وتُوصي الدراسات الحديثة بأن تُصمم السياسات العمومية بشكل يتناسب مع خصوصية كل فئة؛ فالمقاولاتية تحتاج إلى بيئة محفزة على الابتكار

---

[1] - Al-Abri, M. Y., & Abdul Rahim, A. Entrepreneurship and SMEs: Similarities and Differences. IJAST, 29(10s), 2020, p 3312.

[2] - Schumpeter, J.A. The Theory of Economic Development. Harvard University Press. 1934, p 33.

[3]- رحيل آسية، وحوشين كمال، "دور التوجه المقاولاتي لدى إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة". مجلة أبعاد اقتصادية، 8(2)، 2018، ص 529.

[4] - Okyere, M. Relationship between Entrepreneurship and SMMEs: A Literature Review. The Int. Journal of Business & Management, 5(9), 2016, p 162 .

والاستثمار في الأفكار الجديدة، في حين أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحتاج إلى دعم إداري ومالي يضمن استقرارها واستمرارها.

المشروعات الصغيرة والمتوسطة	المقاولاتية	المحور
تحقيق الاستقرار الاقتصادي وربح محدود	خلق مشروع مبتكر ونمو سريع	الهدف الأساسي
محدود أو غير موجود	جوهري وأساسي في الفكرة والنشاط	الابتكار
منخفضة نسبيًا	مرتفعة جدًا	درجة المخاطرة
قروض بنكية أو تمويل تقليدي	تمويل ذاتي أو من مستثمرين مغامرين	التمويل
مستقرة ومعروفة	غير مستقرة أو جديدة	البيئة التشغيلية
بطيء وتدريجي	سريع ومستهدف	نمط النمو
دعم الاقتصاد المحلي وخلق فرص عمل	إحداث التغيير وخلق أسواق جديدة	الدور الاقتصادي
تقليدي أو مطوّر قليلاً	جديد أو غير مألوف	طبيعة المنتج أو الخدمة
تميل إلى الاستدامة والاستمرارية	غير مؤكدة، خاضعة للنجاح أو الفشل	الاستمرارية الزمنية
يحتاج لتسهيلات إدارية وضريبية وبنكية	يتطلب حاضنات، دعم للابتكار، تسهيلات خاصة	الارتباط بالسياسات العمومية

جدول رقم 11: يمثل الفرق بين المقاولاتية و المشروعات الصغيرة و المتوسطة

المصدر: Okyere, M.ibid, p 163.

المبحث الثاني: التوجهات السياسية و التشريعية لدعم المقاولاتية:

تشكل المقاولاتية أحد المحركات الأساسية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية في الدول الحديثة، إذ تسهم بشكل مباشر في خلق الثروة وتوليد فرص العمل، فضلاً عن تعزيز روح المبادرة والابتكار داخل المجتمع. وانطلاقًا من هذه الأهمية، بدأت الدول في صياغة توجهات سياسية وتشريعية تهدف إلى تحفيز المقاولين ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها أداة استراتيجية لمواجهة التحديات الإقتصادية، وفي مقدمتها البطالة والفوارق والإجتماعية، وتبرز أهمية هذا المبحث في تحليل أهم السياسات والتشريعات التي إعتمدتها الحكومات، لا سيما في السياق الجزائري، لتشجيع المقاولاتية وتوفير البيئة المناسبة لنموها وإستدامتها.

المطلب الأول: التوجهات السياسية و التشريعية لدعم المقاولاتية:

أولا: التوجهات السياسية لدعم المقاولاتية:

شهدت العقود الأخيرة تحولات كبيرة في رؤية الدول للمقاولاتية، حيث لم تعد مجرد نشاط إقتصادي تقليدي، بل أصبحت ركيزة أساسية في السياسات التنموية المعاصرة، وقد سعت الحكومات، في هذا الإطار، إلى إدماج المقاولاتية ضمن سياساتها العامة، من خلال تشجيع الأفراد، خاصة فئة الشباب، على خلق مؤسساتهم الخاصة بدل البحث عن الوظائف الكلاسيكية في القطاع العمومي. وقد تم ذلك من خلال إعداد برامج وطنية موجهة للمقاولين، وتوفير آليات مرافقة على المستويين المركزي والمحلي، تأخذ بعين الاعتبار طبيعة كل منطقة وخصوصيتها الإقتصادية[1].

[1]- بوخميس، عبد الله، **دور السياسات العمومية في دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر**، مجلة رؤى الإقتصادية، العدد 17، 2021، ص ص 123-124.

كما أولت الدول أهمية متزايدة لتشجيع الإبتكار والإقتصاد الرقمي، بإعتبارهما من بين التوجهات السياسية الأكثر حداثة في دعم المقاولاتية، وذلك عبر تعزيز المبادرات المرتبطة بالمؤسسات الناشئة التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة، وتوفير الحوافز اللازمة لتطوير هذه المشاريع، من خلال تسهيل الوصول إلى الخدمات الرقمية، وتوفير التكوين في مجالات الاقتصاد المعرفي[1].

في السياق ذاته، ركزت التوجهات السياسية الحديثة على ترسيخ ثقافة المقاولاتية داخل المجتمع، إذ لم يعد يكفي توفير التمويل أو التكوين، بل أصبح من الضروري نشر الوعي بأهمية المبادرة الفردية والإبتكار منذ مراحل التعليم الأولى. ولهذا السبب، بادرت العديد من الدول إلى إدماج مفاهيم المقاولاتية في المناهج الدراسية، وتنظيم ملتقيات ومحافل وطنية تعزز روح المقاولة وتبرز قصص النجاح المحلية كنماذج يحتذى بها.

علاوة على ذلك، تبنت بعض السياسات مبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص، باعتبار أن تحقيق التنمية المقاولاتية لا يمكن أن يتم فقط عبر تدخل الدولة، بل يحتاج إلى انخراط المؤسسات الاقتصادية الكبرى، سواء من حيث تمويل المشاريع أو من حيث تقديم الخبرة والمرافقة التقنية، مما يساعد على خلق نسيج اقتصادي متكامل.

ثانيا: التوجهات التشريعية لدعم المقاولاتية:

بموازاة التوجهات السياسية، كان من الضروري توفير إطار قانوني يضمن استمرارية المقاولاتية ويوفر مناخًا قانونيًا ملائمًا لاحتضان المشاريع الناشئة. وقد تمثل أول هذه التوجهات في العمل على تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بإنشاء المؤسسات، حيث عمدت العديد من التشريعات إلى تقليص عدد الوثائق المطلوبة، وتسهيل عمليات التسجيل من خلال الرقمنة، مما قلل من العراقيل البيروقراطية التي كانت تشكل عائقًا حقيقيًا أمام المقاولين الجدد[2].

كما ظهرت مجموعة من القوانين المحفزة التي تستهدف خلق بيئة قانونية مرنة للمؤسسات الصغيرة والناشئة، وتمنحها إعفاءات ضريبية وجمركية خلال السنوات الأولى من النشاط، وذلك من أجل تخفيف الأعباء المالية عنها في مرحلة التأسيس، وهو ما يمثل عنصرًا هامًا في تقليص نسبة الفشل في المراحل المبكرة من عمر المؤسسة.

ومن جهة أخرى، أدركت الدول الحاجة الملحة إلى توفير آليات تمويل تتلاءم مع طبيعة المشاريع المقاولاتية، خاصة تلك التي ينشئها شباب أو فئات اجتماعية هشة. ولهذا الغرض، أُنشئت مؤسسات خاصة لتمويل المقاولين، كما تم اعتماد صيغ تمويل مبتكرة، كالمصارف الإسلامية، والتمويل التشاركي، والتمويل المصغر، في إطار قانوني منظم يراعي خصوصية هذه الصيغ الجديدة[3].

---

[1]- عبد اللاوي، نذير، **المقاولاتية كخيار إستراتيجي في ظل الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر**، مجلة دراسات الإقتصادية، جامعة البليدة 2، العدد 6، 2018، ص 80.

[2]- جلولي، سميرة، **أثر التشريعات الإقتصادية على نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، مجلة الإقتصاد و المالية، جامعة المسيلة، العدد 10، 2019، ص ص 95-96.

[3]- أحمد، فاطمة الزهراء، **تقييم آليات التمويل العمومي للمؤسسات الصغيرة في الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية، 2020، ص 45.

وفي سبيل تشجيع روح المخاطرة، تم الإتجاه نحو مراجعة القوانين المتعلقة بالإفلاس، بحيث أصبح الفشل في المشروع لا يُعامل بالصرامة القانونية السابقة، بل يُنظر إليه كمرحلة تعليمية تسبق النجاح. وقد انعكس هذا في قوانين تقلل من العقوبات المرتبطة بالإفلاس غير المتعمد، وتمنح المقاول فرصة إعادة الاندماج في السوق بشروط جديدة.

ولا يمكن الحديث عن تشريعات داعمة للمقاولاتية دون الإشارة إلى مسألة حماية الملكية الفكرية، التي باتت إحدى ركائز الاقتصاد المقاولاتي الحديث، خاصة في المشاريع التي تقوم على الإبتكار والتكنولوجيا، فغياب حماية فعالة لحقوق الملكية الفكرية من شأنه أن يثبط عزيمة المبتكرين، ويعرض مشاريعهم للقرصنة والاستغلال غير المشروع.

ثالثا: التجربة الجزائرية في دعم المقاولاتية:

في الجزائر، أدركت الدولة أهمية المقاولاتية كخيار إستراتيجي لتحقيق التنمية الإقتصادية، وتقليص معدلات البطالة، خاصة في صفوف خريجي الجامعات. وقد تُرجمت هذه القناعة إلى سلسلة من الإجراءات السياسية والتشريعية، من أبرزها استحداث وزارة منتدبة للمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة سنة 2020، والتي تهدف إلى تأطير المشاريع الريادية ومرافقة المبتكرين في مختلف مراحل تنفيذ مشاريعهم[1].

كما تم إصدار قانون خاص بالمؤسسات الناشئة، يمنحها امتيازات ضريبية وجمركية، ويُسهّل عليها النفاذ إلى التمويل العمومي، مع إنشاء صندوق تمويل خاص بهذه الفئة من المؤسسات. وقد تم تعزيز هذه المبادرات ببرامج تمويل ومرافقة أطلقتها أجهزة عمومية كـ"الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية" (ANAD)، و"الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة" (CNAC)، و"الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر" (ANGEM)، والتي تهدف جميعها إلى توفير الدعم المالي والتقني والإداري للمقاولين[2].

وعلى الصعيد التشريعي، عرفت الجزائر إصلاحات هامة مست مختلف المجالات المرتبطة بالمقاولاتية، من بينها تسهيل إجراءات التسجيل التجاري عبر المنصات الرقمية، وتحديث قانون الاستثمار لتشجيع المبادرات الفردية، بالإضافة إلى سن قوانين تشجع على التمويل التشاركي وتوفير الضمانات البنكية للمؤسسات الصغيرة.

يتضح مما سبق أن دعم المقاولاتية لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن سياسات واضحة وتشريعات فعالة تضمن استمرارية هذا التوجه. فالتوجهات السياسية توفر الرؤية والموارد والدعم المجتمعي، في حين توفر التوجهات التشريعية القواعد المنظمة والحماية القانونية الضرورية لنمو المؤسسات. وتبقى التجربة الجزائرية، رغم ما حققته من خطوات مهمة في هذا المجال، بحاجة إلى مزيد من التقييم والتحسين، خاصة فيما يتعلق بفعالية آليات التمويل، ونجاعة الإطار القانوني، ومدى توافقه مع خصوصيات المقاولاتية الحديثة، لاسيما في ظل التحولات الاقتصادية العالمية المتسارعة.

---

[1]- قانون رقم 20-19 المتعلق بالمؤسسات الناشئة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 76، 2020.

[2]- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية:

(OECD).Supporting Entrepreneurship and Innovation in the MENA Region. Paris: OECD Publishing. 2020, p 23.

المطلب الثاني: الإطار القانوني المؤسس للوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية NESDA:

تم استحداث الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في الجزائر في إطار جهود الدولة وسياستها التنموية لإنشاء آليات وهياكل مرافقة تساهم في دعم إنشاء إستثمارات الشباب.

وهذا يتجلى من خلال سنها لمجموعة من القوانين المنشأة والمعدلة لهذه الهيئة الحكومية، والتي نتناولها بالدراسة فيما يلي، كما تم التطرق إلى أهم الإصلاحات التي واكبتها.

أولا: نشأتها في ظل القوانين:

حدد الإطار العام للوكالة ونظامها الأساسي في القوانين المنشئة لها، والتي جاءت مسايرة للوضع الإقتصادي وهذا من خلال القوانين والمراسيم التالية:

1- المرسوم الرئاسي رقم 96 - 234 - المؤرخ في 2 جويلية 1996:

يتعلق بدعم تشغيل الشباب، حيث جاء هذا المرسوم ليحدد الإطار العام لدعم تشغيل الشباب وأشكاله من خلال المادة الأولى منه[1].

إضافة إلى تحديد إطار ممارسة الشباب لإستثماراتهم في شكل تنظيم المقاولة مع إستفادتهم من إعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب المنصوص عليه في المادة 16 من قانون المالية التكميلي لسنة 1996[2].

2- المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996:

المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانوني الأساسي[3]؛ حيث تضمن في الفصل الأول منه التسمية والهدف والمقر، أما في الفصل الثاني تناول تنظيم وتسيير الوكالة والعمل بها، كما خصص الفصل الثالث منه للأحكام المالية.

3- المرسوم التنفيذي رقم 96-297- المؤرخ في 8 سبتمبر 1996:

الذي يتضمن تحديد شروط الإعانة المقدمة للشاب صاحب المشروع ومستواها و الذي ألغي بصدور المرسوم التنفيذي 03-290، الصادر في 6 سبتمبر 2003.

4- المرسوم التنفيذي رقم 98- 200- المؤرخ في 9 جوان 1998:

المتعلق بإحداث صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إليها الشباب ذوو المشاريع وتحديد قانونه الأساسي[4].

5- القانون رقم 01 - 18 - المؤرخ في 1 ديسمبر 2001 :

---

[1]- المادة الأولى من المرسوم الرئاسي رقم 96-234 المؤرخ في 2 جويلية 1996، يتعلق بدعم تشغيل الشباب، الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد 41، المؤرخة في 3 جويلية 1996، ص 11.

[2]- المادة السادسة و السابعة من المرسوم الرئاسي رقم 96-234، المرجع نفسه، ص 12.

[3]- المرسوم التنفيذي رقم 96-296، المرجع السابق، ص 12.

[4]- المرسوم التنفيذي رقم 98-200، المؤرخ في 9 جوان 1998، يتضمن إحداث صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إليها الشباب ذوو المشاريع وتحديد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 42، مؤرخة في 14 جوان 1998، ص 7.

يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1].

- حيث خصص في الباب الأول منه فصلين، أوله للمبادئ العامة والثاني تناول تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.
- أما الباب الثاني فقد خصص لتدابير المساعدة والدعم لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن أربعة فصول هي: الإنشاء - الإستغلال - ترقية المناولة - تطوير منظومة الإعلام الإقتصادي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- وتطرق إلى أحكام ختامية في الباب الثالث.

6- القانون رقم 17-02- المؤرخ في 10 جانفي 2017:

يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2]؛ وجاءت أحكام هذا القانون في سياق نظيره السابق من حيث الأبواب والفصول.

7- المرسوم التنفيذي رقم 20 – 329- المؤرخ في 22 نوفمبر 2020:

يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96- 296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي وتغير تسميتها[3]؛ وأصبح إسم الوكالة بموجب هذا المرسوم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

8- المرسوم التنفيذي رقم 22 – 355 - المؤرخ في 20 أكتوبر 2020:

يسند إلى وزير إقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة سلطة الوصاية على الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية[4].

9- المرسوم التنفيذي رقم 22 - 356 - المؤرخ في 20 أكتوبر 2022:

يسند إلى وزير إقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة سلطة الوصاية على صندوق الكفالة المشتركة لضمان إخطارالقروض الممنوح إياها الشباب ذوو المشاريع[5].

10- القرار الوزاري المؤرخ في 20 فيفري 2023:

والصادر عن وزير إقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، والذي يتضمن تحديد تنظيم وسير لجنة إنتقاء وإعتماد وتمويل مشاريع الإستثمار المحدثة على مستوى الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية وكذا كيفيات معالجة ومضمون الملفات المتعلقة بهذه المشاريع[1].

---

[1]- القانون رقم 01-18، المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، يتضمن القانون التوصيلي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 77، مؤرخة في 15 سبتمبر 2001، ص 4.

[2]- القانون رقم 17-02، المرسوم السابق، ص 4.

[3]- المرسوم التنفيذي رقم 20-329، مرجع سابق، ص 8.

[4]- المرسوم التنفيذي رقم 22-355، المؤرخ في 20 أكتوبر 2020، يسند إلى وزير إقتصاد المعرفة و المؤسسات الناشئة و المؤسسات المصغرة سلطة الوصاية على الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 71، مؤرخة في 27 أكتوبر 2022، ص 5.

[5]- المرسوم التنفيذي رقم 22-356، المؤرخ في 20 أكتوبر 2022، أسند إلى وزير إقتصاد المعرفة، الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد 71، مؤرخة في 27 أكتوبر 2022، ص 6.

من خلال هذا التسلسل القانوني يمكن القول، أن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ما هي إلا إمتداد مع تعديل وإتمام للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب[2].

كما أن إستحداثها غير التوجيه من الإجتماعي الذي كان معمول به لهذه الأخيرة إلى الإقتصادي.

المطلب الثالث: تأسيس وزارة إقتصاد المعرفة و المؤسسات الناشئة:

أولا: تآسيس وزارة إقتصاد المعرفة و المؤسسات الناشئة في الجزائر:

يمثل إنشاء وزارة إقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة في الجزائر محطة مفصلية في مسار الإصلاحات الإقتصادية التي باشرتها الدولة منذ سنة 2020، فقد جاء هذا القرار الحكومي في سياق متغيرات عالمية متسارعة تتجه نحو إقتصاد رقمي ومبني على المعرفة، حيث أصبحت المعلومة والتكنولوجيا والإبتكار أهم عناصر الإنتاج ومصادر القيمة المضافة، ما إستوجب تبني نموذج جديد يبتعد عن الإقتصاد الريعي المعتمد على المحروقات.

وقد تأسست الوزارة بموجب مرسوم رئاسي صادر في شهر جانفي 2020 ضمن التشكيلة الحكومية للوزير الأول عبد العزيز جراد، لتبدأ كـ وزارة منتدبة لدى الوزير الأول مكلفة بإقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، قبل أن تتحول لاحقًا إلى وزارة قائمة بذاتها، وقد كُلف بتسييرها في البداية الوزير الشباب ياسين وليد، أحد رواد الأعمال، مما يعكس الإرادة السياسية في إشراك الكفاءات الشبابية القريبة من بيئة الإبتكار والمقاولاتية[3].

تندرج مهام الوزارة في إطار الرؤية الوطنية الرامية إلى إرساء إقتصاد قائم على المعرفة، حيث تعمل على تعزيز بيئة ريادة الأعمال، ودعم الإبتكار، وربط البحث العلمي بالإقتصاد، ومن أبرز أهدافها: تشجيع إنشاء المؤسسات الناشئة والمصغرة، توفير آليات تمويل مرنة ومبتكرة، وتحسين مناخ الأعمال من خلال الإصلاحات القانونية والتنظيمية، بالإضافة إلى توفير فضاءات الحاضنة والمسرّعة للمشاريع.

وقد واكب تأسيس الوزارة إطلاق حزمة من الأدوات المؤسسية، من بينها: إنشاء الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة (Algerian Startup Fund)، وإطلاق العلامة الوطنية للمؤسسات الناشئة (Label Startup)، وفتح المجال أمام الحاضنات الجامعية ومراكز الإبتكار في مختلف ولايات الوطن، كما سعت إلى إشراك القطاع الأكاديمي من خلال إتفاقيات تعاون مع وزارة التعليم العالي، بهدف تحويل مشاريع التخرج إلى مؤسسات ناشئة قابلة للنمو.

إن تأسيس هذه الوزارة يمثل تحولا في السياسات العمومية الجزائرية، حيث يُظهر إنتقالًا من نموذج إقتصادي تقليدي إلى نموذج إقتصادي حديث قائم على المعرفة، الرقمنة، ورأس المال البشري، وهو ما يجعل

---

[1]- قرار وزاري مؤرخ في 20 فيفري 2023، يحدد تنظيم وسير لجنة إنتقاء و إعتماد و تمويل مشاريع الإستثمار المحدثة على مستوى الوكالة الولائية لدعم و تنمية المقاولاتية، زكذا كيفيات معالجة مضمون الملفات المتعلقة بهذه المشاريع، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 34، مؤرخة في 16 ماي 2013، ص 22.

[2]- فاطمة بودرة، **فعالية الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية ANADE في بعث الروح في المؤسسات المتعثرة في الجزائر**، دراسة تحليلية، مجلة المقريزي للدراسات الإقتصادية و المالية، المركز الجامعي أفلو الجزائر، المجلد 6، عدد 1، 2022، ص 118.

[3]- المرسوم الرئاسي رقم 20-03، المؤرخ في 2 جانفي 2020، المتعلق بإنشاء الوزارة المنتدبة المكلفة بإقتصاد المعرفة و المؤسسات الناشئة: https://www.joradp.dz.

هذا الموضوع من المواضيع البالغة الأهمية في البحث العلمي، خاصة في مجالات الإقتصاد والتنمية والعلوم السياسية والإدارة العامة، لما يطرحه من إشكاليات مرتبطة بتقاطع الإقتصاد والسياسة والتعليم والتكنولوجيا في بيئة نامية تسعى إلى تحقيق الإقلاع التنموي.

ثانيا: الأهداف الرئيسية لوزارة إقتصاد المعرفة و المؤسسات الناشئة في الجزائر:

تتمحور الأهداف الرئيسية لوزارة إقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة في الجزائر حول بناء بيئة ملائمة لنمو المشاريع المبتكرة وتعزيز القدرات التنافسية للإقتصاد الوطني، بالإعتماد على المعرفة والتكنولوجيا والإبتكار، وتسعى الوزارة إلى تحقيق تحول هيكلي في الإقتصاد الجزائري، من خلال دعم إنشاء وتطوير المؤسسات الناشئة والمصغرة، بإعتبارها فاعلًا رئيسيًا في تنويع مصادر الدخل، وخلق فرص العمل، وتحقيق التنمية المستدامة[1].

ومن بين الأهداف المركزية للوزارة، تشجيع روح المبادرة لدى الشباب والجامعيين، وذلك عبر توفير إطار قانوني وتنظيمي محفّز على إنشاء المؤسسات، إضافة إلى مرافقة أصحاب المشاريع من مرحلة الفكرة إلى التأسيس والنمو. كما تركز الوزارة على تفعيل منظومة تمويل مرنة من خلال أدوات مثل صندوق تمويل المؤسسات الناشئة، وآليات التمويل التشاركي، والإستثمار المخاطر، بما يضمن تجاوز العقبات التقليدية المرتبطة بالحصول على رأس المال الأولي.

في المقابل، تنشط الوزارة في عدة مجالات حيوية، أهمها: التحول الرقمي، الإقتصاد الأخضر، الذكاء الإصطناعي، الإبتكار الصناعي، والطاقة المتجددة، وتسعى إلى ربط هذه المجالات بالبحث العلمي والجامعات من خلال إنشاء حاضنات داخل مؤسسات التعليم العالي، وتطوير برامج تكوين موجهة نحو ريادة الأعمال. كما تعمل على تحسين البنية التحتية الرقمية، وتحفيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لخلق منظومة وطنية متكاملة للإبتكار.

إنّ ما يميز مقاربة الوزارة هو تركيزها على التقاطع بين السياسات العمومية والمنظومة الإقتصادية الرقمية، حيث تُعد أول تجربة حكومية في الجزائر تعتمد بشكل منهجي على مفاهيم إقتصاد المعرفة، ما يجعل من تجربتها نموذجًا جديرًا بالتحليل والتقييم الأكاديمي، سواء من حيث الفعالية المؤسسية أو الأثر الإقتصادي والإجتماعي المتوقع على المدى المتوسط والبعيد.

من أجل تجسيد رؤيتها في دعم الإقتصاد المبني على المعرفة، أطلقت وزارة إقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة في الجزائر حزمة من البرامج والآليات العملية التي تهدف إلى توفير منظومة متكاملة لدعم المؤسسات الناشئة والمصغرة، انطلاقًا من مرحلة الفكرة وصولًا إلى النمو والتوسع، وتقوم هذه الآليات على التنسيق بين الجهات الحكومية والمؤسسات الجامعية والقطاع الخاص، ضمن رؤية تشاركية تهدف إلى تحفيز روح الابتكار والاستثمار.

[1]- براهيمي، بلقاسم، **دور المؤسسات الناشئة في دعم الإقتصاد الوطني**، دراسة تحليلية في ضوء تجربة الجزائر، مجلة أبحاث إقتصادية و إدارية، جامعة قسنطينة 2، 2022، ص 24.

أبرز هذه المبادرات تتمثل في إنشاء الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة، الذي يُعد أول آلية تمويل مخصصة حصريًا لهذا النوع من المشاريع في الجزائر. يوفر هذا الصندوق تمويلات غير تقليدية، قائمة على مبدأ المخاطرة وليس على الضمانات العقارية أو البنكية، ما يسمح باستهداف فئة الشباب وحاملي المشاريع التكنولوجية. إلى جانب ذلك، أطلقت الوزارة "العلامة الوطنية للمؤسسات الناشئة" (Label Startup)، وهي شهادة تُمنح للمؤسسات التي تستوفي معايير الابتكار، الحداثة، وإمكانية التوسع، وتسمح لحاملها بالولوج إلى تسهيلات متعددة كالإعفاءات الضريبية والدعم التقني والمالي[1].

وفي السياق ذاته، تم تعزيز شبكة الحاضنات والمسرّعات على المستوى الوطني، لا سيما داخل الجامعات والمعاهد العليا، بهدف توجيه المشاريع الطلابية نحو التأسيس المقاولاتي. وقد تم تطوير منصات رقمية لتسجيل المؤسسات الناشئة، وطلب الدعم، وتقديم الملفات إلكترونيًا، ما يُعد خطوة مهمة نحو رقمنة الخدمة العمومية وتبسيط الإجراءات الإدارية[2].

كما شملت برامج الوزارة تنظيم الصالونات الوطنية والمنتديات الدولية للابتكار، مثل "أيام المؤسسات الناشئة" و"منتدى الجزائر للابتكار"، إلى جانب مبادرات لتعزيز الثقافة المقاولاتية في الأوساط الجامعية، من خلال دورات تكوينية، وورشات عمل، ومسابقات وطنية للمشاريع المبتكرة.

إن تعدد هذه الآليات وتنوعها يعكس حرص الوزارة على خلق بيئة محفزة على الابتكار والإبداع، ويؤشر إلى تحول في مقاربة الدولة الجزائرية تجاه تنمية الاقتصاد الوطني، من خلال التركيز على الرأسمال البشري والمعرفي كمحرك رئيسي للنمو المستدام والتنافسية الاقتصادية.

المبحث الثالث: المقاولاتية و التعليم العالي:

المطلب الأول: إنشاء مراكز المقاولاتية في الجامعات و المدارس العليا:

أصبح دعم روح المبادرة المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين ضرورة ملحة في ظل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها العالم المعاصر، لاسيما في الدول النامية التي تسعى إلى تنويع اقتصادها وتقليص معدلات البطالة في أوساط الشباب. وفي هذا السياق، برزت مراكز المقاولاتية في الجامعات والمدارس العليا كآلية مؤسساتية تهدف إلى ترسيخ ثقافة المقاولاتية، وتشجيع الطلبة على تحويل أفكارهم المبتكرة إلى مشاريع اقتصادية فعلية، تسهم في دفع عجلة التنمية المستدامة.

تُعد مراكز المقاولاتية هياكل تنظيمية داخل المؤسسات الجامعية، تعمل على توفير بيئة مناسبة لتشجيع الإبداع والابتكار لدى الطلبة، من خلال تقديم مجموعة من الخدمات المرتبطة بالتكوين، والتوجيه، والمرافقة. وتتمثل المهام الأساسية لهذه المراكز في تعزيز الوعي المقاولاتي، تنظيم ورشات ودورات تكوينية، مرافقة

[1]- بوعلام، س، **إقتصاد المعرفة كخيار إستراتيجي لتحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر**. مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2023، مسترجع من https://www.asjp.cerist.dz/en/article/209354.

[2]- تقرير وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالتعاون مع وزارة اقتصاد المعرفة (2021):دليل إنشاء الحاضنات الجامعية وتحويل المشاريع الطلابية إلى مؤسسات ناشئة، متوفر على موقع وزارة التعليم العالي أو منصة الجامعات الجزائرية، business-seed.mesrs.dz.

الطلبة في إعداد خطط أعمالهم، وربطهم بمختلف الفاعلين الاقتصاديين والهيئات الداعمة للمشاريع الناشئة، مثل أجهزة الدعم العمومي لإنشاء المؤسسات المصغرة.

لقد أولت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر أهمية خاصة لهذه المراكز، باعتبارها أداة استراتيجية لتنمية روح المبادرة لدى الطلبة، حيث تم استحداثها في مختلف الجامعات والمدارس العليا بموجب تعليمات وزارية وتنظيمية، ترتكز على مقاربة شاملة تهدف إلى جعل الجامعة فضاءً منتجًا، لا يقتصر دوره على التكوين النظري فقط، بل يتعداه ليشمل التحفيز على الممارسة الفعلية للمقاولاتية داخل الوسط الجامعي[1].

من جهة أخرى، تسعى هذه المراكز إلى إقامة شراكات فعالة مع مختلف المتدخلين في المنظومة الاقتصادية، مثل الحاضنات، والمسرعات، والمؤسسات الاقتصادية، ومراكز البحث، مما يسمح بخلق جسور تواصل حقيقية بين الجامعة وسوق العمل. كما تلعب دورًا مهمًا في تنظيم فعاليات دورية، مثل "الأسبوع العالمي للمقاولاتية"، و"تحديات الابتكار"، و"المنتديات المقاولاتية"، التي تهدف إلى تحفيز الطلبة على التفاعل مع مفاهيم ريادة الأعمال والتخطيط الاستراتيجي.

وتُظهر المؤشرات الأولية لأداء هذه المراكز دورًا متزايدًا في تحفيز الطلبة على إنشاء مؤسساتهم الخاصة بعد التخرج، مما يسهم في دعم الاقتصاد الوطني من خلال إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة مبتكرة. كما أنها تساهم في تقليص الفجوة بين التكوين الجامعي ومتطلبات السوق، وتعزز من فرص إدماج الخريجين في الحياة الاقتصادية.

وبناءً على ما سبق، فإن إنشاء مراكز المقاولاتية في مؤسسات التعليم العالي يُعد خيارًا استراتيجيًا يعكس توجهًا حديثًا نحو تجديد أدوار الجامعة، ويؤكد على أهمية دعم الكفاءات الشابة وتمكينها من التحول من طالبي الشغل إلى صانعيه، بما يعزز من ديناميكية الاقتصاد الوطني ويواكب التحولات العالمية في مجال ريادة الأعمال.

المطلب الثاني: الشراكة بين وزارة التعليم العالي ووزارة إقتصاد المعرفة:

في ظل التحولات العالمية المتسارعة التي تعرفها اقتصاديات الدول، بات التعاون بين مختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية ضرورة استراتيجية لتعزيز التكامل بين القطاعات المختلفة، خصوصًا في مجالات التعليم العالي والابتكار الاقتصادي. ومن هذا المنطلق، تبرز الشراكة بين وزارة التعليم العالي ووزارة اقتصاد المعرفة كرافد رئيسي لتطوير منظومة التعليم والبحث العلمي، وتعزيز الابتكار وريادة الأعمال، مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة[2].

تتمثل أهمية هذه الشراكة في ربط مخرجات التعليم العالي بالاحتياجات الفعلية للاقتصاد الرقمي والمجتمع المعرفي، عبر تبني سياسات واستراتيجيات مشتركة تهدف إلى تكوين كفاءات قادرة على التعامل مع تحديات

[1]- بوعافية، محمد، **مراكز ريادة الأعمال في الجامعة الجزائرية: بين الوظيفة التقليدية والدور التنموي الجديد**. مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، جامعة باتنة، العدد 18، 2022، ص. 55.

[2]- بومعمر، سامية، **دور التعليم العالي في دعم اقتصاد المعرفة في الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الجزائر، العدد 15، 2022، ص. 45.

الاقتصاد المعرفي، والمساهمة في تطوير حلول مبتكرة تعزز من تنافسية الاقتصاد الوطني. وتشمل هذه الشراكة تطوير برامج تعليمية ومراكز بحثية متخصصة، بالإضافة إلى دعم إنشاء المؤسسات الناشئة المعتمدة على التكنولوجيا والابتكار.

وتُعتبر وزارة اقتصاد المعرفة جهة محورية في توفير الدعم الفني والمالي للمشاريع البحثية التي تتبناها الجامعات، كما تعمل على خلق بيئة مواتية لنقل التكنولوجيا والابتكار من المختبرات إلى السوق عبر تفعيل الحاضنات والمسرّعات الاقتصادية، بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي. هذا التكامل يُمكن الطلبة والباحثين من تحويل أفكارهم ومشاريعهم العلمية إلى منتجات وخدمات ذات قيمة اقتصادية ملموسة.

علاوة على ذلك، تساهم هذه الشراكة في وضع إطار تنظيمي وسياسي داعم لريادة الأعمال والابتكار داخل منظومة التعليم العالي، من خلال إعداد خطط عمل مشتركة وبرامج تمويل وتدريب تستهدف الطلبة والباحثين، كما تدعم تبادل الخبرات وتنظيم الفعاليات المشتركة، مثل مؤتمرات الابتكار وورشات العمل حول اقتصاد المعرفة وريادة الأعمال[1].

في المجمل، فإن التعاون بين وزارة التعليم العالي ووزارة اقتصاد المعرفة يشكل رافعة أساسية لتطوير الاقتصاد الوطني عبر تسريع عملية التحول إلى اقتصاد معرفي قائم على الابتكار والمشاريع الجديدة، مع تعزيز قدرة الشباب على خلق فرص عمل جديدة ومواجهة التحديات الإقتصادية والإجتماعية.

المطلب الثالث: برامج التكوين و الدورات التدريبية لحاملي المشاريع:

تُعد برامج التكوين والدورات التدريبية من الركائز الأساسية لدعم حاملي المشاريع، خاصة في مراحل الإنشاء والتطوير، حيث تزودهم بالمعرفة والمهارات الضرورية لإدارة مشاريعهم بنجاح. وتهدف هذه البرامج إلى تمكين رواد الأعمال من فهم بيئة الأعمال، تحسين قدراتهم الإدارية، واكتساب مهارات التسويق، التمويل، التخطيط الاستراتيجي، وإدارة المخاطر[2].

تتنوع برامج التكوين بين ورش عمل مكثفة، دورات تدريبية طويلة المدى، وبرامج متخصصة تغطي جوانب متعددة من ريادة الأعمال، مثل إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية، تقنيات التمويل، إدارة الموارد البشرية، والتسويق الرقمي. وغالبًا ما يتم تنظيم هذه البرامج من قبل مراكز المقاولاتية الجامعية، الحاضنات، الوكالات الحكومية المختصة بدعم المشاريع، أو عبر شراكات مع مؤسسات دولية.

تكمن أهمية هذه البرامج في توفير بيئة تعلم عملية تتضمن تدريبات تطبيقية، محاكاة دراسات حالة واقعية، وبرامج توجيه وإرشاد (Mentoring) من قبل خبراء ومقاولين ناجحين، ما يعزز فرص نجاح المشاريع ويقلل من معدلات الفشل، كما تلعب هذه البرامج دورًا جوهريًا في بناء شبكة علاقات مهنية (Networking) تساعد حاملي المشاريع على الوصول إلى مصادر التمويل، الشراكات التجارية، والأسواق.

---

[1]- زواوي، عبد الرحمن، **الابتكار وريادة الأعمال في منظومة التعليم العالي: مقاربة تطبيقية**، مجلة دراسات ريادة الأعمال، جامعة وهران، المجلد 9، العدد 3، 2021، ص. 78.

[2]- الأنصاري، خالد، **أهمية برامج التدريب في تنمية مهارات رواد الأعمال**، مجلة العلوم الإدارية والإقتصادية، جامعة بغداد، العدد 45، 2020، ص 23.

وفي السياق الجزائري، توفر عدة مؤسسات حكومية وغير حكومية برامج تكوين موجهة لحاملي المشاريع الشباب، مثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، والوكالة الوطنية لتطوير ريادة الأعمال (ANDI)، إضافة إلى برامج تدريبية عبر الجامعات ومراكز البحث التي تنظم بشكل دوري دورات تدريبية مهنية تتماشى مع احتياجات السوق[1].

بناءً عليه، تعتبر برامج التكوين والتدريب دعامة أساسية في منظومة دعم المشاريع الناشئة، لما لها من تأثير مباشر في رفع كفاءة رواد الأعمال وتحفيزهم على تطوير مشاريعهم بما يتماشى مع التطورات الاقتصادية والتكنولوجية الحديثة.

المبحث الرابع: تجارب دولية وعربية في ميدان المقاولاتية:

تُظهر التجارب الدولية المتنوعة في مجال دعم ريادة الأعمال والمقاولاتية أن السياسات الحكومية الفعالة، إلى جانب البيئة التشريعية الملائمة، تلعب دورًا حاسمًا في تعزيز نشاط المقاولين وتمكينهم من مواجهة التحديات الإقتصادية المتزايدة، كما تؤكد هذه التجارب على أهمية الإستثمار في البنية التحتية الرقمية والتعليم المقاولاتي، وتوفير الدعم المالي والتقني، لضمان استدامة المشاريع الجديدة وتوسيع نطاقها. وعليه، فإن إستلهام هذه التجارب وتكييفها مع خصوصيات البيئات الوطنية المختلفة يُعد من الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الإقتصادية المستدامة ودعم ثقافة الإبتكار والمبادرة.

المطلب الأول: التجارب الدولية:

أولا: بالنسبة لدولة كندا:

تتمثل سياسة كندا في إنشاء سوق عادل وحديث وتنافسي، و هذا يشمل السياسات و اللوائح الخاصة بالإقتصاد الرقمي، الذي يغير الميزة التنافسية للإقتصاديات، حيث أن التطورات الجديدة على سبيل المثال G5 القادمة، وإنترنت الأشياء والأمن السيبراني والعديد من المنصات الإلكترونية متعددة الجوانب، ستعيد تشكيل الإقتصاد والمجتمع، حيث قررت حكومة الأقلية في كندا إلتزامها بإزالة الحواجز أمام التجارة المحلية والدولية لرجال الأعمال وتقليل الروتين بحيث يسهل إنشاء و إدارة شركة ناشئة أو شركة صغيرة.

بالإضافة إلى ذلك في عام 2019، وسعت حكومة كندا دعمها للنشاط المقاولاتي الشامل للنساء والشباب وكبار السن ، وينعكس ذلك من خلال تخصيص ما يصل إلى 100 مليون دولار كندي لإنشاء صندوق جديد لنمو السكان الأصليين بالإضافة إلى 17 مليون دولار كندي لتوسيع برنامج النشاط المقاولاتي على مدى ثلاث سنوات، علاوة على ذلك خصصت الحكومة الفيدرالية 3 ملايين دولار كندي لـ Futurpreneur Canada، على مدى خمس سنوات لدعم رواد الأعمال الشباب، ومع ذلك لا تزال التحديات قائمة بالنظر إلى أن كندا على أنها إقتصاد صغير ومفتوح حيث تعتمد نسبة كبيرة من رجال الأعمال بشكل كبير على الصادرات، فإن تجزئة

[1]- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، دليل البرامج والدعم للمقاولين الشباب. الجزائر، 2021، ص 13.

سلاسل القيمة العالمية الحالية والعوامل الجيوسياسية الأخرى تتسبب في سوق عالمي متزايد التعقيد والممزق لأصحاب المشاريع الناشئة والراسخة[1].

ثانيا: بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية:

شهدت السنوات الأخيرة استمرارًا في السياسات الحكومية الداعمة للنشاط المقاولاتي في الولايات المتحدة، من خلال إجراءات متعددة أبرزها التخفيضات الضريبية المتواصلة، بالإضافة إلى إلغاء عدد من القيود التنظيمية على المستوى الفيدرالي، وهي خطوات تهدف إلى خلق مناخ أكثر تحفيزًا لنمو الأعمال وازدهار ريادة الأعمال. ورغم أن هذه السياسات تسهم في تعزيز الجاذبية الاستثمارية للمجال المقاولاتي، إلا أن التحديات المتعلقة بتكاليف التأسيس والتشغيل لا تزال قائمة، وهو ما يتطلب تدخلات أعمق لضمان استدامة المشاريع الجديدة وقدرتها على البقاء في بيئة تنافسية.

وتشير نتائج تقرير Global Entrepreneurship Monitor (GEM USA) لسنة 2009 إلى الحاجة الماسّة لإجراء دراسات معمّقة حول استدامة ريادة الأعمال، مع التركيز على العوامل التي تمكّن الشركات الناشئة من تحقيق النمو المستمر، والبقاء ضمن الأسواق على المدى الطويل. ويُعدّ هذا الاهتمام أكثر إلحاحًا في قطاع التكنولوجيا، الذي يُعتبر من أبرز القطاعات القادرة على إحداث تحولات جذرية في الاقتصاد المقاولاتي. إذ يمكن للتكنولوجيات الجديدة أن لا تقتصر على دعم المشاريع القائمة فقط، بل أن تشكّل بحد ذاتها قطاعًا اقتصاديًا مزدهرًا، من خلال ابتكار منتجات وخدمات جديدة، وخلق فرص عمل قائمة على المعرفة والابتكار.

إن دعم الدولة لريادة الأعمال لا يقتصر على الحوافز الاقتصادية المباشرة، بل يجب أن يشمل كذلك الاستثمار في البحث والتطوير، وتطوير بيئة تشريعية مرنة، وتعزيز ثقافة ريادة الأعمال بين الشباب والباحثين، لا سيما في المجالات التكنولوجية التي تتسم بوتيرة سريعة من التغير والتجدد.

ثالثا: بالنسبة إلى ألمانيا:

تهدف الحكومة الألمانية إلى نقل إقتصاد البلاد إلى العصر الرقمي بإعتماد إستراتيجية رقمية وطنية جديدة في نوفمبر 2018، تدعم الوزارة الإتحادية للشؤون الإقتصادية والطاقة الرقمنة في قطاع الحرف اليدوية الماهرة من خلال إدارة 25 مركزا للتميز في جميع أنحاء ألمانيا.

تقود مبادرة المحور الرقمي أيضا تحول ألمانيا إلى قاعدة تقنية رقمية رائدة من خلال دعم إنشاء 12 مركزا رقميا و الربط بينها بالإضافة إلى ذلك يتطلب قانون تحسين الوصول عبر الإنترنت إلى الخدمات الإدارية من جميع الحكومات الفيدرالية وحكومات الولايات والحكومات المحلية تقديم الخدمات الإدارية عبر الإنترنت من خلال بوابة مركزية يمكن الوصول إليها عبر حساب مستخدم واحد وهذا يشمل عملية تسجيل الشركات الجديدة، وتعمل ألمانيا أيضا على تعزيز النشاط المقاولاتي في الجامعات من خلال المنح الدراسية للشركات الناشئة في

[1]- Global Entrepreneurship Monitor. (n.d.). GEM annual reports and country profiles. Retrieved June 2025, from https://www.gemconsortium.org/reports.

مجال العلوم، حيث تقدم مجموعة واسعة من الخدمات المالية لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة ورجال الأعمال المحتملين والشركات الناشئة المبتكرة[1].

تقوم ببدء حملة التشغيل" GO ! "، تهدف إلى تعزيز بدء الأعمال التجارية – و تعزيز ثقافة ريادة الأعمال في ألمانيا، وتشجيع الناس على تحديد الفرص لبدء الأعمال التجارية ووضع أفكارهم الخاصة موضع التنفيذ.

تأثر نمو النشاط المقاولاتي في ألمانيا سلبا بنقص العمالة الماهرة في بعض المناطق والقطاعات والمهن، بالإضافة إلى التخلف في التعليم الإقتصادي والمتعلق بالمقاولاتية، حيث يجب على ألمانيا تخفيف عبء التنظيم والضرائب من أجل تحفيز روح المبادرة، يحتوي "برامج العمل لعام 2016 بشأن تنظيم أفضل" على أكثر من 30 خطوة ومشروعا ملموسا يهدف إلى تقليل تكاليف لكافة الرواد والشركات وتحسين الإجراءات التشريعية.

تحتاج ألمانيا إلى معالجة إفتقارها لثقافة المقاولاتية، فهي تتضمن أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التي تتماشى مع أهداف المقاولاتية في ألمانيا، حيث أن GEM كان له دور فعال في تأسيس GO حملة بدء التشغيل، التي تسعى إلى تحفيز روح المقاولاتية في ألمانيا، خاصة بين المجموعات التي كانت ممثلة تمثيلا منخفضا في مشهد بدء التشغيل، مثل النساء من خلال مبادرة لرواد الأعمال ورواد الأعمال المحتملين، من خلال برنامج التوجيه، كما أقامت بورصة تعاقب الشركات لجمع أصحاب الشركات الذين يرغبون في تسليم أعمالهم إلى المتقدمين المحتملين و تشجيع الترابط بين الشركات الناشئة و الشركات الصغيرة و المتوسطة القائمة.

رابعا: بالنسبة لبريطانيا:

هناك مجموعة من مبادرات القطاعين العام والخاص على المستويين الوطني والمحلى المصممة لتعزيز المقاولاتية و نمو الأعمال من أجل النمو الإقتصادي المستقبلي، يعد هذا أحد المكونات الأساسية للإستراتيجية الصناعية، مثل: الإنتاجية و توسيع نطاق نمو الشركات و الحصول على التمويل[2].

أثرت نتائج خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي في عام 2016 ومفاوضات الإنسحاب بعد ذلك تأثيرا سلبيا على مواقف النشاط الريادي 2019، حيث ينعكس هذا في مجموعة من البيانات حول الشركات الناشئة، شهدت المملكة المتحدة لعام 2018 إنخفاضا كبيرا في نشاط ريادة الأعمال للمهاجرين.

سيكون للمفاوضات حول علاقة المملكة المتحدة المستقبلية مع الإتحاد الأوروبي تأثير كبير على أولويات السياسة فيما يتعلق بالمقاولاتية و كان المهاجرون محركا رئيسيا لنشاط ريادة الأعمال في المملكة المتحدة.

الركود المحتمل للإقتصاد البريطاني على المدى القصير قد يجعل المملكة المتحدة أقل جاذبية لهولاء الأفراد الأكثر قدرة على العمل حيث يوجد الآن تركيز كبير على النساء في الأعمال التجارية بعد مراجعة Rose of

[1] - Federal Ministry for Economic Affairs and Energy. (2018). Digital strategy for Germany. Retrieved from https://www.bmwi.de/Redaktion/EN/Dossier/digital-strategy.html.

[2] - UK Department for Business, Energy & Industrial Strategy. (2019). Industrial strategy: Building a Britain fit for the future. Retrieved from https://www.gov.uk/government/publications/industrial-strategy-building-a-britain-fit-for-the-future.

Enterpeneurship for Government في مارس 2019، بالإضافة إلى ذلك تخضع ريادة الأعمال للشباب حاليا لمراجعة حكومية[1].

لا يزال توسيع نطاق الأعمال القائمة يمثل مصدر قلق رئيسي في السياسة، لا سيما مع المستويات الإجمالية لهيئات الشركات الناشئة في عام 2019، تم إستخدام بيانات GEM في العديد من الحالات البارزة بما في ذلك على نطاق واسع من قبل أليسون روز "الرئيس التنفيذي لبنك Nat West" في مراجعتها للمقاولاتية النسائية مما يدل على أن GEM هو المصدر الوحيد القوي للبيانات حول الشركات التي تقودها النساء في المملكة المتحدة، بالإضافة إلى ذلك تشير مراجعة حكومية لريادة الأعمال للشباب أجرتها مؤسسة Prince's Trust، و التي سيتم نشرها في أوائل عام 2019.

خامسا: بالنسبة للحكومة الصينية:

في سبتمبر 2019 أصدرت الحكومة الصينية مبادئ توجيهية لتعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية، مما يزيد من تعزيز البيئة المؤسسة للمقاولاتية في البلاد، علاوة على ذلك تعمل الحكومة الصينية على دفع روح المبادرة الجماعية و إستراتيجية الإبتكار، خاصة حول تعزيز بيئة الأعمال بالإضافة إلى خلق فرص عمل مدفوعة بروح المبادرة[2].

وفقا لنتائج إستطلاع الخبراء الوطني NES التابع لـ: GEM، فإن تعليم المقاولاتية في المرحلة الإبتدائية، ونقل البحث والتطوير، والبنية التحتية التجارية والقانونية هي الشروط الثلاثة التي ستساعد السياسات التي تركز على تعزيز تعليم المقاولاتية في المدارس، وتسويق التكنولوجيا.

يعد العمل اللائق والنمو الإقتصادي (الهدف 8) والصناعة والإبتكار والبنية التحتية (الهدف 9) من بين أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التي تتناولها سياسة تنظيم المشاريع الصينية من خلال قمة G20 Hangzhou لعام 2016، إقترحت الصين وأعضاء G20 الأخرين خطة على ريادة الأعمال G20، وأدى ذلك إلى مركز أبحاث للمقاولاتية، الذي يهدف إلى تعزيز العمل اللائق والنمو الإقتصادي من خلال ريادة الأعمال، بالإضافة إلى ذلك دأبت الصين على تعزيز تطوير الإبتكار وريادة الأعمال منذ إطلاق إستراتيجية ريادة الأعمال والإبتكار في البلاد في عام 2015، وقد استخدم القادة الصينيون بيانت GEM لإبلاغ سياسات تنظيم المشاريع، على سبيل المثال بعد إجمالي نشاط ريادة الأعمال في المرحلة المبكرة (TEA) أحد المؤشرات الأساسية التي تستخدمها الحكومة الصينية لمراقبة تنمية مهارات البلاد.

تم عرض تجارب بعض الدول في مجال المقاولاتية والتعرف على النشاط المقاولاتي حسب مؤشرات مختلفة كمعدل إمتلاك مؤسسة جديدة، معدل إمتلاك مؤسسة موجودة وسهولة بدء الأعمال التجارية.

المطلب الثاني: التجارب العربية:

[1] - Global Entrepreneurship Monitor. (n.d.). GEM annual reports and country profiles. Retrieved June 2025, from https://www.gemconsortium.org/reports.

[2] - State Council, People's Republic of China. (2019). Guidelines on promoting intellectual property protection. Retrieved from [government portal].

أولا: بالنسبة لدولة الإمارات العربية:

عملت العديد من السياسات الحديثة في الدولة على تحسين النشاط المقاولاتي[1]، من خلال السماح للشركات ذات الأصول الأجنبية بنسبة 100% بالتنافس في قطاعات محددة، و تقديم تأشيرات ممتدة لرواد الأعمال و المستثمرين، وإجتذاب الشركات التقنية إلى الإمارات العربية المتحدة من خلال سياسات الضرائب و الإستثمار وتوفير تمويل إضافي ودعم للأعمال الصغيرة، بالإضافة إلى مجلس دبي المستقبلي للنشاط المقاولاتي، وأخيرا تستفيد الحكومة من معرض إكسبو 2020، وهم حملة رئيسية للترويج لدولة الإمارات العربية المتحدة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز نشاط المقاولاتية، الإمارات العربية المتحدة هي واحدة من أكبر الجهات المانحة في العالم لدعم تنفيذ أهداف الأمم المتحدة التنمية المستدامة (SDGs).

الإستدامة هي في صميم إستراتيجية الحكومة لبناء إقتصاد مستدام ورفاهية لمواطنيها وسكانها، تستخدم حكومة الإمارات العربية المتحدة مؤشرات GEM منذ عام 2017، كمعيار لقياس التقدم في ريادة الأعمال كجزء من أهداف الأجندة الوطنية الأوسع ، تتعاون الحكومة حاليا مع GEM Global لإستكشاف الإطلاق المحتمل لمشروع GEM.

ثانيا: بالنسبة للجزائر:

تُعد تجربة الجزائر في ميدان المقاولاتية من التجارب التي سعت فيها الدولة إلى توجيه السياسات الاقتصادية نحو دعم المبادرة الفردية وتشجيع خلق المؤسسات المصغّرة والمتوسطة كخيار إستراتيجي لمواجهة تحديات البطالة وتنويع مصادر الدخل الوطني. وقد برز هذا التوجه منذ بداية الألفية الثالثة، من خلال استحداث أجهزة عمومية مثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، التي تأسست سنة 1996، والصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)، وكذا الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME). وقد ركّزت هذه الآليات على تقديم الدعم المالي والتقني والإداري للمقاولين الشباب، لا سيما خريجي الجامعات والمعاهد، عبر توفير قروض بنسب فائدة منخفضة أو بدون فوائد، وضمانات بنكية ميسّرة، وتكوينات متخصصة في إعداد دراسات الجدوى وتسيير المشاريع. وقد ساهمت هذه السياسات، وفقًا لتقارير رسمية، في إنشاء آلاف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر مختلف ولايات الوطن، خاصة في القطاعات الإنتاجية والخدماتية.

غير أن التجربة الجزائرية في المقاولاتية، وعلى الرغم من إيجابياتها، لم تخلُ من تحديات هيكلية عطّلت تحقيق الأهداف المرجوة بشكل كامل، ومنها: البيروقراطية الإدارية، ضعف مرافقة ما بعد الإنشاء، غياب ثقافة مقاولاتية قوية في المجتمع، ومحدودية آليات التمويل البديلة. كما أن أغلب المشاريع التي أُنشئت ظلت تفتقر إلى الابتكار والتجديد، مما أثّر على ديمومتها واستمراريتها في السوق.

[1] - Ministry of Economy, United Arab Emirates. (2019). Strategy for knowledge economy and entrepreneurship support. Abu Dhabi.

ومع التحولات الاقتصادية التي تشهدها البلاد، خاصة في ظل تراجع عائدات النفط، بدأت الحكومة الجزائرية تتجه نحو تعزيز مناخ الأعمال وتحسين الإطار القانوني للمقاولاتية، بالإضافة إلى تشجيع الاقتصاد الرقمي والمقاولات التكنولوجية الناشئة، من خلال مبادرات مثل "الدار الجامعية للمقاولاتية" و"مسرّعات الأعمال" و"التمويل التشاركي"، ما يمثل تطورًا نوعيًا في تصور الدولة لدور ريادة الأعمال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية[1].

المطلب الثالث: مقارنة التجربة الجزائرية مع التجارب الدولية و العربية السابقة الذكر:

عند مقارنة التجربة الجزائرية في مجال دعم المقاولاتية مع تجارب دولية مثل كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، بريطانيا، الصين، والإمارات العربية المتحدة، يظهر تباين واضح في المقاربات المتبعة، لا سيما من حيث شمولية السياسات، نجاعة آليات التمويل، وجودة بيئة الأعمال. فقد اعتمدت الجزائر منذ سنوات على مقاربة تعتمد أساسًا على الدعم المالي العمومي المباشر عبر أجهزة مثل ANSEJ وCNAC، إلا أن هذه السياسة اتسمت بطابعها الاجتماعي أكثر من الاقتصادي، حيث تم التركيز على خلق مناصب الشغل عوض ضمان ديمومة المؤسسات. كما عانت من بيروقراطية مفرطة وضعف في مرافقة ما بعد الإنشاء.

في المقابل، نجد أن كندا، على سبيل المثال، تبنّت مقاربة شاملة تعزز ثقافة ريادة الأعمال من خلال برامج تعليمية منذ الطفولة، وحوافز ضريبية، وحاضنات أعمال مرتبطة بالجامعات، إضافة إلى دعم قوي للابتكار التكنولوجي. أما الولايات المتحدة، فهي تمثل نموذجًا ليبراليًا بامتياز، حيث تعتمد على قوى السوق والقطاع الخاص، مع دعم تنظيمي وتشريعي قوي لتسهيل إنشاء المؤسسات، وتوفير بيئة مرنة للتمويل المخاطر (Venture Capital) ومسرعات الأعمال.

وتبرز ألمانيا من جهة أخرى كنموذج يوازن بين الدعم العمومي والمبادرة الخاصة، حيث تتميز بوجود مؤسسات متخصصة في التمويل مثل بنك التنمية KfW، إضافة إلى نظام تكوين مهني مزدوج يدمج التعليم بسوق العمل، مما يخلق مقاولين أكثر تأهيلاً. أما بريطانيا، فقد ركزت على تسهيل إجراءات إنشاء الشركات عبر المنصات الرقمية، إلى جانب تحفيزات ضريبية للمستثمرين والمقاولين الشباب، وخاصة في قطاع التكنولوجيا.

وفي السياق الآسيوي، نجحت الصين في دمج المقاولاتية ضمن إستراتيجيتها الكبرى للنمو الاقتصادي، من خلال التخطيط المركزي وتحفيز الابتكار التكنولوجي، مستفيدة من قوة السوق الداخلية ودعم حكومي ضخم للمشاريع الناشئة، خصوصًا في مجالات الذكاء الاصطناعي والطاقة النظيفة. من جهة أخرى، تمثل الإمارات العربية المتحدة نموذجًا عربيًا متقدمًا، إذ وفرت بيئة قانونية وتجارية مرنة، مع تأسيس مناطق حرة، وحاضنات دولية مثل "مسرعات دبي المستقبل"، وتطبيق رؤية واضحة ترتكز على الاقتصاد المعرفي والابتكار.

1- قارة، ابتسام؛ بن ياني، مراد؛ بوعقل، مصطفى ، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ودورها في دعم المقاولاتية النسوية: دراسة حالة ولاية غليزان. مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، مجلد3، عدد 6، 2019، ص32.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن التجربة الجزائرية تحتاج إلى إصلاحات هيكلية عميقة لتواكب هذه النماذج، وذلك عبر الانتقال من منطق الدعم الاجتماعي إلى منطق الاستثمار الإنتاجي، وتطوير البيئة التشريعية والرقمية، وتشجيع التمويل الابتكاري، ومرافقة حقيقية للمشاريع الناشئة على المدى الطويل.

خلاصة الفصل الثاني:

هدف هذا الفصل إلى بناء فهم نظري ومؤسساتي متكامل لمفهوم المقاولاتية في السياق الجزائري، من خلال إستعراض أسسه المفاهيمية، وأبعاده القانونية، وأطره الداعمة، وكذا التجارب المقارنة. فقد تبيّن أن المقاولاتية لم تعد مجرد نشاط إقتصادي، بل تحوّلت إلى رافعة للتنمية المستدامة من خلال تعزيز الابتكار، وتحفيز المبادرة الفردية، وتوفير مناصب الشغل، خصوصًا في أوساط الشباب والجامعيين.

وقد كشف التحليل المفاهيمي للمصطلح عن تميّز الفعل المقاولاتي بخصائص تتجاوز الأبعاد التقليدية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، من حيث الديناميكية، والقدرة على خلق القيمة، واستهداف الفرص السوقية. في المقابل، شكّل تطور السياسة العمومية الجزائرية، خاصة مع استحداث مؤسسات مثل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (NESDA) ، ووزارة إقتصاد المعرفة، نقلة نوعية في تجسيد الرؤية الوطنية لمجتمع إقتصادي قائم على الإبتكار والمبادرة الحرة.

وفي ذات السياق، برز دور التعليم العالي كمحفّز رئيسي في مسار ترسيخ ثقافة المقاولاتية، من خلال إدماج التكوين الريادي، وإنشاء مراكز جامعية متخصصة، إلى جانب دعم الشراكات بين مختلف القطاعات الوزارية. كما أظهر إستعراض التجارب الدولية والعربية أن النجاعة المؤسساتية في دعم المقاولاتية ترتبط بوجود منظومات متكاملة تجمع بين التكوين، التمويل، التشريعات المرنة، والبيئة المحفّزة.

وبناء على ما سبق، يمكن القول إن تحقيق فعالية السياسة المقاولاتية في الجزائر يقتضي الإستمرار في تفعيل التنسيق بين الفاعلين المؤسساتيين، وتعزيز البيئة الجامعية والإبتكارية، والإستفادة من النماذج الدولية الناجحة بما يتلاءم مع الخصوصية الوطنية.

.

الفصل الثالث: الإطار المفاهيمي والنظري للتنوع الاقتصادي

تمهيد:

يشكل التنويع الاقتصادي أحد المرتكزات الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، خاصة بالنسبة للدول التي تعتمد بشكل مفرط على قطاع واحد كمصدر رئيسي للإيرادات، كما هو الحال في الجزائر التي يطغى فيها النشاط الريعي المعتمد على تصدير المحروقات. ومن هذا المنطلق، أصبح من الضروري البحث عن آليات فعالة وبديلة تسمح بفك الارتباط التدريجي عن الاقتصاد الريعي، وتحقيق تنمية متوازنة وشاملة. وتُعدّ المقاولاتية من بين أبرز هذه الآليات، لما توفره من فرص للإبداع، وخلق الثروة، وتنويع القاعدة الإنتاجية.

في هذا الإطار، يتناول هذا الفصل موضوع المقاولاتية كآلية لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، وذلك من خلال ثلاثة مباحث رئيسية:

حيث يُخصص المبحث الأول لعرض المفاهيم العامة للتنويع الاقتصادي، انطلاقًا من تحديد تعريفه وأبعاده في المطلب الأول، مرورًا بأبرز أهدافه وأنماطه في المطلب الثاني، أما المبحث الثاني فيتناول أساسيات التنويع الاقتصادي، حيث يتعرض في المطلب الأول إلى القواعد والمحددات التي تحكم عملية التنويع، ليُكمل في المطلب الثاني باستعراض المؤشرات والآليات المعتمدة لتحقيقه، إضافة إلى أبرز المعوقات التي تعرقل تطبيقه في الواقع، ويأتي المبحث الثالث لتسليط الضوء على دور المقاولاتية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، من خلال تحليل العلاقة بين الظاهرتين في المطلب الأول، ثم تقييم أثر دعم المؤسسات الناشئة في الحد من التبعية للقطاع الريعي في المطلب الثاني.

المبحث الأول: المفاهيم العامة للتنويع الإقتصادي:

يمثل التنويع الإقتصادي أحد المفاهيم المحورية في الأدبيات الإقتصادية المعاصرة، كونه يمثل السبيل الأمثل للتقليل من حدة التبعية لقطاع إقتصادي واحد، خاصة في الدول الريعية التي تعتمد بشكل أساسي على صادرات الموارد الطبيعية، كما هو الحال في الجزائر. وتتجلى أهمية هذا المفهوم في كونه يعكس قدرة الاقتصاد على التوسع في قطاعات جديدة وتطوير البنية الإنتاجية بما يُعزّز مناعته أمام الصدمات الخارجية ويُسهم في تحسين مؤشرات التنمية المستدامة؛ وانطلاقًا من هذه الأهمية، يهدف المبحث الأول إلى تقديم المفاهيم العامة للتنويع الاقتصادي، من خلال الوقوف على تعريفه وأبعاده المختلفة في المطلب الأول، ثم التطرق إلى أبرز أهدافه والأنماط التي يمكن أن يتخذها في المطلب الثاني، تمهيدًا لفهم أعمق لدور المقاولاتية في دعم هذا التوجه الإستراتيجي في السياق الجزائري.

المطلب الأول: تعريف التنويع الإقتصادي وأبعاده:

أولا: تعريف التنويع الإقتصادي:

1- يعرف التنويع الإقتصادي مفاهيم متنوعا تختلف بإختلاف الرؤية التي ينظر إليه من خلالها، فهناك من يربط التنويع بالإنتاج وبمصادر الدخل[1]، في حين يربط أخرون بكل الصادرات السلعية، وفي الكثير من الأحيان يعتقد بأن التنويع الإقتصادي هو تنويع فقط لقطاع الصادرات، بينما تنويع سلة السلع التصديرية هو في الحقيقة جزء من مفهوم التنويع الإقتصادي وجزء أساس من تنويع هياكل الإنتاج، وبالتالي فالتنويع الإقتصادي لا يعني بالضرورة زيادة الصادرات غير النفطية فحسب، بل يمكن أن يتضمن أيضا إحلال الواردات.

2- إن التنويع الإقتصادي هو العملية التي تشير إلى إعتماد مجموعة متزايدة تتشارك في الناتج، و التنويع يمكن إن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو إن تنويع مصادر الأرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق كالأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات[2].

3- يعرف التنويع الإقتصادي بأنه العملية التي تشير إلى الإعتماد على مجموعة متزايدة من الأصناف التي تشارك في تكوين ناتج المخرجات، يمكن أيضا إن يترجم في صورة تنويع أسواق الصادرات أو تنويع مصادر الدخل بعيدا عن الأنشطة الإقتصادية المحلية أي الدخل من الإستثمار الخارجي، أو تنويع مصادر الإيرادات العامة[3].

4- يعرف التنويع الإقتصادي على أنه وسيلة تنموية تهدف إلى تقليل الإعتماد على المورد الوحيد والإنتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية وزراعة وخلق قاعدة إنتاجية، وبالتالي بناء إقتصاد وطني سليم يتجه نحو الإكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع[4].

5- التنويع الإقتصادي يمثل العملية التي لا تسمح للإقتصاد بأن يكون خاضع وبشكل مفرط للقطاعات الإقتصادية القائمة على إستغلال وتقدير المواد الطبيعية الخام وتوسيع مجالات الأنشطة الإقتصادية الباحثة عن القدرة التنافسية والواعدة بخلق قيمة مضافة، مما يأدي إلى تحقيق تنمية مستدامة في المدى الطويل للبلد[5].

6- التنويع الإقتصادي هو العملية التي تتضمن خروج الإقتصاد من حالة الإنحسار في مصادر الدخل وتخفيض الإعتماد على قطاع معين أو سلعة رئيسية وحيدة في الحصول على الإرادات

---

[1]- بللعما أسماء، **دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الإقتصادي في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2017-2018، ص 12.

[2]- عاطف لافي مزوك، **التنويع الإقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد و الدلائل**، بمجلة الإقتصاد الخليجي، العدد 04، 2013، ص 08.

[3]- إلهام خوخو، جهاد دغيش، عفاف باوية، **دور سياسات التنويع الإقتصادي خارج قطاع المحروقات على إنعاش التجارة الخارجية – دراسة حالة الجزائر- 1991-2015**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص تجارة دولية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2017-2018، ص 08.

[4]- عبد القادر أوزال، **التنويع الإقتصادي في الإمارات المتحدة، قطاع الصناعات التحويلية نموذجا**، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى أهمية الصناعات التحويلية في إرسال دعائم النمو، كلية العلوم الإقتصادية و التجارة و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2018، ص 2.

[5]- موسى باهي و كمال روابنية، **التنويع الإقتصادي كخيار إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية، حالة البلدان العربية المصدرة للنفط**، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد 05، ديسمبر 2016، ص 135.

وذلك بإقامة قاعدة إقتصادية صلبة متنوعة المقدمات والنشاطات تستجيب للحاجات الأساسية والمتطلبات المتزايدة للمجتمع وتوفير الحماية الإقتصادية من الصدمات الخارجية.

7- أما من حيث التركيز على الهدف الأساسي من التنويع فهو تخفيض الإعتماد على قطاع النفط وعائداته عن طريق تطوير إقتصاد غير نفطي وصادرات غير نفطية ومصادر إرادات أخرى في الوقت نفسه تخفيض دون القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية[1].

8- التنويع الإقتصادي هو عملية توسيع نطاق الأنشطة الإقتصادية لقطاعات الإقتصاد المتعددة القادرة على مواجهة التغيرات، وتقليل الإعتماد المالي على قطاع واحد، على سبيل المثال القطاع النفطي من خلال إنشاء إقتصاد غير نفطي حديث قابل للحياة، يمكنه الحفاظ على مستوى دخل مستمر و عالي حيث يمكن فيه التقليل من مخاطر الإفراط في الإعتماد على قطاع واحد أوعدد قليل جدا من القطاعات[2].

وكخلاصة لما سبق من التعاريف على التنويع الإقتصادي هو عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة لدخل بحيث ينخفض الإعتماد الكلي على إرادات القطاع الرئيسي في الإقتصاد إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل وبالتالي رفع معدلات النمو المقاولاتي.

ثانيا: أبعاد التنويع الإقتصادي:

1- البعد القطاعي للتنوع الإقتصادي:

يُعدّ البعد القطاعي من أبرز أبعاد التنوع الاقتصادي، حيث يشير إلى ضرورة تنويع مصادر الدخل القومي عبر مختلف القطاعات الاقتصادية الأساسية كالفلاحة، الصناعة، الخدمات، السياحة، وتكنولوجيا المعلومات. إن الاقتصادات التي تعتمد على قطاع واحد، كالدول الريعية المعتمدة على تصدير النفط، تكون أكثر عرضة للصدمات الاقتصادية الخارجية المرتبطة بتقلبات أسعار الأسواق العالمية. من هذا المنطلق، يمثل التنوع القطاعي مدخلًا استراتيجيًا لضمان الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة، إذ يسمح بإيجاد توازن في توزيع الثروات والموارد، كما يُعزز من القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني[3].

2- البعد الجغرافي للتنوع الإقتصادي:

---

[1]- سليمة طبابية و الهادي لرباع، **التنويع الإقتصادي خيار إستراتيجي لإستدامة التنمية**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءات الإستخدامية للموارد المتاحة، منشورات مخبر الشراكة و الإستثمار في القضاء الأورمغاربي، جامعة سطيف، 2008، ص 141.

[2]- عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة، **التنويع الإقتصادي: مفهومه و أبعاده في بلدان الخليج و ممكنات تحقيقه في العراق**، مجلة الغربي للعلوم الإقتصادية و الإدارية، المجلد 10، العدد 2014، 31، ص 57.

[3]- بلقلة ابراهيم، سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع - الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتو راه، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف –الجزائر ، 2014 -2015، ص234.

يتعلق البعد الجغرافي بالتوزيع العادل للأنشطة الاقتصادية عبر مختلف مناطق الدولة، بهدف الحد من التفاوت التنموي بين الجهات وتحقيق توازن مجالي. ويُعتبر هذا البعد محوريًا في السياسات الاقتصادية الهادفة إلى تنمية الأقاليم الداخلية والمناطق الحدودية، التي غالبًا ما تعاني من التهميش وقلة الاستثمارات. إن تعزيز هذا البعد يساهم في خلق فرص عمل محلية، ويقلل من الهجرة الداخلية نحو المدن الكبرى، مما يخفف من الضغط على البنى التحتية الحضرية ويعزز التماسك الاجتماعي.

3- البعد الإنتاجي للتنوع الإقتصادي:

يرتبط البعد الإنتاجي بمدى قدرة الاقتصاد على تنويع قاعدة الإنتاج الوطني، من خلال تقليل الاعتماد على تصدير المواد الأولية الخام والعمل على تطوير صناعات تحويلية ذات قيمة مضافة. ويُعد هذا البعد جوهريًا للانتقال من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد منتج، خاصة في ظل التوجهات العالمية نحو الابتكار والجودة. كما يُمكّن هذا النوع من التنوع من تحسين الميزان التجاري، وخلق فرص جديدة للتوظيف، بالإضافة إلى تطوير النسيج الصناعي المحلي.

4- البعد الاستثماري للتنوع الإقتصادي:

يُشير البعد الإستثماري إلى تنوع مصادر وأنماط الإستثمار داخل الاقتصاد الوطني، ويشمل ذلك التوازن بين الإستثمارات الوطنية والأجنبية، وبين الإستثمارات العامة والخاصة، إضافة إلى دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال. إن تعزيز هذا البعد يعزز من قدرة الاقتصاد على الصمود أمام التقلبات، ويدعم ديناميكية السوق، كما يُعتبر عنصرًا محفزًا لنقل التكنولوجيا وتطوير المهارات البشرية. كما أن تنويع المناخ الاستثماري يُساهم في استقطاب رؤوس الأموال وتوجيهها نحو قطاعات ذات أولوية تنموية.

5- البعد التجاري للتنوع الإقتصادي:

ينصبّ هذا البعد على ضرورة تنويع الشركاء التجاريين والوجهات التصديرية، وتوسيع قاعدة المنتجات القابلة للتصدير، بما يضمن استقلالية القرار التجاري ويقلل من المخاطر المرتبطة بالاعتماد على أسواق محددة. كما يُمكّن هذا البعد من توسيع الحضور التجاري للبلد على الساحة الدولية، ويساهم في إدماجه ضمن سلاسل القيمة العالمية، لا سيما في ظل التكتلات الاقتصادية المتزايدة والانفتاح المتسارع للأسواق.

6- البعد التكنولوجي والابتكاري:

أصبح البعد التكنولوجي ركيزة أساسية في بناء اقتصاد متنوع ومرن، خاصة في ظل التحولات العالمية التي يشهدها الاقتصاد الرقمي والاقتصاد القائم على المعرفة. ويُقصد به الاستثمار في البحث العلمي والتطوير، وتحفيز الابتكار والرقمنة في مختلف القطاعات الاقتصادية، مما يعزز من إنتاجية العمل وجودة المنتجات والخدمات. ويُعد هذا البعد من المحركات الأساسية لزيادة القيمة المضافة وتنمية المزايا التنافسية للاقتصاد الوطني في الأمد الطويل.

7- البعد المالي:

يشير البعد المالي إلى أهمية تطوير وتنويع مصادر التمويل وأدواته داخل الاقتصاد، بما يشمل التمويل البنكي، أسواق رأس المال، والتمويل التشاركي والإسلامي. ويهدف هذا التنوع إلى تسهيل الوصول إلى التمويل بالنسبة لكافة الفاعلين الاقتصاديين، لا سيما أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما يعزز من ديناميكية الاقتصاد ويساهم في تقليل الفجوة التمويلية. كما أن هذا البعد يعزز من كفاءة القطاع المالي واستقراره.

8- البعد البيئي للتنوع الإقتصادي:

يشكّل البعد البيئي أحد المكونات الجديدة في تحليل التنوع الاقتصادي، حيث لم يعد من الممكن الفصل بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة. إن تنويع الاقتصاد ينبغي أن يتم وفق مقاربات التنمية المستدامة، التي تضمن استغلال الموارد الطبيعية بشكل عقلاني وتفادي الاستنزاف البيئي. ويُعتبر هذا البعد أساسيًا في الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر، الذي يفتح آفاقًا جديدة في مجالات الطاقة المتجددة، تدوير النفايات، والزراعة الذكية.

المطلب الثاني: أهداف وأنماط التنويع الإقتصادي:

أولا: أهداف التنويع الإقتصادي:

تتمثل الأهداف الأساسية للتنويع الإقتصادي، بصفة عامة في[1]:

- ✓ التقليل من نسبة المخاطر الإقتصادية والقدرة على التعامل مع أزمات والصدمات الخارجية.
- ✓ إحلال الواردات وتنويع الصادرات من خلال تطوير القطاعات المختلفة للإقتصاد، بها يضمن زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتنمية عائدات الموازنة العامة.
- ✓ تمكين القطاع الخاص من لعب دورا مهم من خلال زيادة مساهمته في تحقيق التنمية الإقتصادية.
- ✓ فسح المجال أكثر للإستثمار سواء كانت محلية أو أجنبية.
- ✓ تمتين الروابط بين مختلف القطاعات الإقتصادية.
- ✓ الرفع من عدد المتعاملين التجاريين في الأسواق العالمية.
- ✓ العمل على ضمان و إستدامة عجلة التنمية الإقتصادية الشاملة، من خلال توفير الميكانيزمات الإقتصادية اللازمة، عبر الموارد و الأدوات المطلوبة لنجاح عملية التنويع الإقتصادي[2].

[1]- نزار ذياب عساف، خالد روكان عواد، **متطلبات التنويع الاقتصادي في العراق في ظل فلسفة إدارة الاقتصاد الحر**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 06 ، العدد 12 ،جامعة الأنبار - العراق، 2014 ، ص 467.

[2]- مسعودي محمد، **إستراتيجيات التنويع الإقتصادي على الصعيد الدولي: تجارب و نماذج رائدة**، مجلة الإقتصاد و أداة الأعمال، العدد 07/02، 2018، ص ص 228-229.

من جهة أخرى، يمكن التمييز بين أهداف التنويع الاقتصادي حسب الأفاق الزمنية، فعلى المدى القصير، قد يكون الهدف هو التوسع و تعزيز عائدات القطاع الرئيسي البترول مثلا، وبالتالي زيادة نصيب هذا القطاع في كل من الناتج المحلي الإجمالي والعائدات التصديرية، أما على المدى الطويل، فالهدف المنشود هو إستخدام العوائد المكتسبة عن القطاع الرئيسي في إحداث تنمية اقتصادية ومرتكزة على التنويع والتوجه نحو الإستثمار في قطاعات أخرى، أي أن القطاع الرئيسي، كالنفط، قد يتم الإعتماد عليه ليصبح وسيلة لإحداث التنوع الإقتصادي[1].

ثانيا: أنماط التنويع الإقتصادي:

لكي تكون عملية التنويع الإقتصادي ناجحة، يجب أولاً معرفة الأنماط والمستويات التي يتم تركيز جهود التنويع الإقتصادي فيها، ليتم بعد ذلك إخضاع تلك الجهود لمجموعة من المؤشرات تمكن من تقييم مدى النجاح في تنويع الإقتصاد.

يوجد أشكال مختلفة للتنويع إلا أن معظم جهود التنويع الاقتصادي، تركز على تنويع القاعدة الإنتاجية وتنويع التجارة الخارجية.

- ✓ **تنويع القاعدة الإنتاجية :**

يتمثل هذا النوع بشكل خاص عند تحقيق تغيير في بنية الإنتاج، وهو ينطبق بشكل خاص على الإقتصاديات القائمة على الموارد المنحصرة في إنتاج وتصدير المنتجات الأولية، ويشمل تنويع على مستوى المؤسسة الاقتصادية، وتنويع على مستوى الاقتصاد الكلي للدولة.

1. تنويع الإنتاج على مستوى المؤسسة الإقتصادية:

يحدث تنويع الإنتاج في المؤسسة، عندما تقرر إنتاج سلعة جديدة دون أن تتوقف عن إنتاج منتجاتها السابقة، وبذلك تنوع إنتاجها، وتتبع المؤسسات هذه السياسة بهدف توزيع المخاطر أو التعويض عن التقلبات الموسمية التي تصيب الطلب على بعض المنتجات أو لوجود فائض في معدات المؤسسة وطاقاتها الإنتاجية بشكل عام، أو في أجهزتها الإدارية، أو رغبة منها في تحقيق معدل نمو أكثر ارتفاعاً أو أرباحاً أكبر في سوق يسودها تناقص الطلب أو تتوقع تناقصه، أو بسبب اتخاذ القرار باستغلال تجديدات أحدثتها المؤسسة على معداتها استغلالاً كاملاً .

2. تنويع الإنتاج على مستوى الإقتصاد الكلي:

يحصل تنويع الإنتاج على مستوى الإقتصاد ككل عندما تتحقق حالة تناسب في المساهمة النسبية والضرورية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج الوطني، وهذه القطاعات تشتمل على الزراعة، الصناعة (الإستخراجية والتحويلية) والخدمات، و نشير هنا إلى أن ديناميكية نمو الإنتاجية في الصناعة أسرع من مثيلتها في بقية القطاعات الاقتصادية نظرا المتميزة على استيعاب المنجزات

[1]- السعيد بوشول، نذير غانية، سعاد جرمون، **المقاولاتية كإستراتيجية للتنويع الإقتصادي – دراسة حالة المملكة العربية السعودية -**، مجلة الجزائر للتنمية الإقتصادية، العدد 07، 2017، ص 229.

العلمية والتكنولوجيا المتقدمة والأساليب الحديثة في إدارة وتنظيم العمل والإنتاج وتوفير مجالات أوسع وآفاق أرحب لإقامة الإنتاج الكبير والمتخصص في فروعه المختلفة.

ان تنويع الإنتاج سواء كان على مستوى المؤسسة أو على مستوى الاقتصاد ككل فإنه يأخذ أحد الشكلين الآتيين :

- **التنويع الأفقي:** يطلق على توزيع الاستثمار على أدوات من نفس الفئة، كقطاع البترول ؛
- **التنويع العمودي:** يطلق على توزيع الاستثمار على قطاعات متنوعة كالزراعة والصناعة والخدمات، أو فئات مختلفة من الأدوات الاستثمارية كالأسهم والسندات.

✓ **تنويع على مستوى التجارة الخارجية :**

إن الحديث عن تنويع التجارة الخارجية يرتبط إلى حد كبير بتحليل الهيكل السلعي لها، وذلك في جانبيها الرئيسيين، الهيكل السلعي للاستيراد والهيكل السلعي للصادرات، فمن خلال دراسة التنويع السلعي للصادرات والواردات يمكن معرفة مدى الاعتماد على تصدير سلعة واحدة، عن طريق قياس نسبتها إلى إجمالي الصادرات، وكذا طبيعة هذه السلعة، فشدة الاعتماد هذه ستؤثر في إمكانية استمرار عملية التنمية الاقتصادية، وبالتالي فإن تنويع هيكل الصادرات سيكون الحل الأمثل لاستمرارها[1] ، يقصد هنا بعملية تنويع الصادات توسيع أصنافها، وذلك ليس بتزويد الأسواق الخارجية بالخدمات الأولية فحسب بل أيضاً بمنتجات معالجتها وتحويلها وتصنيعها، ثم بالصناعات نصف الجاهزة من الإنتاج المحلي، كما أن شدة التنوع في التركيب السلعي للواردات وعدم التركيز على مجموعة معينة من السلع، سيؤثر على مسار التنمية الاقتصادية ويفقدها استقلالها، ولذلك فإن تنويع الواردات، قد يعني حتى تقليل أصنافها على عكس الصادرات ، وذلك بأن يشطب البلد المعني من قائمة البضائع التي يستورد أبواباً ،كباب الأغذية الأقمشة والسلع الفاخرة والخامات .... الخ، ثم تدريجياً أصنافاً كثيرة من المنتجات بقدر ما ينظم إنتاجها في أراضيه وعوضاً عن ذلك يتم التركيز على المنتجات الصناعية ذات التكنولوجيا العالية والمعقدة.

المبحث الثاني: أساسيات التنويع الإقتصادي:

يُعتبر التنويع الاقتصادي أحد التوجهات الاستراتيجية المحورية التي تتبناها الدول من أجل تحقيق النمو المستدام وضمان الاستقرار الاقتصادي، لاسيما تلك التي تعتمد بشكل مفرط على قطاع واحد كالمقاولاتية. ومن أجل تجسيد هذا الهدف على أرض الواقع، ينبغي التطرق إلى الأساسيات التي يقوم عليها التنويع، سواء من حيث القواعد والمحددات التي تؤطره، أو من حيث المؤشرات التي تُعتمد لقياس فعاليته، إضافة إلى الأدوات التي تسهم في تنفيذه، والمعوقات التي تحدّ من تحقيقه.

[1]- مسعودي محمد، مرجع سابق، ص 230.

وفي هذا السياق، يتناول هذا المبحث المرتكزات النظرية والعملية التي تُشكّل قاعدة لأي سياسة تهدف إلى تنويع الاقتصاد، من خلال تحليل القواعد الأساسية والمحددات المؤثرة، ثم عرض المؤشرات والآليات المعتمدة، مع تسليط الضوء على أبرز العراقيل التي قد تواجه مسار التنويع، خاصة في الدول ذات الطابع الريعي على غرار الجزائر.

المطلب الأول: قواعد ومحددات التنويع الإقتصادي:

أولا: قواعد التنويع الإقتصادي:

يمثل التنويع الاقتصادي خيارًا استراتيجيًا تسعى إليه الدول، خاصة تلك التي تعتمد بشكل مفرط على قطاع واحد كمصدر رئيسي للدخل القومي، مثل قطاع المحروقات أو الزراعة. ويهدف هذا التنويع إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي، وتحقيق النمو المستدام، ومواجهة تقلبات الأسواق العالمية. وحتى يتحقق هذا الهدف، يجب اعتماد مجموعة من القواعد الأساسية التي تشكل الإطار المرجعي للسياسات الاقتصادية الوطنية.

1. تعزيز القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة:

من بين القواعد الأساسية للتنويع الاقتصادي، التركيز على تطوير القطاعات القادرة على توليد قيمة مضافة عالية مثل الصناعة التحويلية، والزراعة الذكية، والخدمات المالية والسياحية، والتكنولوجيات الحديثة. فهذه القطاعات تساهم في خلق فرص العمل وتنويع القاعدة التصديرية للدولة، كما تعزز من تنافسية الاقتصاد في الأسواق الدولية.

2. الاستثمار في رأس المال البشري:

يُعتبر رأس المال البشري عنصرًا محوريًا في عملية التنويع، إذ لا يمكن تحقيق أي تحول اقتصادي دون وجود كفاءات بشرية مؤهلة. ويشمل ذلك تطوير منظومة التعليم، وتكييف التكوين المهني مع احتياجات السوق، وتشجيع البحث العلمي والابتكار، بما يعزز قدرات الفاعلين الاقتصاديين على خلق أنشطة جديدة.

3. تحسين مناخ الأعمال والاستثمار:

يمثل مناخ الأعمال عاملاً حاسمًا في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، ويقتضي ذلك تبني تشريعات شفافة ومحفزة، وتبسيط الإجراءات الإدارية، ومكافحة الفساد، وتعزيز الأمن القانوني للمستثمرين. فحسب تقرير ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي، هناك ارتباط وثيق بين بيئة الأعمال الجيدة والنمو الاقتصادي المتنوع.

4. تمكين القطاع الخاص وريادة الأعمال:

يؤدي القطاع الخاص دورًا أساسيًا في عملية التنويع، من خلال تحفيز الابتكار وإطلاق المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التي تُعد محركًا فعّالًا للنمو والتوظيف. وبالتالي، فإن وضع آليات لدعم هذا القطاع من خلال التسهيلات الجبائية والمالية، يعتبر من أولويات السياسات التنموية الحديثة[1].

5. التخطيط الاقتصادي طويل المدى:

تتطلب عملية التنويع الاقتصادي رؤية استراتيجية واضحة وأهداف طويلة المدى، تُبنى على تشخيص دقيق للواقع الاقتصادي والاجتماعي. فالتنويع لا يمكن أن يتحقق بين ليلة وضحاها، بل يحتاج إلى برامج مرحلية وتنسيق فعّال بين مختلف القطاعات والمؤسسات[2].

6. تنمية المناطق الداخلية واستغلال الموارد المحلية:

من القواعد المهمة في تحقيق تنوع اقتصادي متوازن، ضرورة إدماج المناطق الداخلية في ديناميكية التنمية، وتشجيع إقامة الأنشطة الاقتصادية خارج المراكز الحضرية الكبرى، بما يساهم في التوزيع العادل للثروات وتحقيق التنمية الجهوية المستدامة[3].

7. تنويع مصادر الدخل القومي:

يُعد تنويع مصادر الإيرادات العمومية هدفًا رئيسيًا، من خلال تقليص الاعتماد على الريوع التقليدية (كالنفط)، وتنمية قطاعات جديدة مثل السياحة، الاقتصاد الرقمي، الطاقات المتجددة، والخدمات الموجهة نحو التصدير[4].

8. الاندماج في الاقتصاد العالمي:

إن الانفتاح على الأسواق الخارجية والانخراط في سلاسل القيمة العالمية يساهم في دعم التنويع الاقتصادي، سواء من خلال توسيع قاعدة التصدير أو عبر جلب التكنولوجيا والمعرفة عبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة[5].

ثانيا: محددات التنويع الإقتصادي:

من أهم المحددات التي تتحكم في عملية التنويع الاقتصادي، نجد:

1. التدخل الحكومي:

يعتبر حجم تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي عاملاً مهماً ومسبقاً لبناء بيئة مواتية للتنويع الاقتصادي، فمستوى تدخل الحكومة يعكس طبيعة ونوعية النشاطات التي تمولها برامج الإنفاق الحكومي، حيث يفترض أن يكون التدخل محدود وفعال في نفس الوقت بالشكل الذي تكون فيه

[1] - OECD. Strengthening SMEs and Entrepreneurship for Productivity and Inclusive Growth.2018 , p 15.
[2] - UNCTAD. Economic Development in Africa Report: Reaping the Potential Benefits of the African Continental Free Trade Area for Inclusive Growth, 2021, p 75.
[3] - ESCWA. Economic Diversification in Arab Countries. United Nations.2019, p 30.
[4] - IMF. Diversification and Economic Transformation in Resource-Rich Countries. International Monetary Fund.2022, p 89.
[5] - WTO. World Trade Report: Global Value Chains.2020, p 50.

الحكومة قادرة على تنفيذ برامج الإنفاق بأقل التكاليف، ويبرز دور الحكومة في تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال رفع كفاءة الإنفاق العام بتنويع مصادر الدخل؛ دعم وتمويل الأنشطة الاقتصادية غير النفطية؛ وكذا تذليل العقبات القانونية بإصدار تشريعات وقوانين تسهل العملية الاستثمارية .ومن بين الإجراءات والسياسات الحكومية التي تسهم في تنويع الاقتصاد، نذكر على سبيل المثال تلك المرتبطة بتخفيف الإجراءات الإدارية التي تخص التجارة الخارجية بما يسهل على المنتجين المحليين تصدير ما ينتجونه .

كمثال حول دور التدخل الحكومي في قيادة عملية التنويع الاقتصادي، نذكر حالة دولة بوتسوانا عندما انخفض سعر الألماس في الأسواق العالمية، أين تدخلت حكومة هذا البلد بسرعة من خلال طلب مساعدة قدرها 1.5 مليار دولار من البنك الإفريقي للتنمية، بحيث تم تخصيص جزء من هذا التدخل لوضع إستراتيجية لتنويع اقتصاد البلد.

2. القطاع الخاص:

يلعب القطاع الخاص دورا هاماً في نمو التنويع عبر تطوير الابتكار والأنشطة الاقتصادية الداعمة كالاستثمار في البحث والتطوير في الأنشطة الجديدة، كونه يهتم دائما بما يحدث في القطاعات الجديدة ويجلب الابتكار للاقتصاد، في المقابل على الحكومات إيجاد الطرق التي تسمح بنمو المقاولاتية القوية عبر إنشاء سياسات صناعية وتجارية ملائمة و إلغاء القيود البيروقراطية لانطلاق الأعمال وتلبية احتياجات القطاع الخاص عبر تحسين مناخ الأعمال وبناء شراكات قوية مع القطاع الخاص.

يعود الارتباط بين التنويع وإشراك القطاع الخاص في الاقتصاد إلى سببين:

- ✓ يتطلب استخراج النفط رأس مال كثيف، ولا يوفر العديد من فرص العمل، وبالتالي ينظر إلى تنمية القطاع الخاص كوسيلة لخلق فرص عمل؛
- ✓ مشاركة القطاع الخاص ال تنويع تتعلق بمسألة الاستثمار الأجنبي، إذ يجلب الاستثمار الأجنبي الوظائف والتكنولوجيا الجديدة وطرق الإدارة الجديدة وكل الأمور التي يكون الاقتصاد في حاجة ماسة إليها لبناء وتوسيع وتحويل المجتمعات إلى مجتمعات المعرفة .

3. الموارد الطبيعية:

من بين العوامل التي تقود التنويع الاقتصادي نجد الموارد الطبيعية التي يمكن أن ُستغل لرفع نطاق الصادرات والسلع المنتجة من قبل الدول، خاصة من خلال الاستفادة من القيمة ت المضافة التي يكمن أن تنشأ من الموارد المستخرجة، على سبيل المثال نجد أن العديد من الدول الإفريقية لها آفاق كبيرة غير محققة في هذا الجانب بسبب عدم أمثلية الحكومات في تسيير الموارد الطبيعية وفشلها في استخدام عوائد هذه الموارد في زيادة وتنويع الأنشطة الاقتصادية، في الوقت الذي كان يتوجب عليها استغلال الثروات الطبيعية في توفير تحسينات لاقتصادياتها وإتاحة فرص للإنتاج والمتاجرة في العديد من السلع مع الأسواق الإفريقية والعالمية .

4- القدرات المؤسساتية والموارد البشرية:

تعتبر الموارد البشرية والقدرات المؤسساتية عناصر ذات أهمية كبيرة كونها تلعب دور مساعد لتسهيل سلسلة العرض وفتح احتمالات للتنويع عبر الموارد الأساسية وفي قطاعات مختلفة، كما أنه على المستوى الإقليمي يعتبر كل من القدرات المؤسساتية والتنسيق أساسيان لإنشاء إطار قانوني حول البنية التحتية والجمارك والتنسيق والترابط بين الأعضاء؛ أما فيما يخص الموارد البشرية فهي ضرورية لدفع الابتكار عبر عمليات البحث والتطوير وتسيير الكفاءات لتحسين المنتجات والعمليات الاقتصادية.

المطلب الثاني: مؤشرات، آليات ومعوقات التنويع الإقتصادي:

أولا: مؤشرات التنويع الإقتصادي[1]:

من أجل تقييم مدى نجاح التنويع الاقتصادي في أي دولة من الدول، لابد من دراسة بعض المؤشرات الكمية التي نستطيع من خلالها قياس درجة التنويع في القطاعات الاقتصادية، وغالباً ما تتحدد تلك المعايير من خلال الاستعانة بتحليل البيانات المتوفرة التي تعكس صورة واضحة عن الهيكل الاقتصادي.

1- **مؤشرات دالة على التنويع الاقتصادي:**

تعتبر هذه المؤشرات كأدلة على مستوى التنويع الاقتصادي، تتعلق أساساً بأداء الاقتصاد الكلي للدولة، و من أهمها ما يلي :

- **درجة التغير الهيكلي:** وهي النسبة المئوية لإسهام القطاعات النفطية مقابل القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى نمو أو تقلص إسهام هذه القطاعات عبر الزمن، ومن المفيد أيضاً قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع عند توفر البيانات .
- **درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعدم استقرار أسعار النفط:** ومن الواضح أن التنويع يفترض أن يحد من عدم الاستقرار على مرور الزمن.
- **تطور الصادرات غير النفطية وتكوينها:** حيث يدل الارتفاع المطرد للصادرات غير النفطية على زيادة التنويع الاقتصادي، إلا أن التغيرات قصيرة الأجل في هذا المؤشر قد تكون مضللة، إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار النفط وصادراته.
- **تطور إيرادات النفط كنسبة من مجموع إيرادات الدولة:** ويعني وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية عبر الزمن.

[1]- قابوش فريال، **أثر التنويع الإقتصادي على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015**، مرجع سابق، ص 16.

- **التوزيع القطاعي للقوى العاملة:** يعكس هذا المقياس ويعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي
- **نسبة مساهمة كل من القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي:** وهو مؤشر هام في الدول النفطية، لأن التنويع الاقتصادي في هذه الدول يفترض نمو إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي .
- **توزع ملكية الأصول بين القطاعين العام والخاص:** حيث يمكن الاستناد إلى هذا المؤشر لتقييم درجة نجاح برامج الخوصصة، ولاختبار وتعزيز صلاحية مؤشرات أخرى تظهر تغيرات إسهام القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي والعمالة وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي.
- إن هذه ؤ المؤشرات تدل على مدى التنويع الاقتصادي في الدولة، إلا أنها لا تعطينا درجة التنويع بدقة، وذلك لتشتت واختلاف المؤشرات المستعملة في معرفة مدى التنويع، كما إن استخدام نسب التغير في ناتج القطاعات إلى الناتج المحلي الإجمالي بوصفه مؤشرا ،ً للتركيب القطاعي للاقتصاد، قد لا يكون دقيقاً خاصة عندما تحدث تغيرات طارئة في هذه النسب نتيجة لتقلب الأحوال الجوية أو وجود حالة كساد، أو تقلبات أسعار الموارد الطبيعية مثلاً، فالتركيز على نمو قطاعات بعينها كمؤشر للنمو، ليس بالضرورة صائباً، لأنه من الممكن أن تنمو هذه القطاعات بدون حدوث تنمية حقيقة عندما ينشأ القطاع الصناعي كجيب في الاقتصاد الوطني منعزلاً عن بقية قطاعاته، لذا فمن الأمور المهمة في قياس تقدم الاقتصاد هو التعرف على التطور في درجة التشابك بين القطاعات عبر الزمن[1].

2- مؤشرات قياس درجة التنويع الاقتصادي:

يقاس التنويع الاقتصادي بمؤشرات إحصائية عديدة تتفاوت في كفاءتها و ملائمتها لأغراض القياس، فبعض هذه المؤشرات على قياس ظاهرة التشتت كمعامل الاختلاف، أو على قياس خاصية التركز كمؤشر جيني، والبعض الآخر يعتمد على مفهوم التنويع كمعامل هيرفندال -هرشمان الذي يعد الأكثر شيوعاً، وتعطي هذه المؤشرات مقاييس متقاربة في اتجاهاتها وتغيراتها عند تقديرها الكمي لظاهرة التنويع الاقتصادي ، ولإجراء عمليات المقارنة فيما يخص مدى التنويع الاقتصادي سواء بين الدول المختلفة أو في نفس الدولة خلال فترات مختلفة، يجب الاعتماد على مؤشر وحيد يقيس مدى التنويع الاقتصادي.

1-2- مؤشر هيرفندال هيرشمان (HIRSHMAN- HERFINDAL) :

[1]- بودشيشة مروة، **محاولة قياس أثر الإستثمار العمومي في تحقيق التنويع الإقتصادي في الجزائر 1990-2015، دراسة تحليلية قياسية،** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص إقتصاد قياسي، جامعة أم البواقي، 2016-2017، ص 47.

من أشهر المؤشرات التي تقيس درجة التنويع الاقتصادي لأي اقتصاد، تتراوح قيمته ما بين الصفر (0) والواحد (1)، بحيث كلما اقترب هذا المؤشر من الصفر دل ذلك على التنوع الاقتصادي، وكلما اقترب المؤشر من الواحد دل ذلك على عدم التنوع الاقتصادي، أي التركز الاقتصادي ، ويحسب هذا المؤشر من خلال العلاقة التالية [1]:

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{I}^{XI} = (^{X1}/_{X})^{N}} - \sqrt{1/N}}{1 - \sqrt{1/N}}$$

حيث: :

H.H: مؤشر هيرفندال هيرشمان .

XI: الناتج المحلي الإجمالي في القطاع I

X: الناتج المحلي الإجمالي PIB

N:عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات).

2-2- مؤشر تنوع الصادرات (مؤشر الأونكتاد (UNCTAD):

يقيس هذا المؤشر انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة في إجمالي صادراتها، عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية، ويتراوح هذا المؤشر بين 0و 1 ، بحيث كلما اقترب المؤشر من صفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل المؤشر إلى صفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية، ويحسب وفق الصيغة التالية[2] :

$$Sj = \frac{\sum_{i} = 1 |hij_hi|}{2}$$

حيث:

Sj: مؤشر تنوع الصادرات :

Hij: تمثل حصة صادرات السلعة من إجمالي صادرات الدولة.

Hi: تمثل حصة صادرات السلعة i من إجمالي صادرات العالم.

2-3- مؤشر فلاديمير كوسوف: يأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية :

[1]- بللعما أسماء، **التنويع الإقتصادي و إرساء الإستدامة الإقتصادية في الدول العربية**، مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية، المجلد 04، العدد02، 2020، ص 81.

[2]- بللعما أسماء، المرجع نفسه، ص 82.

$$\mathbf{COS}=\frac{\sum_{i}^{n}=1\ ai\times Bi}{\sqrt{\sum_{i}^{n}=1 ai^{2}}\times\sqrt{\sum_{i}^{n}=1 Bi^{2}}}$$

حيث :.

COS:مؤشر فلاديمير كوسوف.

ai: الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة الأساس .

Bi: الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة .

كلما أصبحت قيمة **Cos= 0** يعني ذلك حصول تغيرات هيكلية في الاقتصاد المعني، وعلى العكس في حال الابتعاد عن هذه القيمة، يدل ذلك على نقص تلك التغيرات الهيكلية.

ثانيا: آليات التنويع الإقتصادي:

تختلف الآليات التي يتوقف عليها نجاح التنويع الاقتصادي من اقتصاد لآخر، وذلك تبعاً للتوجهات الإيديولوجية (الفكرية)، مستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى طبيعة الظروف والتحولات الداخلية والدولية لاسيما في جانبها الاقتصادي، ومن بين تلك الآليات ما يلي[1]:

1. **إعادة الاعتبار للدولة التنموية:** الدولة التنموية هي التي تستطيع إطلاق عملية تنموية متواصلة، بحيث لا تقتصر فقط على معدلات نمو مرتفعة للناتج المحلي الإجمالي، وإنما تحدث تحولات جذرية في هيكل الإنتاج المحلي، وفي علاقتها بالاقتصاد الدولي، وانطلاقاً من ذلك نؤكد الدور الهام والمحفز للدولة التنموية الذي يأخذ شكل الإرشاد الاستراتيجي في توجيه عمليات التنمية.
2. **الشراكة الفعالة بين القطاع العام والخاص:** تظهر أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تخفيف الأعباء التمويلية عن الحكومة، خاصة في مشاريع البنية التحتية والتقليل من مخاطر الاستثمار ، وبالتالي تحقيق معدلات نمو مرتفعة من خلال تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني انطلاقاً من هاته الأهمية تعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أهم الآليات التي تدفع بنجاح عملية التنويع الاقتصادي .

اتخذت الكثير من الدول الشراكة بين القطاعين العام والخاص كجزء رئيس من جهودها لتحرير وتنويع اقتصادها، ووضعت خطط للخصخصة تتزامن مع إصلاحات مؤسسية وقانونية موازية، و من الأمثلة على ذلك نجد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي حققت عائدات معتبرة من الخصخصة خلال التسعينات والألفيات.

3. **الاستثمار الأجنبي المباشر:** مع ازدياد الاعتماد المتبادل في بنية الاقتصاد العالمي، أصبح من الصعب عملياً أن تكون هناك صناعة وطنية كاملة بشكل خالص، مما استدعى ضرورة

[1]- قابوش فريال، المرجع السابق، ص 46.

التوسع في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، باعتبارها تؤدي إلى إنشاء جهاز إنتاجي متكامل للدول المستقبلة لها وتوسيع أسواق منتجاتها و تنويعها ، وإعادة هيكلة اقتصاداتها بهدف تحسين أدائها .

فالتنويع في الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاعات وبالخصوص في القطاع الزراعي، الأجهزة الالكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال يتطلب اقتناص الفرص الاستثمارية الداخلية والخارجية بهدف تعظيم الأرباح وتقليل المخاطر، ذلك أن التركيز على قطاع المحروقات دون الاستفادة من فتح القطاعات الحيوية الأخرى ينعكس سلباً على قطاع المحروقات دون الاستفادة من فتح القطاعات الحيوية الأخرى ينعكس سلباً على مصادر الدخل الاقتصادي.

4. **الصناعات الصغيرة والمتوسطة:** تشكل الصناعات الصغيرة والمتوسطة، مدخلا مهماً من مداخل النمو الاقتصادي وآلية حقيقية من آليات التنويع الاقتصادي، حيث لعبت المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة ولا زالت دورا حيوياً في عملية التطور الصناعي للدول الصناعية المتقدمة، وكذلك الدول حديثة التصنيع، وأصبحت تمثل ركناً أساسياً من أركان اقتصاداتها .وتظهر أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد كالآتي :

- ✓ تسهم في الحد من البطالة بتوفير فرص عمل حقيقية منتجة، بشكل مستمر وبتكلفة منخفضة نسبياً مقارنة بالمؤسسات الكبيرة.
- ✓ تحقق سياسة إحلال الواردات من خلال تصنيع السلع محلياً بدلاً من استرادها، وبالتالي معالجة الخلل في ميزان المدفوعات.
- ✓ تسهم في تدعيم علاقات التشابك القطاعي في الاقتصاد الوطني، ويكون ذلك من خلال دعم المؤسسات الكبيرة عبر توزيع منتجاتها أو إمدادها بمستلزمات الإنتاج، أو من خلال التعاقد معها لتصنيع بعض المكونات، أو القيام ببعض مراحل العملية الإنتاجية اللازمة للمنتج النهائي.
- ✓ تسهم في زيادة الناتج المحلي، وفي تنمية العائد المالي للدولة من خلال اقتطاع الضرائب، كما تسهم في تعزيز وزيادة القدرة التصديرية للمنتج المحلي.

5. **التوجه الفعال لاستغلال مصادر الطاقة المتجددة:** يعتمد الاقتصاد الجديد على الطاقة الشمسية التي لا تنضب، وعلى المصادر المتجددة التي تنتج عن التحولات الطبيعية لهذا المصدر الطاقوي، ومن بين هذه الطاقات نذكر الطاقة الكهرومائية، طاقة الرياح ، الطاقة الشمسية، الطاقة الحرارية الأرضية، طاقة الكتلة الحيوية.

ثالثا: معوقات التنويع الإقتصادي:

رغم التوجه المتزايد نحو تبنّي سياسات التنويع الاقتصادي في العديد من الدول، إلا أن هذه الجهود غالبًا ما تصطدم بجملة من المعوقات التي تحول دون تحقيق الأهداف المنشودة. وتكمن خطورة هذه

المعوقات في كونها مركّبة، فهي تشمل أبعادًا اقتصادية، مؤسساتية، بشرية وحتى سياسية، مما يجعل عملية التنويع أكثر تعقيدًا وتتطلب تدخلات متعددة المستويات. وفي هذا السياق، يمكن إبراز أبرز معوقات التنويع الاقتصادي كما يلي[1]:

- الاعتماد المفرط على قطاع واحد (الاقتصاد الريعي): يؤدي إلى تهميش باقي القطاعات الإنتاجية ويجعل الاقتصاد هشًّا أمام تقلبات الأسواق العالمية، خاصة في حالة انخفاض أسعار المواد الأولية مثل النفط.
- ضعف البنية التحتية الاقتصادية والمؤسساتية: يشمل ذلك غياب شبكات النقل، اللوجستيات، الاتصالات، وضعف المؤسسات الداعمة للاستثمار والتخطيط الاقتصادي طويل المدى.
- نقص الكفاءات والمهارات البشرية المؤهلة: إذ إن غياب التكوين المتخصص والمهارات التقنية يعيق خلق قطاعات اقتصادية متطورة، خاصة في المجالات الصناعية والرقمية.
- غياب رؤية استراتيجية شاملة للتنويع: غالبًا ما تُنفّذ سياسات التنويع في غياب تخطيط مندمج ومتناسق بين القطاعات، ما يؤدي إلى ضعف التنسيق وعدم استمرارية المشاريع.
- بيئة الأعمال غير الجاذبة للاستثمار: بسبب تعقيد الإجراءات الإدارية، البيروقراطية، الفساد، وضعف حماية حقوق المستثمرين.
- المقاومة من النخب الاقتصادية والإدارية المستفيدة من الوضع القائم: والتي تعيق أي إصلاح هيكلي قد يهدد مصالحها المرتبطة بالاقتصاد الريعي.
- تذبذب الاستقرار السياسي والاقتصادي: ما يؤثر سلبًا على ثقة المستثمرين المحليين والأجانب في مستقبل الاقتصاد الوطني ويحد من تدفق رؤوس الأموال.

المبحث الثالث: دور المقاولاتية في تحقيق التنويع الإقتصادي في الجزائر:

تُعد المقاولاتية من أهم الآليات الحديثة التي تعتمدها الدول من أجل إرساء أسس اقتصاد متنوع، يقوم على المبادرة الفردية، والابتكار، واستغلال الموارد المحلية بطريقة مستدامة. وفي السياق الجزائري، برزت المقاولاتية كخيار استراتيجي لتعويض الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات، وتحقيق التحول نحو نموذج اقتصادي أكثر تنوعًا ومرونة. وقد ساهمت السياسات العمومية التي تم تبنيها منذ بداية الألفية الثالثة في دعم المبادرات المقاولاتية، خاصة عبر أجهزة التمويل المصغر،

[1] - حجيرة عبد المنعم ومزيان سعيد، **التنويع الاقتصادي في الجزائر: الواقع، الآفاق والمحددات.** مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، المجلد 2، العدد 2، 2019، ص 43.

وحاضنات الأعمال، وتشجيع المؤسسات الناشئة. وتتمثل أهم أوجه مساهمة المقاولاتية في دعم التنويع الاقتصادي في الجزائر فيما يلي[1]:

- خلق مؤسسات اقتصادية خارج قطاع المحروقات: من خلال دعم مشاريع في قطاعات الصناعة الخفيفة، الفلاحة، السياحة، والخدمات، ما يساهم في تنويع القاعدة الإنتاجية الوطنية.
- استيعاب البطالة وتشجيع المبادرة الذاتية: حيث توفر المقاولات فرص عمل للشباب وتقلل من التوظيف في القطاع العمومي، مما يعزز من ديناميكية السوق الداخلية.
- تعزيز روح الابتكار والتجديد: لاسيما مع بروز جيل من المؤسسات الناشئة في مجالات التكنولوجيا والرقمنة، ما يمكّن من دخول الجزائر في الاقتصاد المعرفي تدريجيًا.
- تحفيز الاستثمار المحلي وتنمية المناطق الداخلية: إذ تلعب المقاولاتية دورًا في توجيه الاستثمارات نحو المناطق المهمشة، والمساهمة في تنميتها محليًا عبر استغلال مواردها.
- الحد من التبعية الاقتصادية الخارجية: من خلال إنتاج سلع وخدمات محلية بديلة للواردات، والمساهمة في رفع نسب الإدماج الوطني في المنتجات.
- رغم هذه الأدوار الإيجابية، لا تزال المقاولاتية في الجزائر تواجه تحديات متعددة، مثل ضعف التمويل الفعّال، غموض البيئة القانونية، وقلة التوجيه والمرافقة، مما يستدعي تطوير إطار مؤسساتي وتشريعي أكثر دعمًا ومرونة لتثبيت دورها في مسار التنويع الاقتصادي.

المطلب الأول: العلاقة بين المقاولاتية والتنويع الإقتصادي:

تُشكّل المقاولاتية ركيزة أساسية في عملية التنويع الاقتصادي، حيث تُعدّ المحرك الرئيسي لإنشاء وتطوير قطاعات اقتصادية جديدة خارج نطاق الأنشطة التقليدية أو الريعية، فالمقاولاتية تُحفّز الابتكار وتدفع بعجلة الإنتاج نحو تنويع مصادر الدخل الوطني من خلال خلق مؤسسات ناشئة ومتوسطة وصغيرة تنشط في مجالات متعددة، مما يساهم في تقليل الاعتماد على قطاع واحد، كالنفط والغاز في حالة الجزائر[2].

وعليه، تُعدّ المقاولاتية أداة فعالة لتعزيز مرونة الاقتصاد الوطني وقدرته على مواجهة التقلبات الخارجية، إذ تفتح آفاقًا واسعة للاستثمار وتنمية القطاعات الواعدة، وتوفر فرص عمل جديدة تعزز من التنمية الاجتماعية والاقتصادية .كما أن بيئة حاضنة للمقاولاتية تسهم في تطوير الكفاءات المحلية، وتدعم التحول الهيكلي للاقتصاد نحو تنمية مستدامة ومتوازنة.

تُعتبر المقاولاتية من الركائز الأساسية لتحقيق التنويع الاقتصادي، إذ تلعب دورًا محوريًا في بناء اقتصاد وطني قادر على التكيف مع التحديات الخارجية والداخلية .فالمقاولاتية ليست مجرد نشاط

[1] - بوثلجة، عائشة؛ زروخي، فيروز؛ غلاب، فاتح، **المقاولاتية ودورها في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد 3، العدد 3، 2019، ص 713.

[2] - بوثلجة، عائشة؛ زروخي، فيروز؛ غلاب، فاتح، مرجع سابق، ص 714.

اقتصادي عادي، بل هي محرك للإبداع والابتكار الذي يسمح بظهور قطاعات جديدة تخرج بالاقتصاد من حالة التبعية لقطاع واحد أو عدد محدود من القطاعات.

في حالة الجزائر التي تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط والغاز، تمثل المقاولاتية أداة فعالة لإعادة تشكيل هيكل الاقتصاد الوطني، إذ تفتح آفاقًا جديدة من النشاط الاقتصادي في مجالات متعددة، مثل: التكنولوجيا، الصناعة التحويلية، الزراعة.

وفقًا لتقرير البنك الدولي(2021) ، فإن الدول التي تركز على تطوير قطاع المقاولات الصغيرة والمتوسطة تشهد تحسنًا ملحوظًا في معدلات النمو الاقتصادي وانخفاضًا في معدلات البطالة، وهذا يعكس قدرة المقاولات على خلق فرص عمل وتوسيع قاعدة النشاط الاقتصادي .ومن جهة أخرى، المقاولاتية تساهم في زيادة تنافسية الاقتصاد الوطني عبر تنويع المنتجات والخدمات المقدمة، الأمر الذي يقلل من أثر الصدمات الخارجية على الاقتصاد، مثل تقلبات أسعار النفط.

على سبيل المثال في الجزائر دعمت الحكومة في السنوات الأخيرة برامج تمويل وتدريب للمقاولين الشباب، مما أدى إلى بروز عدد من المشاريع الناشئة في قطاعات الاقتصاد الرقمي والتقنيات الحديثة هذا التوجه ساهم في تقليل الاعتماد على الاقتصاد الريعي، وأدى إلى خلق بيئة أكثر ديناميكية تسمح باندماج اقتصاد الجزائر في السوق العالمية بشكل أكثر مرونة.

كما أن المقاولاتية تلعب دورًا جوهريًا في تطوير رأس المال البشري، من خلال توفير فرص للتدريب والابتكار المستمر، ما يعزز من القدرة التنافسية للمقاولات الوطنية على المدى الطويل .بناءً عليه، فإن دعم المقاولاتية ليس خيارًا بل ضرورة استراتيجية لتحقيق التنويع الاقتصادي، ويستلزم تبني سياسات شاملة تشمل تحسين الإطار القانوني، تبسيط الإجراءات البيروقراطية، توفير التمويل المناسب، وتشجيع ثقافة الابتكار وروح المبادرة.

المطلب الثاني: أثر دعم المؤسسات الناشئة في الخروج من الإقتصاد الريعي:

يمثل دعم المؤسسات الناشئة رافعة محورية في مسعى الجزائر للخروج من النمط الريعي التقليدي للاقتصاد، القائم على الاعتماد شبه الكلي على صادرات المحروقات. فالمؤسسات الناشئة، بطبيعتها الابتكارية والمرنة، تُعدّ من أبرز الفواعل الجديدة في الاقتصاد العالمي، إذ تخلق فرصًا للنمو في قطاعات اقتصادية حديثة كالتكنولوجيا، الرقمنة، الاقتصاد الأخضر، والصناعات الإبداعية.

في الجزائر، تبنت الدولة منذ سنوات توجهًا استراتيجيًا لتشجيع هذا النوع من المؤسسات، لا سيما من خلال إنشاء وزارة خاصة بـ"الاقتصاد المعرفي والمؤسسات الناشئة"، وتوفير أطر قانونية وحوافز تمويلية موجهة للشباب وحاملي الأفكار المبتكرة، وقد تجلى أثر هذا الدعم في عدة مستويات[1]:

- تنويع القاعدة الاقتصادية: من خلال إدماج قطاعات جديدة تعتمد على المعرفة والابتكار بدلاً من الأنشطة التقليدية المرتبطة بالريع.
- خلق مناصب شغل عالية القيمة: حيث تتيح المؤسسات الناشئة فرص عمل في مجالات تكنولوجية ومهنية جديدة، تساهم في التقليل من البطالة النوعية لدى خريجي الجامعات.
- تشجيع التصدير خارج المحروقات: إذ تمكّنت بعض المؤسسات الناشئة من تقديم منتجات وخدمات قابلة للتصدير، خاصة في مجال البرمجيات والحلول الرقمية.
- تعزيز الثقافة المقاولاتية: من خلال تغيير النظرة الاجتماعية نحو المبادرة الخاصة، وتحفيز الشباب على خوض غمار الريادة عوض انتظار التوظيف العمومي.
- جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية: لا سيما من خلال إنشاء صناديق استثمارية، وحاضنات أعمال، ومنظومات دعم تقني ولوجستي تُغري المستثمرين بالمساهمة في تمويل المشاريع الناشئة.
- ومع ذلك، فإن نجاح هذه المقاربة يظل مشروطًا بتحسين مناخ الأعمال، ورفع العراقيل البيروقراطية، وتطوير البيئة التشريعية بشكل يواكب تطور هذا النمط من المؤسسات، بما يضمن فعاليته كأداة لتحرير الاقتصاد الوطني من التبعية للمحروقات.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل، يتضح أن التنويع الاقتصادي يمثل خيارًا استراتيجيًا لا غنى عنه لضمان استقرار الاقتصاد الوطني وتحقيق تنمية مستدامة، خاصة في ظل تقلبات الأسواق العالمية وتراجع الطلب على المحروقات. وقد تم التطرق في هذا الإطار إلى المفاهيم الأساسية المرتبطة بالتنويع الاقتصادي، من حيث تعريفه وأبعاده، إضافة إلى أهدافه وأنماطه المتعددة، كما تم تحليل مختلف المحددات التي تؤثر على مدى نجاح هذا التوجه، وكذا المؤشرات والآليات المعتمدة لقياسه وتحقيقه، مع إبراز أهم المعوقات التي تواجه تطبيقه في السياق الجزائري.

وقد أظهر التحليل أن المقاولاتية تمثل ركيزة أساسية في دعم جهود التنويع الاقتصادي، كونها تساهم في خلق فرص عمل، وتطوير قطاعات جديدة، وتوسيع النسيج الإنتاجي، بما يقلل من التبعية

[1]- عبايدية بسمة، طلحي فاطمة الزهراء، **استراتيجيات وتوجهات الدولة لدعم نمو واستمرارية المؤسسات الناشئة**، مجلة المقاولاتية والتنمية المستدامة، المجلد 5، العدد 1، 2023، ص 40.

لقطاع المحروقات. كما أن دعم المؤسسات الناشئة والمقاولات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن يشكل وسيلة فعالة للخروج من الاقتصاد الريعي، شريطة تهيئة البيئة القانونية والمالية والمؤسساتية الملائمة.

وعليه، فإن تفعيل دور المقاولاتية يتطلب تبني سياسات عمومية واضحة ومتكاملة، تضمن تشجيع المبادرة الحرة، ورفع الحواجز البيروقراطية، وتحسين مناخ الأعمال، مع التركيز على التكوين والابتكار كمدخلين رئيسيين لتحقيق التحول الاقتصادي المنشود في الجزائر.

الفصل الرابع: دراسة ميدانية للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA

-وسط الجزائر-

تمهيد:

بعد معالجة موضوع المقاولاتية كآلية للتنويع الاقتصادي في الجزائر من الناحية النظرية، من خلال إبراز أهم الجوانب النظرية الخاصة بمتغيرات الدراسة: المقاولاتية باعتبارها ديناميكية اقتصادية قائمة على المبادرة الفردية وخلق القيمة، والتنوع الاقتصادي كهدف استراتيجي تسعى إليه الدول لتقليص الاعتماد على قطاع واحد كمصدر رئيسي للدخل (كالاعتماد المفرط على قطاع المحروقات في الحالة الجزائرية)، تأتي أهمية الانتقال من التحليل النظري إلى التطبيق الميداني.

وفي هذا الإطار، سنحاول إسقاط ما تم التوصل إليه نظريا على الواقع الجزائري، وذلك من خلال إجراء دراسة ميدانية بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية–وسط الجزائر، باعتبارها أحد الفاعلين الأساسيين في مرافقة وتمويل المشاريع المقاولاتية، لاسيما تلك التي يشرف عليها الشباب.

المبحث الأول: الإطار التعريفي بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA:

تعد الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية إحدى الركائز الأساسية لسياسة الدولة الجزائرية في مجال ترقية الاستثمار المحلي وخلق مناصب الشغل خاصة لفئة الشباب. أنشأت هذه الوكالة لتكون آلية عملية لمرافقة حاملي المشاريع من مرحلة الفكرة إلى غاية تجسيدها ميدانيا، مع توفير الدعم اللازملهم.

المطلب الأول: عموميات حول الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA:

تعد الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية اليوم من بين أهم الهيئات التي تعتمد عليها الدولة الجزائرية لتحقيق التنمية الاقتصادية، خاصة في ظل التغيرات التي يعرفها الاقتصاد العالمي، والحاجة المتزايدة لتنويع مصادر الدخل، سأحاول من خلال هذا المطلب ابراز الجوانب النظرية الخاصة بها.

1- تعريف بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA:

تعرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية على أنها هيئة عمومية ذات طابع خاصتم إنشاؤها سنة 1997مفي إطار ما يسمى صندوق دعم وتشغيل الشبابالمسمى سابقا (**ANSEJ**) اختصارا للتسمية التالية: Agence National de SoutienL'emploi de Jeune، ثم اصطلح عليها فيما بعد تسمية (**ANADE**) اختصارا للتسمية التالية: Agence Nationale d'appui et de Développement de l'entrepreneuriat،وحاليا تعرف بـ (**NESDA**) اختصارا لـ: National Entrepreneurship Support And Development Agency وهي موضوعة تحت وصاية وزير الاقتصاد والمعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة.

تتكفل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بتسيير جهاز ذو مقاربة اقتصادية، بهدف مرافقة حاملي المشاريع الإنشاء وتوسيع مؤسسات مصغرة في مجال إنتاج السلع والخدمات قصد خلق الثروة ومناصب العمل، تسعى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية إلى ترقية ونشر الفكر المقاولاتي، وتمنحإعانات مالية وامتيازات جبائية خلال كل مراحل مرافقة. تضم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية 51 وكالة ولائية وكذا العديد من الفروع موزعة عبر كامل التراب الوطني متواجدة في الدوائر الكبرى.

رسالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية تتمثل في: **"معا نحو مؤسسات مصغرة ناجعة وعالية الأداء".**[1]

2- خصائص الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA:

[1]- https://www.nesda.dz/ar/ar-home/, 17/04/2025, 19 :10.

انطلاقا من التعريف السابق يمكن استنتاج أن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية تملك العديد من الخصائص، منها ما يلي:

- **هيئة عمومية ذات طابع خاص:** أي أنها تابعة للدولة الجزائرية وتعمل تحت إشرافها، وتخضع للقوانين والتنظيمات الوطنية. تمول جزئيا أو كليا من طرف الدولة، وتؤدي مهاما تدخل ضمن الخدمة العمومية (مثل دعم الشباب، خلق مناصب شغل، تنمية الاقتصاد المحلي...)، كما أنها ليست مثل الإدارات العمومية الكلاسيكية (كالبلديات أو الولايات)، بل تتمتع بنوع من الاستقلالية التنظيمية، المالية والإدارية، مما يسمح لها بالتحرك بمرونة أكثر، واتخاذ قرارات بشكل أسرع، وتكييف طرق عملها حسب طبيعة المشاريع والمستفيدين.
- **موضوعة تحت وصاية وزير الاقتصاد والمعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة:** وهو ما يؤكد ارتباطها المباشر بالسياسات العمومية الرامية إلى ترقية المقاولاتية وتنمية النسيج الاقتصادي الوطني؛
- **تتمتع بشخصية اعتبارية واستقلال مالي:** يسمح لها الاستقلال المالي بتسيير مواردها وفق أولوياتها وبرامجها الخاصة، كما تتيح لها الشخصية الاعتبارية إبرام العقود، الدخول في شراكات، وامتلاك أموال منقولة وعقارية باسمها الخاص؛
- **تعنى أساسا بدعم الشباب اذ تقدم الدعم لحاملي المشاريع:** ان الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية تركز في جوهر مهامها على فئة الشباب، باعتبارهم القوة المحركة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. فهي تسعى إلى تحفيز روح المبادرة المقاولاتية لدى الشباب ومساعدتهم على إنشاء مؤسساتهم الخاصة
- **تساهم في دعم التنمية الوطنية:** ان الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية تلعب دورا فعالا في تحقيق أهداف التنمية الوطنية الشاملة، وذلك من خلال دعمها لإنشاء المؤسسات المصغرة التي تعد رافدا مهما في الاقتصاد الوطني.

3- أهداف ومهام الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA:

تملك الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية أهداف محددة ومسطرة، كما أنها تتكفل بمجموعة من المهام، و تتمثل فيما يلي:

أ- أهداف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA:

تسعى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية إلى:[1]

- **تشجيع إنشاء وتوسيع أنشطة إنتاج السلع والخدمات من قبل حاملي المشاريع:** أن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية تسعى إلى تحفيز حاملي المشاريع، خاصة الشباب، على إنشاء مؤسسات مصغرة تنتج سلعا أو تقدم خدمات، وذلك بهدف تعزيز الاقتصاد الوطني. ولا يقتصر دور الوكالة على

[1]- وثائق مقدمة من طرف وكالة ودعم وتنمية المقاولاتية.

تشجيع إنشاء مؤسسات جديدة فحسب، بل يشمل أيضا مرافقة المؤسسات القائمة لتوسيع نشاطها، سواء من خلال زيادة الإنتاج، إدخال تقنيات جديدة، أو فتح فروع إضافية؛

- **تعزيز جميع أشكال الإجراءات والتدابير التي تهدف إلى تعزيز روح ريادة الأعمال:** تسعى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية إلى تهيئة بيئة ملائمة لنشر ثقافة المقاولاتية من خلال تشجيع الأفراد خصوصا الشباب، على التفكير بأسلوب ريادي، والانتقال من البحث عن وظيفة إلى خلق وظيفة عبر مشروع خاص؛
- **دعم وتنمية المقاولاتية في الجزائر:** يعد دعم وتنمية المقاولاتية في الجزائر خيارا استراتيجيا تبنته الدولة لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية، وعلى رأسها مشكلة البطالة وتنويع مصادر الدخل الوطني خارج قطاع المحروقات؛
- تسعى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية إلى ترقية نظام بيئي للمقاولاتية الذي يحفز على إنشاء، تمويل وتطوير المؤسسات المصغرة عالية الأداء، ذات صمود وتخلق قيمة مضافة مستدامة للمواطنين وللوطن.

ب- مهام الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA:

تقوم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ب:[1]

- **تدعيم وتقديم الإستشارة والمرافقة:** ويقصد بالتدعيم: تقديم وسائل الدعم الضرورية لإنجاح المشروع، سواء كانت مادية أو غير مادية، في حين يقصد بالاستشارة: تقديم نصائح وتوجيهات مهنية وتقنية لصاحب المشروع في مختلف مراحل إنشاء أو تسيير مؤسسته ويقصد بالمرافقة: متابعة دائمة ومنتظمة لصاحب المشروع، قبل وأثناء وبعد إنشاء المؤسسة؛
- **توفير جميع المعلومات الاقتصادية والتقنية والتشريعية والتنظيمية المتعلقة بأنشطة حاملي المشاريع:** تتمثل هذه المهمة في تمكين حاملي المشاريع من الوصول إلى كافة المعلومات التي يحتاجونها لتطوير مشاريعهم بشكل ناجح سواء كانت معلومة اقتصادية، تقنية، تشريعية أو تنظيمية؛
- **تطوير العلاقات مع الشركاء والجهات المعنية (البنوك مصلحة الضرائب، صندوق الضمان الاجتماعي):** تتمثل هذه المهمة في إقامة وتعزيز العلاقات مع الجهات المختلفة التي تلعب دورًا مهما في دعم وتطوير المشاريع المقاولاتية. من خلال التعاون مع هذه الجهات، يمكن تسهيل الإجراءات وتحسين الوصول إلى الخدمات التي يحتاجها أصحاب المشاريع في مختلف مراحل تطوير أعمالهم. وتشمل هذه الشراكات: البنوك، مصلحة الضرائب، وصندوق الضمان الاجتماعي.

[1]- وثائق مقدمة من طرف وكالة ودعم وتنمية المقاولاتية.

- **تطوير الشراكة بين مختلف القطاعات لتحديد فرص الاستثمار:** تتمثل هذه المهمة في تعزيز التعاون بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، بهدف تحديد وتحقيق فرص الاستثمار التي تساهم في دفع النمو الاقتصادي وتوسيع قاعدة الإنتاج في البلاد. كما تعمل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية على تيسير إقامة شراكات فعّالة بين مختلف الأطراف المعنية، مثل: القطاع الخاص، القطاع العام، المؤسسات المالية، والجهات المحلية والدولية؛
- **تكوين حاملي المشاريع ضمن مراكز تطوير المقاولاتية:** تتمثل هذه المهمة في توفير برامج تدريبية مخصصة لحاملي المشاريع، بهدف تطوير مهاراتهم وقدراتهم في مجال ريادة الأعمال، مما يساعدهم على إدارة مشاريعهم بفعالية وتحقيق النجاح في بيئة اقتصادية تنافسية. وتهدف الوكالة إلى تقديم التكوين المهني المتخصص ضمن مراكز تطوير المقاولاتية المنتشرة في مختلف أنحاء البلاد؛
- **تمويل مشاريع الشباب وإبلاغهم عن مختلف الإعانات الممنوحة:** تتمثل هذه المهمة في توفير الدعم المالي لحاملي المشاريع من الشباب، بالإضافة إلى إبلاغهم بالفرص المتاحة من خلال الإعانات والتمويلات الحكومية أو الخاصة التي تهدف إلى تشجيع المبادرات المقاولاتية وتعزيز قدرة المشاريع على النمو والتوسع؛
- **المرافقة والمتابعة عن بعد للمؤسسات المصغرة المنشأة من طرف أصحاب المشاريع:** تتمثل هذه المهمة في تقديم الدعم المستمر للمؤسسات المصغرة من خلال المرافقة والمتابعة عن بعد، وهو ما يسمح بتقديم الاستشارات والإرشادات عن طريق الوسائل التكنولوجية، مما يسهل على أصحاب المشاريع في المناطق النائية أو البعيدة الاستفادة من المساعدة دون الحاجة للتواجد الفعلي في المقرات الرئيسية للوكالة؛
- **تشجيع كل الإجراءات والتدابير الرامية إلى تعزيز إنشاء وتوسيع الأنشطة:** تتمثل هذه المهمة في تبني وتطبيق الإجراءات والتدابير التي تهدف إلى تحفيز إنشاء المشاريع وتوسيع الأنشطة التجارية في مختلف القطاعات. تعتبر هذه الإجراءات جزءا من استراتيجية شاملة لدعم المقاولاتية وتشجيع المبادرات الاقتصادية من أجل تعزيز النمو الاقتصادي في البلاد، بما يعود بالنفع على القطاع الخاص وفرص العمل.

4- أدوار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA

لهذه الوكالة عدة أدوار وذلك نظرا للأهمية التي تكتسيها في مجال لدعم وتنمية المقاولاتية، ومن بين هذه الأدوار أنها:[1]

- ✓ تكلف من يقوم بإنجاز دراسات الجدوى بواسطة مكاتب الدراسات المتخصصة ولحساب الشباب ذوي المشاريع الاستثمارية؛

[1]- منشورات خاصة بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، منشورات 2023.

- ✓ تنظيم تدريبات لتعليم الشباب ذوي المشاريع وتجديد معارفهم وتكوينهم في تقنيات التسيير على أساس برامج خاصة يتم إعدادها مع الهياكل التكوينية؛
- ✓ تستعين بخبراء مكلفين بدراسة المشاريع ومعالجتها؛
- ✓ تطبق كل تدبير من شأنه أن يسمح برصد الموارد الخارجية المخصصة لتمويل إحداث نشاطات لصالح الشباب واستعمالها في الآجال المحددة وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

المطلب الثاني: ميكانيزمات وأساسيات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA:

تعتمد الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية على جملة من الميكانيزمات العملية التي تهدف إلى تجسيد مشاريع الشباب والمواطنين حاملي الأفكار، وذلك في إطار سياسة الدولة الرامية إلى ترقية المقاولاتية وتشجيع إنشاء المشاريع.

1- شروط الاستفادة من الهيئة:

من أجل أن يتم احتضان المشاريع لابد أن يتوفر حامل المشروع على مجموعة من الشروط، كما هناك مجموعة من الشروط في حالة توسيع مؤسسة مصغرة

أ- شروط الاستفادة من الهيئة في حالة انشاء مشروع انشائي:

لابد من توفر ما يلي:[1]

- ✓ أن يكون سن حامل المشروع يتراوح ما بين 18 و55 سنة؛
- ✓ أن يكون حامل المشروع ذو شهادة أو تأهيل مهني وأو له مهارات معرفية معترف بها بشهادة أو أي وثيقة مهنية أخرى + شهادة تكوين على مستوى مركز تطوير المقاولاتية؛
- ✓ أن يقدم حامل المشروع مساهمة شخصية مطابقة لأحد صيغ التمويل المختارة.
- ✓ ألا يكون حامل المشروع قد استفاد من إعانة لاستحداث نشاط ما من مختلف أجهزة الدعم.

ب- شروط الاستفادة من الهيئة في حالة توسيع مؤسسة مصغرة:

للاستفادة من توسيع المؤسسة المصغرة، يجب استيفاء الشروط الآتية:[2]

- ✓ تسديد نسبة 18% من القرض البنكي؛
- ✓ تسديد كامل القرض البنكي في حالة تغيير البنك أو طريقة التمويل من ثلاثي إلى ثنائي؛
- ✓ تسديد نسبة 18% من القرض بدون فائدة في حالة التمويل الثنائي؛
- ✓ تسديد مستحقات القرض بدون فائدة بانتظام؛
- ✓ تصريح بالوجود لإثبات 82 سنوات استغلال في المناطق العادية و89 سنوات في المناطق الخاصة)؛

[1] https://www.nesda.dz/ar/ar-home/, 17/04/2025, 19 :19.

[2]- منشورات خاصة بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، منشورات 2023.

- ✓ تقديم الحصائل الجبائية لمعرفة التطور الإيجابي للمؤسسة المصغرة.

2- مراحل مرافقة المشروع:

تقوم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بمرافقة المشاريع المقاولاتية وفقا للمراحل التالية:

أ- مرحلة الإنجاز:

يتم في إطارها تنفيذ عدة إجراءات منها ما يلي:[1]

- ✓ يجب التسجيل في المنصة الالكترونية للوكالة **La plate-forme**عبر الأنترنت بالدخول عبر الموقع ثم يتوجب على الشباب ذوي المشاريع عند استلام الدعوة"ANADE-inscription en ligne المرسلة لهم في الايميل الشخصي الذي تم التسجيل به في المنصة الالكترونية، التقرب من الفرع حسب المقر الاجتماعي للنشاط المعلن عنه في التسجيل الالكتروني رفقة الوثائق التالية لإنهاء عملية التسجيل مع المرافقين، الموكل إليهم مهمة استقبال هؤلاء الشباب والتكفل بانشغالاتهم :
- ✓ بطاقة التعريف البيومترية؛
- ✓ صورة شمسية؛
- ✓ بطاقة الإقامة؛
- ✓ الفاتورة الشكلية للعتاد المراد اقتناؤه + التأمين من جميع الأخطار؛
- ✓ الفاتورة الشكلية للعتاد المنقول في حالة الضرورة لذلك + التأمين من جميع الأخطار؛
- ✓ الفاتورة الشكلية للمواد الأولية، إن كانت هناك حاجة لها؛
- ✓ كشف تهيئة المحل في حالة وجود اشغال التهيئة للمحل؛
- ✓ دراسة للمشروع من طرف مكتب دراسات (في حالة التمويل الذاتي)؛
- ✓ المؤهل أو الخبرة (حسب طبيعة النشاط) .

ملاحظة: الايميل الشخصي لصاحب المشروع إلزامي، من أجل متابعة عملية التسجيل الالكتروني في المنصة ومنه إدراج كلمة السر الخاصة من طرف صاحب المشروع، لتأكيد عملية التسجيل وبعدها تحميل الملف على النظام المعلوماتي Siege 3 المعمول به بالوكالة من أجل إتمام بقية مراحل إنشاء المؤسسة المصغرة.

- ✓ يعد الملف من أجل عرضه على لجنة انتقاء، اعتماد، وتمويل المشاريع؛
- ✓ تسليم شهادة التأمينبعد الموافقة عليه من قبل اللجنة.

وفي حالة نوع التمويل الثلاثييتبع الملف المراحل الآتي:

- ✓ القيام بالدراسة التقنو –اقتصادية؛
- ✓ إيداع الملف لدى البنك من قبل الوكالةثم استلام الموافقة البنكية.

[1]- خليدة طالبي، **دور مبادئ حوكمة في تحقيق المقاربة الاقتصادية لانشاء المؤسسات المصغرة-دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية-ورقلة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص إدارة أعمال، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2024/2023، ص ص 44-45.

هاته الإجراءات تخص كل أنواع التمويل:

- ✓ السجل التجاري؛
- ✓ رخصة أو مقرر (المهن الحرة، المهن المقننة)؛
- ✓ بطاقة فلاح/مربي؛
- ✓ بطاقة حرفي؛
- ✓ فتح حساب بنكي لدفع المساهمة الشخصية؛
- ✓ معاينة المحل من قبل اطار قانوني للشركة، استخراج محضر المعاينة في حالة تسجيل أي تحفظات؛
- ✓ التحصل على شهادة الانخراط في صندوق ضمان القروض في حالة التمويل الثلاثي؛
- ✓ استخراج قرار منح الامتيازات الجبائية لمرحلة الانشاء من طرف مصالح الوكالة بعد التوقيع على الاتفاقية المبرمة بين الشباب والوكالة والسندات لأمر للقرض بدون فائدة؛
- ✓ دفع قيمة القرض بدون فائدة وفقا لما ورد في هيكل التمويل الخاص بالمؤسسة المصغرة والممنوح من قبل الوكالة الوطنية لدعم ةتنمية المقاولاتية للحساب البنكي الخاص بالمؤسسة المصغرة؛
- ✓ سحب الصك من طرف الشباب أصحاب المشروع من أجل دفع قيمة الاشتراك في صندوق ضمان القروض في حالة التمويل الثلاثي؛
- ✓ سحب الصكوك البنكية من طرف الشباب أصحاب المشاريع بنسبة 100% و90% لفائدة الموردين لاقتناء العتاد والتجهيزات الواجب حيازتها وفقا لقرار منح الامتيازات الجبائية في مرحلة الانشاء بعد أن يتم إيداع الملفات الخاصة لكل صك وفقا لما ورد في دليل الإجراءات والتعليمات الخاصة بالوكالة؛
- ✓ سحب الصكوك البنكية من طرف الشباب أصحاب المشاريع الخاصة ب: المواد الأولية، التأمين على العتاد المقتنى في اطار جهاز الوكالة لدعم وتنمية المقاولاتية، دفع حقوق الموثق الذي حرر عقد الرهون للقروض الخاصة بالبنك والوكالة، دفع حقوق المحضر القضائي، دفع حقوق المستخدمين.

ب- مرحلة الاستغلال:

يتم في اطارها تسليم الوثائق البيانية لانجاز المشروع لمصالح الوكالة:[1]

- ✓ الفواتير النهائية للعتاد المقتنى؛
- ✓ الفواتير النهائية للتأمين على العتاد المقتنى؛
- ✓ وثيقة التعاقد مع شركة التأمين لضمان تعويض كل من البنك في الصف الأول والوكالة في الصف الثاني؛
- ✓ وثائق رهن العتاد المقتنى؛
- ✓ محضر وجود للعتاد المقتنى من قبل مصالح الضرائب؛

[1]- خليدة طالبي، المرجع السابق، ص 45.

- ✓ تحرير محضر معاينة لانطلاق النشاط من طرف الوكالة؛
- ✓ تسليم قرار منح الامتيازات الجبائية لمرحلة الاستغلال من طرف الوكالة.

ج- مرحلة التوسعة:

يحضر صاحب المشروع ما يلي:[1]

- ✓ شهادة من قبل مصالح الضرائب تثبت استهلاكه لفترة الاستغلال؛
- ✓ شهادة من قبل مصالح البنك توضح نسبة تسديد القرض البنكي في حالة التمويل الثلاثي؛
- ✓ شهادة من قبل مصالح الوكالة توضح نسبة تسديد القرض بدون فائدة في حالة التمويل الثنائي؛
- ✓ الميزانيات المحاسبية لثلاث السنوات الأخيرة؛
- ✓ شهادة النشاط مدرج عليها قيمة رقم الأعمال لثلاث سنوات الأخيرة بالإضافة إلى قيمة الأرباح ان وجدت؛
- ✓ يعرض الملف على لجنة انتقاء؛
- ✓ تسليم شهادة المطابقة بعد الموافقة عليه.

3- الامتيازات الجبائية في مرحلتي الإنشاء والتوسعة:

يستفاد المقاول من البعض من الامتيازات سواء خلال مرحلة انشائه للمشروع الانشائي أو خلال مرحلة التوسعة: [2]

أ- مرحلة الإنجاز:

- ✓ الإعفاء من حقوق نقل الملكية بمقابل مالي للاكتسابات العقارية الخاصة في إطار إنشاء نشاط صناعي؛
- ✓ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA) لمقتنيات التجهيزات والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار الخاص ب مرحلتي الإنشاء والتوسيع بالنسبة للنشاطات. الخاضعة للنظام الضريبي الحقيقي؛
- ✓ لا تستفيد السيارات السياحية من هذا التدبير إلا إذا كانت تشكل الأداة الرئيسية للنشاط؛
- ✓ تطبيق نسبة مخفضة بـ 5% تخص الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة والداخلة مباشرة في إنجاز الاستثمار.

ب- مرحلة الاستغلال:

- ✓ الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات والبناءات الإضافية لمدة 03 سنوات، 06 سنوات أو 10 سنوات حسب موقع المشروع، ابتداء من تاريخ إتمامها؛

[1]- خليدة طالبي، مرجع نفسه، ص 46.

[2]- وثائق مقدمة من طرف وكالة ودعم وتنمية المقاولاتية.

- ✓ الإعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) أو حسب الحالة (IBS) أو (IRG)، لمدة 03 سنوات، 06 سنوات أو 10 سنوات، حسب وقع المشروع، ابتداء من تاريخ الاستغلال؛
- ✓ عند انتهاء فترة الإعفاء المذكورة أعلاه، يمكن تمديدها لسنتين (02) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة (03) عمال على الأقل لمدة غير محددة؛
- ✓ عدم احترام التعهد الخاص بخلق مناصب شغل يؤدي إلى سحب الامتيازات الممنوحة والمطالبة بالحقوق والرسوم الواجب دفعها.

4- أنماط وطرق تمويل المشاريع:

تقدم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ثلاثة صيغ من التمويل: التمويل الثلاثي، التمويل الثنائي والتمويل الذاتي، إضافة إلى هذه الصيغ الثلاثة، تقدم الوكالة أيضا الطريقة الجديدة للتمويل وهي طريقة التمويل الجماعي، وتمنح الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية حرية اختيار نوع التمويل المناسب، وفيما يلي تقديم لكافة الصيغ:

أ- التمويل الثلاثي:

تقدم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية صيغة التمويل الثلاثي، سأحاول ابراز معلومات أكثر عنه فيما يلي:[1]

- **تعريف التمويل الثلاثي:**

يعرف التمويل الثلاثي على أنه: نمط من أنماط التمويل الثلاثة التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لأجل تمويل المشاريع وتجسيدها.

- **أطراف التمويل الثلاثي:**

يشترك في هذه الصيغة التمويلية ثلاث أطراف:

- ✓ حامل فكرة المشروع؛
- ✓ الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية؛
- ✓ البنك.

- **نسب المساهمة:**

تختلف نسب المساهمة بالنسبة لحامل فكرة المشروع وكذلك نسبة مساهمة الوكالة في هذه الصيغة من التمويل حسب تغير بعض المعايير:

- ✓ وضعية الشاب أي الفئة التي ينتمي إليها فئة البطالين، فئة غير البطالين؛
- ✓ منطقة إنشاء المشروع مناطق الهضاب العليا، مناطق الجنوب، المناطق الأخرى العادية.

[1]- وثائق مقدمة من طرف وكالة ودعم وتنمية المقاولاتية.

التمويل الثلاثي				
الفئة	المنطقة	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة	البنك
البطالين والطلبة	كافة المناطق	%05	%25	%70
غير بطالين	مناطق الجنوب	%10	%20	%70
	مناطق الهضاب ومناطق خاصة	%12	%18	%70
	بقية المناطق	%15	%15	%70

جدول رقم12 : الهيكل المالي المعمول به في صيغة التمويل الثلاثي

يعكس جدول التمويل الثلاثي المعتمد في إطار دعم المشاريع الاستثمارية في الجزائر، سياسة مالية مرنة تستند إلى تقاسم التمويل بين ثلاثة أطراف رئيسية، وهي: صاحب المشروع (المساهمة الشخصية)، الدولة (من خلال قرض بدون فائدة)، والبنك (من خلال قرض بنكي تقليدي). وقد تم تصميم هذا النموذج التمويلي وفق مقاربة اجتماعية وجغرافية، تأخذ بعين الاعتبار الفئات الاجتماعية للمستفيدين وكذا المناطق الجغرافية المختلفة.

فيما يخص فئة البطالين والطلبة، وهي الفئة الأكثر هشاشة من حيث الوضعية المهنية، فقد خصصت لها الدولة شروطاً تمويلية تفضيلية بغض النظر عن المنطقة. إذ تقدر المساهمة الشخصية المطلوبة منهم بنسبة 5% فقط من تكلفة المشروع، في حين تتحمل الدولة 25% من التمويل في شكل قرض بدون فائدة، ويُستكمل المبلغ المتبقي، والمقدر بـ70%، عبر قرض بنكي. يعكس هذا التوجه إرادة واضحة لتشجيع هذه الفئة على ولوج عالم المقاولات وتقليل الحواجز المالية التي قد تعيق انطلاق مشاريعهم.

أما بالنسبة للفئة غير البطالة، فقد تم التمييز بينها على أساس المناطق الجغرافية، بما يتماشى مع مبدأ التمييز الإيجابي لصالح المناطق الأكثر هشاشة. ففي مناطق الجنوب، التي تعد من بين المناطق ذات الأولوية من حيث التنمية، حُددت المساهمة الشخصية بـ10% فقط، مع تخصيص قرض بدون فائدة بنسبة 20%. بينما في مناطق الهضاب العليا والمناطق الخاصة، ترتفع المساهمة الشخصية إلى 12%، ويُخفض القرض بدون فائدة إلى 18%. أما في بقية المناطق، فتصل المساهمة الشخصية إلى 15%، ويتراجع القرض بدون فائدة إلى 15% كذلك.

من خلال هذه التدرجات، يتضح أن نسبة التمويل البنكي تظل ثابتة عند 70% في جميع الحالات، بينما تتغير نسب المساهمة الشخصية والقرض بدون فائدة حسب الفئة والمنطقة. ويكشف هذا التوزيع عن حرص الدولة على تشجيع الاستثمار في المناطق الداخلية والجنوبية، وتقليص الفوارق الجهوية من خلال تسهيلات مالية تناسب الخصوصيات المحلية. كما أنه يعكس رؤية تنموية شاملة تهدف إلى تمكين الشباب والعاطلين عن العمل من خلق مشاريعهم الخاصة، مما يساهم في التخفيف من حدة البطالة وتحقيق التنمية الاقتصادية المحلية.

شكل رقم 01: مساهمة غير البطالين، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية والبنك في مناطق الجنوب وفي صيغة التمويل الثلاثي

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات جدول الهيكل المالي المعمول به في صيغة التمويل الثلاثي

يعرض الشكل البياني الدائري توزيعًا نسبيًا لمصادر الدعم التي يلجأ إليها البطالون والطلبة في مختلف المناطق، حيث تم تصنيفها إلى ثلاثة أنماط رئيسية: الدعم البنكي، القروض بدون فائدة، والمساعدة الشخصية.

تشير البيانات إلى أن الدعم البنكي يمثل النسبة الأكبر من إجمالي مصادر التمويل، حيث بلغت 70%، ما يعكس اعتمادًا كبيرًا على المؤسسات البنكية كمصدر رئيسي للحصول على التمويل. ويمكن تفسير هذا الاعتماد بعدة عوامل، من بينها توفر عروض تمويل موجهة خصيصًا لفئة الشباب والبطالين، وتسهيلات بنكية مصممة لتحفيز روح المبادرة الاقتصادية، خاصة في ظل السياسات العمومية الداعمة لريادة الأعمال والتشغيل الذاتي.

أما القروض بدون فائدة فقد شكلت نسبة 25%، وهي نسبة معتبرة تعكس وجود برامج دعم بديلة وميسّرة، غالبًا ما تكون ناتجة عن مبادرات حكومية أو مؤسسات دعم التشغيل، مثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) أو آليات مماثلة، مما يشير إلى وعي نسبي بهذه الآليات واستفادة شرائح معينة منها.

في المقابل، لا تتعدى نسبة المساعدة الشخصية حدود 5%، وهي نسبة ضئيلة تشير إلى محدودية الدعم الاجتماعي أو الأسري، إما بسبب ضعف الإمكانيات المادية للوسط العائلي، أو نتيجة تغير في البنية الاجتماعية يجعل الأفراد أكثر ميلاً للاعتماد على مؤسسات رسمية بدل الروابط الاجتماعية التقليدية.

تعكس هذه البيانات توجّه الأفراد، لاسيما البطالين والطلبة، نحو المصادر الرسمية والمؤسساتية في البحث عن الدعم المالي، مع تراجع نسبي للآليات التقليدية، مما يبرز أهمية تعزيز السياسات البنكية والاجتماعية بما يضمن استجابة فعالة لحاجيات هذه الفئات، سواء من حيث التمويل أو الإرشاد والتوجيه المهني.

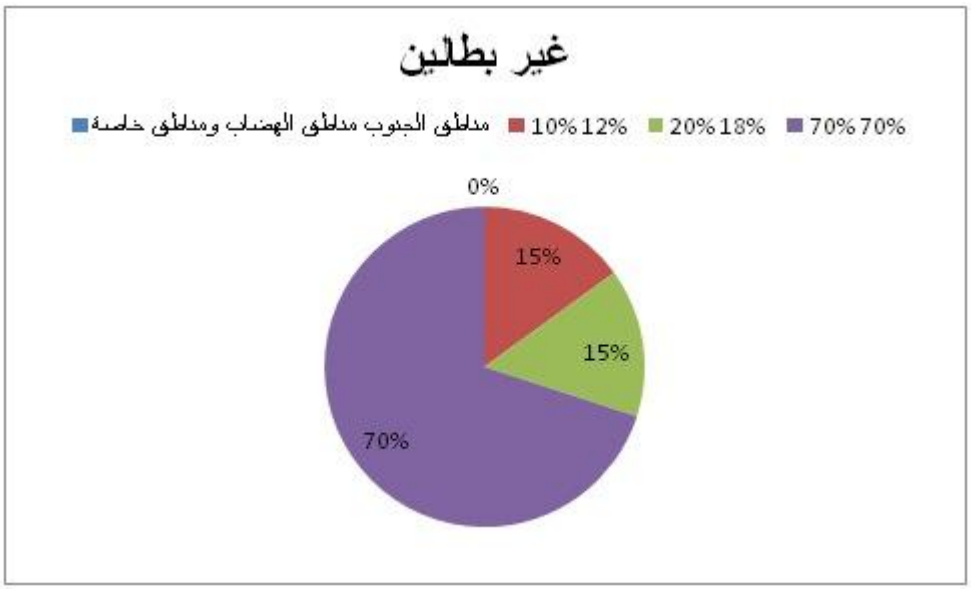

شكل رقم 02: مساهمة غير البطالين، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية والبنك في مناطق الجنوب وفي صيغة التمويل الثلاثي

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات جدول الهيكل المالي المعمول به في صيغة التمويل الثلاثي

يعكس الشكل البياني موضوع الدراسة توزيع نسب المساهمة في آلية التمويل الثلاثي للمشاريع المقاولاتية، والتي تشمل ثلاث جهات فاعلة: غير البطالين (حاملو المشاريع)، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، والبنك. وقد جاءت النسب كما يلي: 15% مساهمة شخصية من طرف غير البطالين، 15% من طرف الوكالة، و70% مساهمة من طرف البنك.

أولاً: ضعف المساهمة الذاتية لغير البطالين (15%):

تشير هذه النسبة المحدودة إلى العجز المالي الواضح لدى فئة الشباب غير البطالين، وهو ما يبرر لجوء السياسات العمومية إلى تطوير صيغ تمويل بديلة تُمكن هذه الفئة من الانخراط في النشاط الاقتصادي دون الحاجة إلى رأسمال أولي كبير. هذا الضعف يُعد مؤشراً على الحاجة إلى آليات دعم فعّالة وتوجيه مناسب لضمان التمكين الاقتصادي الحقيقي لهذه الفئة. كما أن ضعف المساهمة الذاتية قد يُفقد صاحب المشروع جزءاً من روح المبادرة والمخاطرة الضرورية في العمل المقاولاتي، وهو ما يفرض على الجهات الداعمة تعزيز برامج التكوين والتحفيز على روح المقاولة.

ثانياً: المساهمة الموازية للوكالة (15%):

تعكس هذه المساهمة المتساوية مع المساهمة الشخصية سياسة الدولة الجزائرية القائمة على دعم المبادرات الفردية عبر شراكة تكافؤية، بحيث تساهم الوكالة بنفس القدر الذي يتحمّله صاحب المشروع. هذه الآلية تحمل دلالة واضحة على رغبة الدولة في تخفيف العبء المالي عن الشباب مع الحفاظ على الحد الأدنى من المسؤولية المالية لديهم. من الناحية النظرية، يمكن اعتبار هذه السياسة امتداداً لمقاربات الدولة الاجتماعية التي تقوم على التدخل المباشر لتقليص الفوارق وتوسيع قاعدة النشاط المقاولاتي.

ثالثاً: الدور المحوري للبنك (70%):

تُبرز نسبة 70% التي يساهم بها البنك في التمويل الوزن الكبير لهذا الفاعل المالي ضمن المنظومة. هذه النسبة العالية قد تعكس وجود ضمانات مؤسساتية قوية تقدّمها الوكالة والبنك المركزي لتقليل مخاطر التمويل، وتشجيع المؤسسات البنكية على الانخراط في تمويل مشاريع المقاولين الجدد. إلا أن هذه النسبة المرتفعة من التمويل البنكي تطرح أيضاً إشكاليات تتعلق بالجدوى الاقتصادية والقدرة على السداد في حال فشل المشاريع، وهو ما يستوجب وضع آليات للرقابة والمرافقة المستمرة، وتقييم المخاطر بصورة منهجية.

خلاصة تحليلية:

يوضح الشكل المدروس بنية تمويل غير متوازنة من حيث النسب، لكنها مدروسة من حيث الدور:

- إذ يتحمل البنك العبء الأكبر نظراً لقدرته التمويلية،
- في حين توفّر الوكالة دعماً تشجيعياً يعادل المساهمة الذاتية للمبادر،
- أما غير البطالين، فتقتصر مساهمتهم على الحد الأدنى المطلوب لضمان الجدية وتحقيق نوع من التوازن في المخاطرة.

ب- التمويل الثنائي:

ينقسم على طرفين كما يلي: [1]

- ✓ أين يقدم حامل المشروع مساهمة شخصية نسبة 50% من المبلغ الإجمالي (قيمة الاستثمار)؛
- ✓ تقدم الوكالة كمساهمة في المشروع نسبة 50% من المبلغ الإجمالي (قيمة الاستثمار).

مستويات الاستثمار	قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة	المساهمة الشخصية
المستوى	**من 1 دج إلى 10 مليون دج**	**50%**	**50%**

جدول رقم 13: الهيكل المالي المعمول به في صيغة التمويل الثنائي

المصدر: وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

يتناول الجدول مستويات الاستثمار التي تتراوح قيمتها بين 1 دينار جزائري و10 ملايين دينار جزائري، مع توضيح كيفية توزيع مصادر التمويل بين القرض بدون فائدة والمساهمة الشخصية من طرف المستثمر.

في هذا المستوى، يُمول المشروع بنسبة 50% عن طريق قرض بدون فوائد، وهو ما يُعتبر دعماً مباشراً من الدولة أو من الأجهزة الممولة للمشاريع الصغيرة. هذا النوع من القروض يُعد من الآليات المحفزة على الاستثمار، حيث يُقلل الأعباء المالية عن المستثمر في مرحلة الانطلاق، ويُسهم في تشجيع فئة واسعة من الشباب أو أصحاب الدخل المحدود على إنشاء مشاريعهم الخاصة.

أما النسبة المتبقية، أي 50%، فيجب أن يُوفرها المستثمر من ماله الخاص. وتشترط هذه المساهمة الشخصية لضمان جدية صاحب المشروع وحرصه على إنجاحه، كما تعكس قدرته على تحمل جزء من

[1]- وثائق مقدمة من طرف وكالة ودعم وتنمية المقاولاتية.

المخاطر المالية المرتبطة بالاستثمار. هذه المعادلة التمويلية تعكس توجهات الدولة نحو تشجيع روح المقاولاتية مع الحفاظ على التوازن بين الدعم العمومي والمسؤولية الفردية.

بوجه عام، يُظهر هذا النموذج حرص الدولة على دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، خاصة في المراحل الأولى من الإنشاء، وذلك من خلال تسهيلات مالية تساعد على تجاوز الحواجز الأولية دون تحميل المستثمر عبء فوائد مالية قد تؤثر على استمرارية المشروع.

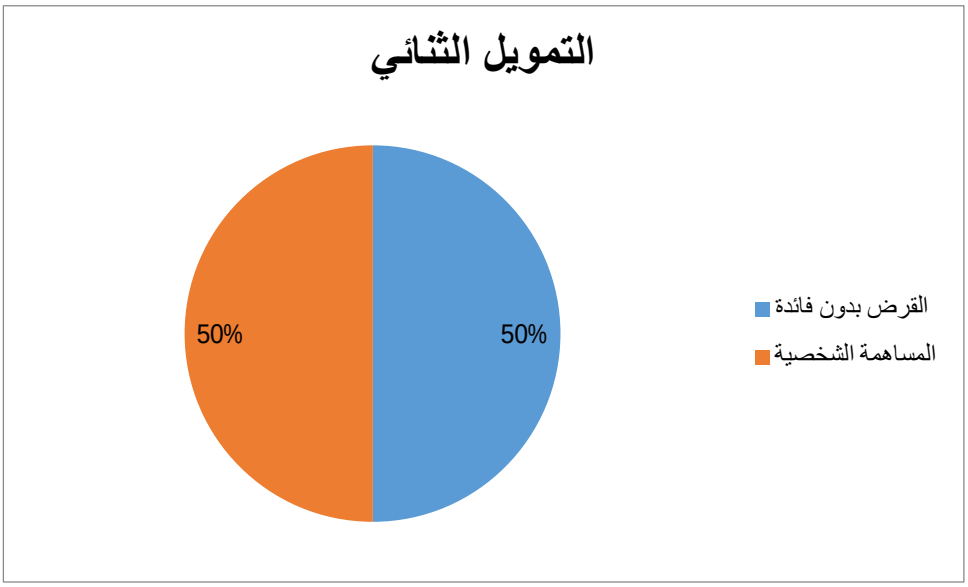

شكل رقم03: نسب المساهمة في صيغة التمويل الثنائي

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات جدول الهيكل المالي المعمول به في صيغة التمويل الثنائي

ج- التمويل الذاتي:

يشكّل المرسوم التنفيذي رقم 18-191 المؤرخ في 22 يوليو 2018 محطة مهمة في تطور آليات دعم المقاولاتية في الجزائر، حيث أُدرجت صيغة جديدة تمكّن حامل المشروع من إنشاء مؤسسة مصغرة بتمويل ذاتي كلي (100%) من أمواله الخاصة، وذلك خارج الصيغة التقليدية للتمويل الثلاثي. وقد تم تعديل المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 03-290 لسنة 2003 بإضافة مادة 3 مكرر تُجيز ذلك.

1. الإطار القانوني الجديد: تنويع صيغ التمويل:

يندرج هذا التعديل ضمن سياسة الدولة الرامية إلى تنويع صيغ الدعم والمرافقة، حيث لم يعد تمويل المشروع مقصوراً على التمويل الثلاثي الكلاسيكي (مساهمة شخصية + مساهمة الوكالة + قرض بنكي)، بل أصبح من الممكن لحامل المشروع أن يتحمّل بمفرده كامل تكاليف الاستثمار، مع الاحتفاظ بحقه في الاستفادة من جملة من الامتيازات غير المالية المرتبطة بجهاز دعم إنشاء المؤسسات المصغرة، مثل:

الامتيازات الجبائية وشبه الجبائية، المرافقة والتكوين، تسهيلات في العقار الصناعي أو التجاري،الأولوية في الصفقات العمومية المصغرة.

2. فلسفة التعديل: تشجيع روح المقاولة والاستقلالية:

ينطوي هذا التعديل على بعد تحفيزي مهم، إذ يفتح المجال أمام فئة من الشباب الذين يتوفرون على رأسمال كافٍ ولا يرغبون في الالتزام بقروض بنكية، أو يفضّلون الاستقلالية المالية الكاملة. كما أنه يُظهر توجّه السياسات العمومية نحو توفير بيئة تشريعية مرنة تراعي الفوارق بين فئات الشباب المقاول.

3. الاستثناء الوحيد: القروض الإضافية غير المكافأة:

رغم أن هؤلاء الشباب يستفيدون من نفس الامتيازات التي يتمتع بها من اختاروا التمويل الثلاثي، إلا أن القانون استثناهم من الحصول على القروض الإضافية غير المكافأة، وهو ما يمكن فهمه من منطلق أن من يملك القدرة على تمويل مشروعه ذاتيًا، لا يعدّ في حاجة إلى دعم مالي إضافي. لكن هذا قد يُثير تساؤلات حول عدالة التوزيع ومدى قدرة النظام على مرافقة هؤلاء عند مواجهة صعوبات لاحقة.

خلاصة تحليلية

إن إدراج صيغة التمويل الذاتي الكامل ضمن منظومة دعم المقاولاتية يمثل تطورًا مهمًا في التشريع الجزائري، يعكس مرونة الجهاز وتكيفه مع متغيرات الواقع الاقتصادي. كما يفتح المجال أمام الفاعلين الاقتصاديين الشباب لخلق مشاريع خاصة باستقلالية كاملة، مع الحفاظ على المزايا المؤسساتية والتنظيمية، مما يعزز مفهوم التمكين الاقتصادي المبني على روح المبادرة والمغامرة المسؤولة.

مستويات الاستثمار	قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية
المستوى	من 01 دج إلى 10000000.00	%100

جدول رقم 14: الهيكل المالي المعمول به في صيغة التمويل الذاتي

المصدر: وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

يُشير الجدول المعروض إلى أحد مستويات الاستثمار وفقًا لقيمة المشروع والمساهمة الشخصية المطلوبة من المستثمر. في هذا السياق، يتم تحديد المستوى الأول من الاستثمار بقيمة تتراوح ما بين 1 دينار جزائري إلى 10,000,000 دج. ويُعتبر هذا المستوى من الاستثمارات الصغيرة، التي غالبًا ما تكون في بدايات المشاريع أو المبادرات الفردية.

من أبرز ما يميّز هذا المستوى أن المساهمة الشخصية للمستثمر تبلغ 100%، أي أن صاحب المشروع مطالب بتمويل الاستثمار كاملاً من موارده الخاصة، دون الاعتماد على أي تمويل خارجي، سواء من البنوك أو من برامج الدعم الحكومية.

هذا النوع من الاستثمار يُستهدف به عادةً الأفراد الذين يملكون رؤوس أموال محدودة ولكن لديهم رغبة في إنشاء مشاريع صغيرة أو متناهية الصغر. كما يُظهر التوجه نحو تشجيع روح المبادرة الفردية والاعتماد على الإمكانيات الذاتية، وهو ما يعكس سياسة تحفيز ريادة الأعمال الصغيرة دون تحميل الدولة أو المؤسسات المالية عبء التمويل في هذه المرحلة.

ومع ذلك، فإن غياب أي شكل من أشكال التمويل أو الدعم قد يُمثّل تحديًا أمام بعض المستثمرين، خصوصًا من ذوي الدخل المحدود، ما قد يحدّ من قدرتهم على الدخول إلى عالم الاستثمار، أو قد يدفعهم للبحث عن شراكات أو مصادر تمويل غير رسمية.

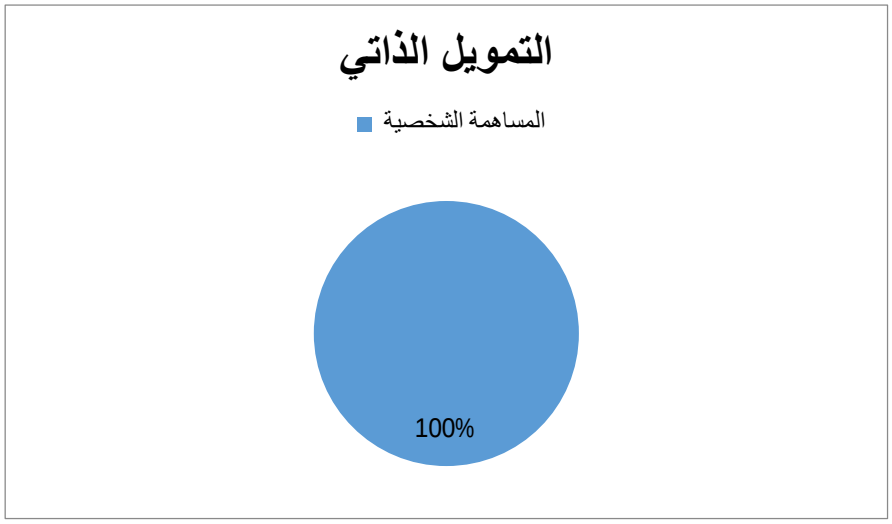

شكل رقم 04: الهيكل المالي المعمول به في صيغة التمويل الذاتي

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات جدول الهيكل المالي المعمول به في صيغة التمويل الذاتي

من خلال الشكل رقم (3)، يتضح أن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية تقدم خيار التمويل الذاتي بنسبة 100% لفائدة المقاول، وهو ما يعكس توجهاً واضحاً نحو تشجيع روح المبادرة الفردية والاستقلالية في تمويل وإنشاء المشاريع. هذا النموذج من الدعم يختلف عن التمويل المشترك أو المدعوم جزئياً، حيث يعتمد كلياً على قدرة المقاول على تعبئة الموارد المالية اللازمة لتأسيس مشروعه دون مساهمة مالية مباشرة من الوكالة.

إن هذا التوجه يحمل دلالات متعددة على المستويين الاقتصادي والسياساتي. فمن جهة، يشير إلى اعتماد الوكالة لمقاربة تقوم على تحفيز روح المقاولة الذاتية، باعتبارها آلية لتعزيز المسؤولية الفردية وتحفيز المقاولين الجادين القادرين على تحمل المخاطر وتسيير مواردهم بكفاءة. ومن جهة أخرى، يساهم هذا النموذج في ترشيد النفقات العمومية، من خلال تقليص الاعتماد على التمويلات المباشرة والانتقال إلى دور أكثر توجيهًا ومرافقة.

غير أن خيار التمويل الذاتي بنسبة 100% يطرح في المقابل عدداً من التحديات. إذ قد يُقصي شريحة واسعة من الشباب الذين يمتلكون أفكارًا مبتكرة لكنهم يفتقرون إلى رأس المال اللازم لبدء مشاريعهم. كما أن هذا النوع من التمويل قد يحصر طبيعة المشاريع في تلك التي لا تتطلب موارد مالية كبيرة، وهو ما يحد من تنوع المبادرات المقاولاتية. فضلاً عن ذلك، فإن غياب دعم مالي مباشر قد يزيد من هشاشة المؤسسات الجديدة في مراحلها الأولى، خاصة في بيئة اقتصادية تتسم بالمخاطر ونقص آليات التمويل البديل.

من هذا المنطلق، فإن تقييم فعالية هذا النموذج من الدعم يقتضي إجراء دراسات ميدانية معمقة تركز على مدى تأثير خيار التمويل الذاتي على استمرارية ونجاح المؤسسات المصغرة. كما ينبغي التفكير في صيغ تمويل

بديلة، كالدعم الجزئي المرتبط بالأداء أو التمويل التشاركي، بما يحقق توازناً بين تشجيع الاستقلالية وضمان عدالة الولوج إلى الموارد.

- **مدة تسديد القروض:**

تمنح الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مدة لتسديد القرض، وذلك ما يوضحه الجدول التالي:

المدة / أنواع التمويل	مدة التأجيل لتسديد القرض	مدة تسديد القرض البنكي	مدة تسديد القرض غير المكافىء
التمويل الثلاثي	18 شهرا	05 سنوات	05 سنوات (بعد انقضاء فترة تسديد القرض البنكي)
التمويل الثنائي	12 شهرا		05 سنوات

جدول رقم 15: مدة تسديد القرض في صيغة التمويل الثلاثي والثنائي

المصدر: وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

بالاعتماد على الجدول المذكور، يمكن تحليل أنواع التمويل من حيث مدد التأجيل والتسديد وفقًا لما يلي:

1. التمويل الثلاثي:

يتميز هذا النوع من التمويل بمنح فترة تأجيل لتسديد القرض تصل إلى 18 شهراً، وهي مدة مناسبة تتيح للمستفيدين من المشروع وقتاً كافياً للانطلاق وتحقيق أولى العائدات دون تحمل أعباء مالية مباشرة في البداية.

بعد انتهاء فترة التأجيل، يتم تسديد القرض البنكي على مدار خمس (05) سنوات، وهي مدة معقولة لتوزيع عبء السداد وتقليل الضغط المالي على المستفيد.

علاوة على ذلك، يبدأ تسديد القرض غير المكافىء فقط بعد انتهاء فترة تسديد القرض البنكي، ويمتد أيضاً لـ خمس (05) سنوات، مما يمنح المستفيد هامشاً زمنياً إضافياً لضمان استقرار المشروع قبل البدء في سداد هذا النوع من التمويل.

2. التمويل الثنائي:

يقدم هذا النوع من التمويل مدة تأجيل أقصر نسبياً تقدر بـ 12 شهراً، ما يعني أن فترة السماح أقل من التمويل الثلاثي، وقد يشكل هذا تحدياً للمستفيدين الذين يحتاجون وقتاً أطول لتثبيت مشروعهم في السوق.

أما مدة تسديد القرض البنكي فهي مماثلة للتمويل الثلاثي وتقدر بـ خمس (05) سنوات، مما يضمن نوعاً من الاستقرار في التزامات الدفع.

لكن يلاحظ غياب القرض غير المكافىء في هذا النوع من التمويل، ما يعني أن الأعباء المالية تقتصر على القرض البنكي فقط، وقد يعتبر هذا ميزة للمشاريع التي تسعى لتقليل المديونية الإجمالية.

خلاصة تحليلية:

يُظهر هذا الجدول اختلافاً واضحاً في شروط التمويل بين النمطين الثلاثي والثنائي. التمويل الثلاثي يبدو أكثر مرونة من حيث مدد التأجيل والسداد، وهو مناسب أكثر للمشاريع التي تتطلب وقتاً أطول للنمو وتحقيق أرباح. أما التمويل الثنائي فيمتاز ببساطته وسرعة بدء تسديد القروض، ما يجعله ملائماً للمشاريع ذات الإطلاق السريع والدورة المالية القصيرة.

- **مدة التأجيل لسداد القرض:**

✓ **في التمويل الثلاثي:** مدة التأجيل تصل إلى 18 شهرا، وهي فترة تمنح لصاحب المشروع قبل أن يبدأ في تسديد القرض، مما يمنحه وقتا كافيا لإطلاق النشاط وتحقيق بعض المداخيل؛

✓ **في التمويل الثنائي:** مدة التأجيل أقصر، وهي 12 شهرا فقط.

- **مدة تسديد القرض البنكي:**

في كلا النوعين من التمويل: 5 سنوات، وهي فترة كافية نسبيا لتوزيع التسديد دون وجود ضغط مالي كبير على صاحب المشروع.

- **مدة تسديد القرض غير المكافئ (بعد فترة السداد البنكي):**

✓ **التمويل الثلاثي:** هناك 5 سنوات إضافية لتسديد هذا الجزء من التمويل، الذي غالبا ما يكون دعما مباشرا من الوكالة؛

✓ **التمويل الثنائي:** لا توجد فترة إضافية منفصلة مذكورة، ما يشير إلى أن التمويل لا يتضمن قرضا غير مكافئ أو أن التسديد يتم ضمن نفس الفترة الإجمالية.

- **الإعانات المالية:**

تقدم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية اعانات مالية في شكل:[1]

✓ **قرض غير مكافئ :**

تمنح الوكالة قرض غير مكافئ لحاملي المشاريع والذي تتراوح نسبته بين 15 % و50% حسب صيغة التمويل والمنطقة التي ينجز فيها المشروع ووضعية صاحب المشروع.

✓ **قرض إضافي غير مكافئ لكراء محل:**

عند الضرورة يمكن لحاملي المشاريع الإستفادة من قرض إضافي غير مكافئ تصل قيمته إلى 500.000 دج للتكفل بإيجار المحل أو مكان الرسو على مستوى الموانئ المخصص لإحداث أنشطة إنتاج السلع والخدمات باستثناء الأنشطة غير المقيمة ويمنح هذا القرض عندما يلجأ حاملي المشاريع إلى التمويل البنكي في مرحلة إحداث النشاطات.

✓ **قرض إضافي غير مكافئ للاستغلال:**

[1]- وثائق مقدمة من طرف وكالة ودعم وتنمية المقاولاتية.

يمكن لحاملي المشاريع الإستفادة من قرض إضافي غير مكافئ للاستغلال بصفة استثنائية تصل قيمته إلى مليون دينار 1000000 دج.

- ✓ **تخفيض نسبة الفوائد البنكية:**

تخفيض في نسب فائدة قروض الاستثمارات الخاصة بإحداث أو توسيع الأنشطة التي تمنحها إياهم البنوك بنسبة 100%.

المبحث الثاني: الدراسة الميدانية الإستكشافية:

يقوم صاحب المشروع قبل وأثناء انضمامه للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بمجموعة من الدراسات التي تمكنه من تحديد خطة ومسار وكذا جدوى المشروع، سأحاول ابراز هذه الدراسات انطلاقا

المطلب الأول: دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع:

يقوم صاحب المشروع بإعداد جدوى اقتصادية للمشروع المراد إنجازه، وذلك بهدف تحديد العديد من النقاط الأساسية من بينها: التكلفة، الربحية، عمر المشروع،...الخ وتنقسم دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع إلى دراسة جدوى مبدئية ودراسة جدوى تفصيلية.

الفرع الأول: تعريف دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع:

إن دراسة الاقتصادية يعد المصطلح الأكثر شيوعا في الاستخدام والتي يمكن توصيفها بأنها أسلوب أو منهج أو طريقة منظمة لتقرير مدى صلاحية المشروع موضع الدراسة من عدمه، أي مدى امكانية تحقيق مشروع معين لأهدافه المرجوة، وبناءا على دلك تصبح دراسة الجدوى أسلوبا علميا للكشف عن احتمالات نجاح أو فشل الأفكار الاستثمارية.[1]

تعرفدراسات الجدوى الاقتصادية بأنها: "ما هي إلا بمثابة دراسات شاملة لكافة المشروعات المقترحة، وصولا إلى اختيار البديل الأفضل الذي يضمن تحقيق الأهداف".[2]

كما تعرف أيضا على أنها: "عملية لجمع المعلومات عن مشروع مقترح ومن ثم تحليلها لمعرفة امكانية التنفيذ، وتقليل المخاطر وربحية المشروع، وبالتالي يجب معرفة مدى نجاح هذا المشروع أو خسارته مقارنة بالسوق المحلي واحتياجاته".[3]

دراسة الجدوى هي: "تحليل متعمق لتقييم جدوى المشروع. إنه يجعل من الممكن تحديد ما إذا كان المشروع مجديا ومربحا وما إذا كان يلبي الأهداف المحددة".[4]

1- طلال كداوي، **تقييم القرارات الاستثمارية**، الطبعة الثانية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 25.

2- نادي مفيدة وآخرون، **أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في المشاريع الاستثمارية السياحية المركز الجامعي غليزان**، ص 04.

3- كاظم جاسم العيساوي، **دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، تحليل نظري وتطبيقي**، الطبعة الثانية، دار المناهج للنشر والتوزيع، د ب، 2005، ص 40.

4- وثائق مقدمة من طرف وكالة ودعم وتنمية المقاولاتية.

يتم تحديد ما يلي:[1]

- ✓ ما هي أهداف المشروع؟
- ✓ **المنتجات / الخدمات:** ما الذي سيتم إنتاجه أو تقديمه؟
- ✓ **السوق المستهدف:** من هم العملاء المستهدفون؟
- ✓ **السوق المحتمل:** من هم العملاء المحتملون؟
- ✓ **الشراكات:** هل هناك أي شراكات ممكنة؟
- ✓ **دراسة المنافسين:** من هم المنافسون المباشرون وغير المباشرون؟
- ✓ **تحليل SWOT:** نقاط القوة والضعف، الفرص وتهديدات السوق؟
- ✓ **اتجاهات السوق:** ما هي اتجاهات السوق؟
- ✓ **حجم السوق:** ما هي إمكانات السوق؟
- ✓ **الموارد البشرية:** ما هي الاحتياجات من الموارد البشرية؟
- ✓ **العمليات:** كيف سيتم تنفيذ الأنشطة؟
- ✓ **التكنولوجيا:** ما هي الأدوات والتقنيات التي سيتم استخدامها؟
- ✓ **الموقع:** أين سيقع المشروع؟
- ✓ **تحديد المخاطر:** ما هي المخاطر المحتملة؟
- ✓ **تقييم الأثر:** ما هو الأثر المحتمل لكل خطر؟
- ✓ **إجراءات التخفيف من المخاطر:** ما هي الخطوات التي يجب اتخاذها لتقليل المخاطر؟
- ✓ **ملخص النتائج:** ملخص النتائج الرئيسية للدراسة؛
- ✓ **الملاحظات الختامية والاستنتاج (الاستنتاجات):** توصيات بشأن المضي قدما في المشروع أم لا.

الفرع الثاني: مراحل دراسة الجدوى الاقتصادية:

تنقسم دراسة الجدوى الاقتصادية إلى مرحلتين رئيسيتين هما: دراسة الجدوى التمهيدية أو المبدئية ودراسة الجدوى التفصيلية وهي مبينة كما يلي:

أولا: دراسة الجدوى المبدئية (التمهيدية):

إن مشروع كان في الأصل مجرد فكرة تم تجسيدها على أرض الواقع، ومن ثم اذ كانت هذه الفكرة ذات أثر اقتصادي قابلة للتنفيذ على ضوء المعطيات التي يتم جمعها فيلجأ صاحب المشروع عندها لعمل دراسة ميدانية. ويلاحظ أن دراسة الجدوى المبدئية أنها يجب أن تتم بدقة وبقدر كبير من الخبرات العلمية والعملية لأن الهدف

[1]- وثائق مقدمة من طرف وكالة ودعم وتنمية المقاولاتية.

الرئيسي منها هو صنع القرار الخاص بالدخول في المرحلة الثانية وهي مرحلة دراسة الجدوى التفصيلية للمشروع، إلى جانب ما تسفر عنها من نتائج أخرى مثل تقدير مبدئي للاستثمار والتكاليف بنا فيها تفاصيل تكاليف دراسة الجدوى التفصيلية، وتحديد المشاكل التي يمكن أن تواجه المشروع أنواع المخاطر وكيفية التغلب عليها.[1]

وتهدف هذه الدراسة إلى:[2]

- تبرير القيام بدراسة تفصيلية للجدوى؛
- تقدير تكاليف اعداد الدراسة التفصيلية؛
- تحديد الأمور التي تحتاج إلى اهتمام أكبر في الدراسة التفصيلية.

ثانيا: دراسة الجدوى التفصيلية:

تضم هذه الدراسة مجموعة من الدراسات يتم فيها جمع البيانات والمعلومات اللازمة لتقييم المشروعات الاستثمارية على مختلف أنواعها، وكذلك يتم فيها دراستها، فحصها وتقويمها بهدف معرفة جدوى الاستثمار فيها ومدى امكانية نجاحها واستمرارها ونموها ومن ثم خروجها إلى حيز التنفيذ هذه الدراسات تتمثل في:

1-الدراسة القانونية للمشروع:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على موقف الدولة من المشروع وتحديد نوع التسهيلات والقيود القانونية، ومن ثم تحديد إمكانية تنفيذ هذا المشروع من عدمها وتحديد شكله القانوني والمزايا التي يمكن أن يتحصل.[3]

1-1-دراسة الجدوى الفنية للمشروع:

إن لدراسة الجدوى الفنية أهمية كبيرة حيث تنحصر مهمتها في اختيار البدائل الفنية المختلفة التي يحتاجها المشروع المقترح وما أكثر تلك الحاجات، فهي تساعد على تفحص الآثار المتوقعة للبدائل الفنية المختلفة، سواء ما يتعلق منها بالتكنولوجيا، بدائل الإنتاج، البدائل في أساليب الإنتاج، البدائل في البنى التحتية، في المواقع ... إلخ، وهذا يعني أن الدراسة الفنية للمشروع المقترح يمكن أن تكون بمثابة أداة تساعد في الحكم على مدى توافر المستلزمات الفنية لنجاح المشروع.[4]

1-2-الدراسة التسويقية:

1- شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام، **دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشاريع الاستثمارية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 36.

2- محمد سعيد عبد الهادي، **الإدارة المالية**، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص187.

3- زغدار أحمد، نمرى نصر الدين، **دور وأهمية الموازنة الاستثمارية في إنجاح المشروع الاستثماري**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، ال عدد 02، ال مجلد 13، جامعة الجزائر 03، 2003، ص 119.

4- كاظم جاسم العيساوي، مرجع سابق، ص ص 48، 49.

تعتمد على تقنيات دراسة السوق وبحوث التسويق، وتتضمن ما يلي:[1]

- جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بتحليل العرض والطلب؛
- دراسة العوامل المحددة للعرض والطلب؛
- التنبؤ بالطلب المرتقب على منتجات المشروع؛
- تحديد الفجوة التسويقية المتاحة، وتقدير الحصة السوقية للمشروع؛
- تحديد معالم السياسة التسويقية.

1-3-الدراسة المالية:

تهدف إلى ترجمة نتائج دراسات الجدوى التسويقية والفنية إلى تقديرات مالية، تتضمن:

- اعداد القوائم المالية، وتجهيز البيانات والجداول، والتحليلات اللازمة؛
- تحديد المنافع المالية والأعباء التي يتحملها المستثمر مقابل الحصول على هذه المنافع؛
- وضع تصور للمركز المالي للمشروع؛
- هيكل التمويل الأمثل قبل بداية التنفيذ؛
- تقدير التدفقات النقدية الداخلة وتكاليف التشغيل السنوية، والتدفقات النقدية الخارجة.

1-4-الدراسة الاجتماعية:

تهدف إلى التعرف على مدى مساهمة المشروع في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية للمجتمع، وقدرة المشروع في التوظيف والقيمة المضافة التي يساهم بها المشروع في الدخل الوطني.

1-5-الدراسة البيئية:

دراسة الجدوى البيئية تتناول هذه الدراسة تحديد الأثر المتبادل بين المشروع والبيئة سواء كان هذا الأثر إيجابيا أو سلبيا، بهدف تقليص الآثار السلبية وتعظيم الآثار الإيجابية والبحث في امكانية معالجة الآثار الضارة قبل وقوعها، دون إضافة تكاليف استثمارية كبيرة أو نقل المشروع إلى موقع آخر، غير الموقع المحدد سابقا و تعتبر هذه الدراسة مهمة، إذ أنه في حالة وجود آثار تضر بالبيئة يستعمل المستثمر معدات لحمايتها، و منه زيادة تكاليف جديدة للمشروع يجب أن تدرس، و في حالة ما تبين أن الآثار لا يمكن معالجتها، يرفض الاقتراح قبل الدخول في دراسات الجدوى الأخرى.[2]

1-6-الدراسة التقنية- الاقتصادية:

تعد الدراسة التقنية- الاقتصادية من المراحل الأساسية في تقييم مدى نجاعة المشاريع المقاولاتية، خاصة تلك التي تحظى بدعم وتمويل من قبل هيئات عمومية ك الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية. ويهدف هذا

1- صلاح الدين حسن السيسي، **دراسات الجدوى وتقييم المشروعات بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2003، ص 28.

2- يسمين دروازي، **دور الاستشارة وأهمية دراسة الجدوى التسويقية في نجاح المشروعات الاستثمارية في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل أطروحة دكتوراه، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، الجزائر، 2011/2010، ص 48.

الجزء من الدراسة إلى تحليل طبيعة المشاريع من حيث قطاع النشاط، حجم الاستثمارات، مصادر التمويل،...الخ.

1-6-1- تحديد قائد المشروع:

يعد تحديد قائد المشروع خطوة محورية في إنجاح أي مبادرة مقاولاتية، إذ يقع على عاتقه الدور الأساسي في التخطيط، التنظيم، التنفيذ، والمتابعة المستمرة لمختلف مراحل المشروع. ويقصد بقائد المشروع الشخص الذي يتحمل مسؤولية إطلاق الفكرة وتسييرها، سواء كان فردا واحدا أو مجموعة شركاء.

شخص طبيعي	شخص معنوي
- الاسم واللقب:	**- اسم ولقب المسير:**
-رقم التعريف الوطني:	**- رقم التعريف الوطني للمسير:**
- العنوان الشخصي:	**- مستوى التعليم:**
- العنوان المهني:	**-الشهادة:**
- المستوى التعليمي:	**- المقر الاجتماعي:**
- الشهادة:	**- المكتب الرئيسي:**
- رقم الهاتف:	**- الشكل القانوني**
- البريد الإلكتروني:	**رقم الهاتف:**
	- البريد الإلكتروني:

جدول رقم 16: معلومات خاصة بصاحب المشروع

المصدر: وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

البيانات الواردة في الجدول تعكس الفرق الجوهري بين الشخص الطبيعي والشخص المعنوي من حيث المعلومات المطلوبة في السياقات الإدارية أو القانونية. ويُظهر هذا الاختلاف طريقة التعامل مع كل منهما كمركز قانوني مستقل.

يُقصد بالشخص الطبيعي الفرد بصفته الإنسانية المستقلة، ويُطلب منه عادة تقديم معلومات شخصية مباشرة، تبدأ بالاسم واللقب الذي يُعد أساس التعريف بهويته. كما يُطلب رقم التعريف الوطني، وهو الرقم الرسمي الذي يُثبت هوية الشخص لدى الجهات الحكومية. يُضاف إلى ذلك العنوان الشخصي الذي يمثل مكان الإقامة، والعنوان المهني في حال كان له نشاط تجاري أو مهني مستقل.

أما من حيث المؤهلات، فيُطلب من الشخص الطبيعي ذكر مستواه التعليمي ونوع الشهادة المحصّل عليها، وهو ما يُساعد في تحديد كفاءته وخبراته، خاصة في المعاملات التي تتطلب مؤهلات معينة. كما تُستكمل البيانات برقم الهاتف والبريد الإلكتروني اللذين يُعتبران وسيلتين أساسيتين للتواصل معه.

في المقابل، يُمثل الشخص المعنوي كياناً قانونياً مستقلاً، كالشركات والجمعيات، وتُطلب منه بيانات تتعلق أولاً بممثله القانوني أو المسير، مثل اسمه ولقبه، ورقم تعريفه الوطني، ومستواه التعليمي والشهادة التي يحملها، وذلك لتحديد أهلية هذا المسير في إدارة الشؤون القانونية والمالية للمؤسسة.

بالنسبة للكيان ذاته، تُدرج معلومات أساسية مثل المقر الاجتماعي، الذي يُعتبر العنوان القانوني للمؤسسة ويُعتمد في الوثائق والعقود الرسمية، إضافة إلى المكتب الرئيسي الذي قد يكون مكان النشاط الفعلي. كذلك يُطلب تحديد الشكل القانوني للمؤسسة، كأن تكون شركة ذات مسؤولية محدودة، أو شركة تضامن، أو جمعية، مما يحدد الإطار القانوني الذي تخضع له. وتُستكمل هذه البيانات برقم الهاتف والبريد الإلكتروني كمعلومات اتصال رسمية.

يتضح من هذا التحليل أن البيانات المطلوبة من الشخص الطبيعي تركز على الفرد ذاته، في حين أن بيانات الشخص المعنوي تشمل معلومات مزدوجة، تتعلق بالممثل القانوني من جهة، وبالكيان القانوني كمؤسسة من جهة أخرى. هذا الفرق يُبرز التباين في المعاملة القانونية والإدارية بين كلا الطرفين.

تحديد المشروع:

يعد تحديد المشروع من الخطوات الجوهرية في إعداد الدراسة التقنية-الاقتصادية، حيث يتم من خلال هذه المرحلة تحديد:

1-2-6-1-النشاط:

تحديد النشاط يتم وفقا للتسميات التي تحدد قائمة الأنشطة لكل جهة سواء كان نشاط يدوي، زراعي، حرفي...الخ، وفقا لقطاع النشاط (صناعي، تجاري، خدماتي).

2-2-6-1-تحديد نوع الاستثمار:

يعتبر تحديد نوع الاستثمار من المراحل الأساسية في إعداد الدراسة التقنية-الاقتصادية، إذ ساهم في توضيح طبيعة المشروع.

3-2-6-1-موقع المشروع:

يعد اختيار موقع المشروع من العوامل الأساسية التي تؤثر بشكل مباشر على نجاحه واستدامته، حيث يلعب الموقع دورا محوريا في تحديد تكاليف المشروع، مدى سهولة الوصول إلى الزبائن أو المستفيدين، توفر الموارد، لذلك ينبغي على صاحب المشروع تحديد ما يلي:

- **تحديد موقع النشاط:** ابراز عنوان المشروع؛
- **أسباب اختيار الموقع:** ابراز أسباب اختيار موقع المشروع المستهدف مثال: توفر المواد الخام بالقرب من موقع المشروع، القرب من الأسواق المستهدفة، توافر الطاقة، إلخ؛
- **تحديد الرابط القانوني مع الموقع:** ملكية خاصة أو إيجار.

4-2-6-1-خطة التنفيذ:

تمثل خطة التنفيذ الإطار الزمني والتنظيمي الذي يحدد كيفية ترجمة فكرة المشروع إلى واقع عملي، من خلال تحديد المراحل الأساسية، والموارد المطلوبة، والجهات المتدخلة، والآجال الزمنية المتوقعة لإنجاز كل مرحلة. وتعد هذه الخطة ضرورية ليس فقط لصاحب المشروع، بل كذلك للهيئات الداعمة مثل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، التي تعتمد عليها في تقييم مدى جدية المشروع وقابليته للإنجاز. وذلك بتحديد ما يلي:

- **الجدول الزمني**: التسلسل الزمني لمراحل إعداد المشروع؛
- **الموارد**: تخصيص الموارد البشرية، المادية والمالية اللازمة؛
- **التخطيط**: استراتيجيات العمل والتنفيذ.
- **1-6-2-5-تحليل SWOT:**

يعد تحليل **SWOT** (نقاط القوة – نقاط الضعف – الفرص – التهديدات) أداة استراتيجية تهدف إلى تقييم المشروع من خلال رصد العوامل الداخلية والخارجية التي قد تؤثر على نجاحه واستمراريته.

- **نقاط القوة والضعف**: تقييم نقاط القوة والضعف في المشروع؛
- **الفرص والتهديدات**: تحديد فرص السوق والتهديدات المحتملة.

الشكل رقم 05: مشروع S.W.O.T

Source :https://encrypted-tbn0.gstatic.com, 20/04/2025, 19 :46.

يمثل الشكل أعلاه رسم توضيحي **لمصفوفةSWOT** التي تتكون من:

- **عوامل القوة (Strenghts):** مجموع الخصائص الإيجابية المميزة للمشروع؛
- **عوامل الضعف (Weakness):** مجموع الخصائص السلبية للمشروع؛
- **الفرص المتاحة (Opportunities):** مجموع العوامل الإيجابية التي من الممكن أن تعود بالنفع على المشروع؛
- **التهديدات (Threats):** مجموع العوامل السلبية التي من الممكن أن تعود بالضرر على المشروع؛

1-6-2-6-فائدة المشروع:

تعتبر فائدة المشروع من العناصر الأساسية التي تبرر سبب إنشائه، وتظهر القيمة المضافة التي سيحققها سواء على المستوى الاقتصادي، الاجتماعي أو البيئي.

- **السوق المستهدف:** محلي، وطني أو موجه نحو التصدير؛
- **تثمين الموارد المحلية:** أي الاعتماد على الموارد المحلية في تصنيع المنتجات؛
- **أثر المشروع على البيئة.**

1-6-2-7-تكلفة المشروع:

تعد تكلفة المشروع من أهم عناصر الدراسة، كونها تحدد حجم التمويل اللازم لإنشاء المشروع وتشغيله، توجد نوعان من التكاليف:

- **التكاليف التشغيلية:** ابرازتكاليف شراء المواد الأولية، أجور المستخدمين،...الخ؛
- **تكاليف الاستثمار:** تحديد تكاليف شراء المعدات والأجهزة، شراء الأرض أو المبنى،...الخ.

1-6-2-8-طريقة تمويل المشروع:

تعد طريقة تمويل المشروع من الركائز الأساسية لإنجاح أي مشروع مقاولاتي، حيث تحدد من خلالها مصادر تغطية التكاليف الإجمالية (الاستثمارية والتشغيلية للمشروع). وتولي الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية أهمية خاصة لهذه النقطة عند تقييم ملفات التمويل، اذ تقدم ثلاث أنواع من طرق للتمويل لفائدة صاحب المشروع.

1-6-3-الخصائص التقنية:

تعد الخصائص التقنية من العناصر الجوهرية التي تبرز البُعد العملي والتطبيقي للمشروع، حيث تبين طبيعة العمليات الإنتاجية أو الخدمية، ونوعية الوسائل المستعملة، وطاقة الإنتاج أو الاستيعاب، وهي ضرورية لتقييم مدى جاهزية المشروع من الناحية التشغيلية.

1-6-3-1- قائمة المعدات والأجهزة:

تعتبر قائمة المعدات والأجهزة من العناصر الحاسمة في تنفيذ المشروع، حيث تحدد الأدوات والآلات الضرورية التي سيستخدمها المشروع لتحقيق أهدافه الإنتاجية أو الخدمية، يجب وضع وصف مفصل للخصائص التقنية للمعدات. ويجب أن تتوافق المعدات والمواد مع المعايير الحالية.

1-6-3-2- وصف المشروع:

يعتبر وصف المشروع من العناصر المهمة التي تبرز فكرة المشروع بشكل شامل وخاصة فيما يتعلق بـ:

- **عملية الإنتاج:** يحدد الطريقة التي سيتم من خلالها تحويل الموارد الأولية إلى منتجات نهائية والكيفية التي سيتم بها تقديم الخدمة أو المنتج إلى السوق؛

- **طاقة الإنتاج:** يبرز حجم الإنتاج الذي يمكن تحقيقه باستخدام الموارد المتاحة من معدات، يد عاملة، ومواد أولية؛
- **المواد الأولية:** يحدد المواد الأولية الامة لتصنيع المنتج النهائي.
- **وصف المنتج أو الخدمة المقدمة، بما في ذلك ميزاته وفوائده (القيمة المضافة):**يقوم بوصف المنتج سواء من ناحية التركيبة، الغلاف، الحجم ويبرز أهم الميزات الفدة التي يتميز بها منتج.

1-6-4-الموارد البشرية:

تعتبر الموارد البشرية من أبرز العوامل التي تؤثر بشكل كبير على نجاح المشروع، حيث أن الموظفين والعاملين في المشروع هم الركيزة الأساسية لتحقيق الأهداف الإنتاجية والخدمية.

1-6-4- التحليل المالي:

يعد التحليل المالي من العناصر الأساسية في دراسة الجدوى الاقتصادية لأي مشروع، حيث يتم من خلاله تقييم الوضع المالي للمشروع، ويجب أن تكون الافتراضات التي تؤخذ في الاعتبار في التحليل المالي صريحة وواقعية ومتماشية مع قيم الاستخدام. والذي يشمل:

1-6-4-1- هيكل الاستثمار:

يعد هيكل الاستثمار من العناصر الأساسية التي تحدد كيفية تخصيص الموارد المالية اللازمة لإنشاء وتشغيل المشروع. كما أنها يحدد معدل ومبلغ كل من المساهمة الشخصية، القرض البنكي، يلتزم صاحب المشروع بملىء الجدول التالي:

- **التوقعات المالية (سنة أولى للتشغيل):**

تمثل التوقعات المالية للسنة الأولى من التشغيل عنصرا حيويا في تقييم مدى قدرة المشروع على تحقيق التوازن المالي والربحية عند انطلاقه.

- **جدول حساب النتائج:**

يمثل جدول حساب النتائج **Compte de Résultat** أداة محاسبية مهمة لقياس الأداء المالي للمشروع خلال السنة الأولى من التشغيل.

- **مؤشرات الجدوى المالية:**

تعد مؤشرات الجدوى المالية أدوات تحليلية أساسية تُستخدم لتقدير كفاءة وربحية المشروع الاستثماري على المدى القصير والمتوسط. ومن بين أبرز هذه المؤشرات صافي القيمة الحالية وفترة الاسترداد.

المطلب الثاني: نموذج العمل BUSINESS MODEL CANVAS (BMC):

نموذج العمل التجاري (BMC) هو أداة استراتيجية تستخدم لتوضيح العناصر الأساسية للمشروع بطريقة مرئية ومتكاملة. يصف نموذج العمل كيف تخلق الشركة القيمة وتقدمها وتلتقطها. يحدد نموذج العمل لصاحب المشروع بضع النقاط:

- ماذا؟ من؟ كيف؟ وكم الثمن؟
- ماذا تبيع ولماذا؟
- عرض القيمة الخاص بك: لمن تبيعها؟
- ما هي الموارد التي تستخدمها لبيعها؟ (الشركاء، الموارد الرئيسية)؛
- كيف تبيعه؟ (قنوات التوزيع، علاقات العملاء)؛
- كم تبيعه؟ (تدفق الإيرادات، هيكل التكلفة).

1- الزبائن:

يمثل هذا الجزء من النموذج الفئات المستهدفة من الزبائن الذين سيوجه لهم المشروع منتجاته أو خدماته، يلتزم صاحب المشروع بالاجابة على الأسئلة التالية:

- لمن نخلق قيمة؟
- كم عددهم هناك؟
- من هم أهم عملائنا؟

حدد شريحة أو مجموعة واحدة أو أكثر من الأفراد ذوي الاحتياجات أو السلوكيات أو السمات الأخرى المشتركة.

2- القيمة المضافة:

القيمة المضافة هي الميزة الأساسية التي يقدمها المشروع لعملائه وتجعله مختلفا عن المنافسين، يلتزم صاحب المشروع بالاجابة على الأسئلة التالية:

- ما هي القيمة (القيمة) التي نقدمها للزبون؟
- ما هي الاحتياجات التي نلبيها؟
- ما هي المشكلة (المشاكل) التي نساعد في حلها؟
- تحديد مجموعات المنتجات / الخدمات المقدمة لكل شريحة.

3- قنوات التوزيع:

قنوات التوزيع هي الطرق والوسائل التي يستخدمها المشروع للوصول إلى عملائه وتوصيل القيمة المقترحة إليهم. يلتزم صاحب المشروع بالاجابة على الأسئلة التالية:

- ما هي القنوات التي يفضلها الزبائن؟
- ما هي الأكثر كفاءة وفعالية من حيث التكلفة؟

- كيف ندمجها في عادات الزبائن؟
- تحديد كيفية تواصل الشركة مع زبائنها للتوزيع.

4-علاقة مع الزبائن:

علاقة المشروع مع الزبائن تعني الطريقة التي يتفاعل بها مع الزبائن وتدار بها العلاقات، يلتزم صاحب المشروع بالاجابة على الأسئلة التالية:

- ما نوع العلاقات التي تريدها كل شريحة من الزبائن؟
- ما هي تكلفتها؟
- كيف ترتبط هذه العلاقات بالكتل الأخرى للنموذج؟
- حدد نوع (أنواع) العلاقة التي سيتم إنشاؤها مع زبائنك.

5- الإيرادات:

الإيرادات هي المبالغ التي يكسبها المشروع مقابل ما يقدمه من منتجات أو خدمات. يلتزم صاحب المشروع بالاجابة على الأسئلة التالية:

- ما هي أسعارك وتوقعات المبيعات؟
- كيف يدفع عملاؤك؟
- الاشتراكات، الإيجار، الرسوم، المبيعات، التراخيص، إلخ.
- ما هي حصة كل مصدر من مصادر الدخل بالنسبة إلى الدخل الإجمالي؟
- تقييم التدفق النقدي الذي تولده الشركة من كل قطاع.

6- الموارد الرئيسية:

الموارد الرئيسية هي كل ما يحتاجه المشروع من أدوات، أصول، أشخاص، أو تقنيات لتقديم القيمة المضافة، والوصول للعملاء، وتحقيق الإيرادات. يلتزم صاحب المشروع بالاجابة على الأسئلة التالية:

- ما هي الموارد الرئيسية اللازمة لتحقيق عرض القيمة؟
- الموارد البشرية والموارد المادية والموارد الفكرية؛
- تحديد أهم الأصول المطلوبة لعمل المشروع.

7- الأنشطة الرئيسية:

الأنشطة الرئيسية هي العمليات التي يحتاج المشروع لتنفيذها بشكل مستمر من أجل تحقيق أهدافه، توفير القيمة للعملاء، والوصول إلى الإيرادات. يلتزم صاحب المشروع بالاجابة على الأسئلة التالية:

- ما الذي عليك القيام به لإنتاج منتجك أو تقديم خدمتك؟
- وصف أهم الإجراءات التي يعمل بها المشروع.

8- الشركاء الرئيسيون:

الشركاء الرئيسيون هم الأطراف أو الشركات التي يتعاون معها المشروع لتحقيق أهدافه بنجاح. هؤلاء الشركاء يقدمون الدعم اللازم لتنفيذ الأنشطة الرئيسية، سواء كان ذلك في شكل موردين، أو شركاء تجاريين، أو حتى هيئات حكومية. يلتزم صاحب المشروع بالاجابة على الأسئلة التالية:

- من هم الشركاء الذين تحتاجهم أكثر من غيرهم؟
- وصف شبكة شركائها ومورديها لإنجاح المشروع.

9- التكاليف:

التكاليف هي جميع المصاريف التي يتحملها المشروع في سبيل تنفيذ الأنشطة الرئيسية، يلتزم صاحب المشروع بالاجابة على الأسئلة التالية:

- ما هي أهم التكاليف؟
- تلك المتعلقة بالأنشطة الرئيسية والموارد الرئيسية؟

وصف جميع التكاليف التي ينطوي عليها المشروع

المطلب الرابع: المنهج المعتمد في البحث :

منهجية البحث:

في هذه الدراسة، تم اعتماد منهج دراسة الحالة كإطار أساسي لتحليل تجربة مراكز تطوير المقاولاتية في الجزائر وسط، لما يتيح هذا المنهج من دراسة معمقة لحالة محددة ضمن سياقها الواقعي.

كما تم استخدام البحث الوثائقي لجمع وتحليل الوثائق الرسمية والتقارير المرتبطة بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (NESDA) وسياسات التنويع الاقتصادي.

بالإضافة إلى ذلك، أجريت ملاحظة استكشافية داخل مراكز تطوير المقاولاتية لفهم العمليات الميدانية وأساليب العمل.

اعتمد البحث على المنهج المختلط (مزج الكيفي والكمي)، حيث تم استخدام:

الأدوات الكيفية: المقابلات المقننة مع المستفيدين من مراكز تطوير المقاولاتية لجمع بيانات نوعية حول تجاربهم وتقييم فعالية البرامج.

الأدوات الكمية: تحليل النسب والإحصائيات المستخلصة من جداول ودوائر بيانات المراكز لدعم نتائج البحث.

يهدف هذا التكوين المنهجي إلى تقديم صورة شاملة ومتوازنة لدور الوكالة في دعم المقاولاتية وتحقيق التنويع الاقتصاد.

المطلب الخامس: المقابلة المقننة مع المستفيدين من الدورات في مراكز المقاولاتية:

أولا: تعريف المقابلة المقننة:

المقابلة المقننة هي طريقة بحثية تعتمد على قائمة معدّة مسبقًا من الأسئلة التي تُطرح على جميع المشاركين بنفس الترتيب والصياغة، بهدف ضمان جمع بيانات موحدة يمكن تحليلها بشكل منهجي[1]. تركز على الحصول على إجابات دقيقة وواضحة مع إمكانية إجابات وصفية منظمة، دون السماح بتغيير أو حذف الأسئلة أثناء اللقاء. تستخدم هذه الطريقة خاصة في الدراسات التي تتطلب مقارنة بين أفراد أو مجموعات مختلفة تحت نفس الإطار البحثي.

دليل مقابلة مقننة مع المستفيدين من مراكز تطوير المقاولاتية (بلدية الجزائر وسط):

- عدد الأسئلة: 20 سؤالاً
- عدد الأفراد: عينة قصدية تضم 20 إلى 25 مستفيدًا من الجنسين (رجال ونساء)
- النوع: أسئلة مفتوحة ومحددة تجمع معلومات واقعية، لا تطلب تقييمًا أو مقياسًا.

المحور الأول: التعرف على الوكالة ودورها:

1. كيف تعرفت على الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (NESDA)؟
2. ما الذي تعرفه عن أهداف الوكالة؟
3. هل تعرف ما الذي يميز NESDA عن برامج الدعم الأخرى؟
4. كيف تعتقد أن الوكالة تساهم في تنويع الاقتصاد الوطني؟
5. المحور الثاني: التكوين والمرافقة في مركز تطوير المقاولاتية
6. هل شاركت في أي تكوينات نظمها مركز تطوير المقاولاتية؟ اذكرها.
7. كيف تمت مرافقتك خلال فترة التكوين؟
8. هل تم تقديم الدعم والمساعدة خلال وضع خطة مشروعك؟ كيف؟
9. هل كان هناك تواصل مستمر مع المرشدين بعد انتهاء التكوين؟

المحور الثالث: الدعم المالي والإداري:

10. هل استفدت من أي دعم مالي أو تسهيلات عبر الوكالة؟
11. كيف كانت الإجراءات المتعلقة بالحصول على هذا الدعم؟
12. هل تلقيت معلومات كافية عن كيفية التعامل مع الجهات الممولة؟
13. هل واجهتك أي صعوبات إدارية أثناء طلب الدعم؟ذ

المحور الرابع: تجربة إنشاء المشروع والتحديات:

14. هل أنشأت مشروعًا بفضل دعم الوكالة؟ اشرح.
15. ما هي أهم الخطوات التي اتبعتها في تأسيس مشروعك؟
16. ما أبرز التحديات التي واجهتها خلال إنشاء المشروع؟

1- زيتوني، عبد القادر، منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية. الجزائر: الدار العربية للعلوم، 2014، ص 101.

17.هل حصلت على متابعة أو دعم بعد الانطلاق؟ كيف؟

المحور الخامس: العلاقة بين الجامعة، الوكالة، والتطلعات المستقبلية:

18.كيف تصف العلاقة بين الجامعة ومركز تطوير المقاولاتية في دعمك؟

19.ما هي الفوائد التي جنيتها من هذه العلاقة؟

20.ما أهم احتياجاتك أو اقتراحاتك لتحسين دعم الوكالة؟

21.كيف ترى مستقبلك المهني بعد استفادتك من برامج الوكالة؟

المطلب السادس: تحليل البيانات وتفسير النتائج:

تحليل وتفسير نتائج المقابلة المقننة للمستفيدين من NESDA (بلدية الجزائر وسط):

المحور الأول: التعرف على الوكالة ودورها (أسئلة 1-4):

- غالبية المستفيدين (أكثر من 70%) يعرفون الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (NESDA) من خلال الجامعات ومراكز تطوير المقاولاتية.
- المعرفة بأهداف الوكالة واضحة لدى معظمهم، حيث يرونها أداة لدعم الشباب وتمكينهم من إنشاء مشاريع صغيرة.
- بعض المستفيدين لا يفرقون بين NESDA وبرامج الدعم الأخرى بسبب التشابه في الأهداف والخدمات.
- يرى معظم المشاركين أن الوكالة تلعب دورًا مهمًا في تنويع الاقتصاد الوطني من خلال دعم المقاولاتية.

التفسير: المعرفة الأولية جيدة، لكن الحاجة ماسة لتعزيز التوعية والتواصل لتمييز خدمات الوكالة عن غيرها ولتوضيح أدوارها بشكل أعمق.

المحور الثاني: التكوين والمرافقة في مركز تطوير المقاولاتية (أسئلة 5-8):

- أغلب المستفيدين شاركوا في تكوينات مختلفة (80%) مثل ورش العمل والتدريب على إعداد الخطط الاقتصادية.
- التكوين يُعتبر مفيدًا لكن هناك ملاحظات حول عدم كفاية التمارين العملية أو التخصص في مجالات محددة.
- الدعم والمرافقة خلال التكوين جيدة في أغلب الحالات، لكن بعض المستفيدين أشاروا إلى ضعف التواصل بعد انتهاء التكوين.
- التوجيه الشخصي بعد انتهاء الدورات غير منتظم ولا يصل لجميع المستفيدين.

التفسير: يجب تحسين جودة التكوين وخصوصًا تعزيز المتابعة بعد التدريب لضمان استمرارية الدعم.

المحور الثالث: الدعم المالي والإداري (أسئلة 9-12):

- أقل من 25% فقط تمكنوا من الحصول على دعم مالي، بسبب شرط المساهمة الفردية المرتفعة التي تضع عائقًا أمام المستفيدين خصوصًا ذوي الموارد المحدودة.
- الإجراءات معقدة وتتطلب وقتًا وجهدًا، وهناك نقص في الدعم والإرشاد الكافي لإعداد الملفات المالية.
- بعض المستفيدين واجهوا صعوبات إدارية أثرت سلبًا على تجربتهم، مثل تأخير الموافقات أو متطلبات بيروقراطية معقدة.

التفسير: التمويل متوفر لكن شروط المساهمة الفردية المرتفعة تشكل عائقًا رئيسيًا، مما يقتضي مراجعة الشروط أو تقديم حلول تمويلية بديلة، إضافة لتحسين الدعم الإداري والإرشادي.

المحور الرابع: تجربة إنشاء المشروع والتحديات (أسئلة 13-16):

- حوالي 20% فقط قاموا بإنشاء مشاريع فعلية، تعبيرًا عن حداثة الوكالة وقيود التمويل.
- الخطوات المتبعة تركزت على إعداد خطة المشروع والحصول على الدعم المالي، مع نقص في التوجيه العملي حول الإدارة والتسويق.
- التحديات الرئيسية تمثلت في التمويل، قلة الخبرة، ضعف الدعم التسويقي، والبيروقراطية.
- المتابعة بعد انطلاق المشروع غير كافية أو متوقفة في بعض الحالات، مما يؤثر على استدامة المشاريع.

التفسير: رغم الجهود المبذولة، هناك فجوة في دعم ما بعد الإنشاء، مما قد يهدد استمرارية المشاريع ونجاحها.

المحور الخامس: العلاقة بين الجامعة، الوكالة، والتطلعات المستقبلية (أسئلة 17-20):

- المستفيدون يثمنون العلاقة بين الجامعة ومراكز تطوير المقاولاتية، كونها توفر لهم بيئة تعليمية ودعمًا ميدانيًا.
- استفادتهم تشمل التكوين، المرافقة، وإتاحة الفرص للتواصل مع الخبراء والممولين.
- يطالبون بمزيد من التنسيق بين الجامعة والوكالة، وتوفير موارد وورش عمل أكثر تخصصًا.
- لديهم تطلعات إيجابية لمستقبلهم المهني، لكنهم يشيرون إلى الحاجة إلى دعم أكبر لتجاوز عقبات التمويل والتسويق.

المبحث الثالث: تقييم دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (NESDA) في دعم التنويع الاقتصادي:

تمهيد:

تسعى هذه الدراسة إلى تقييم مدى مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (NESDA) في تحقيق هدف استراتيجي يتمثل في التنويع الاقتصادي الوطني، وذلك في إطار السياسات الجديدة للدولة الجزائرية. وبما أن التنويع الاقتصادي يقتضي خلق بدائل حقيقية للقطاع الريعي، فقد بات من الضروري الاعتماد على آليات دعم

المؤسسات الناشئة والمقاولاتية الموجهة نحو الشباب الجامعي. ومن هذا المنطلق، تم إجراء مقابلات مقننة مع عينة قصدية من المستفيدين من برامج مراكز تطوير المقاولاتية التابعة لـ NESDA على مستوى بلدية الجزائر وسط، وذلك بهدف فهم مدى نجاعة خدمات الوكالة في دفع هؤلاء الشباب نحو إنشاء مشاريع فعلية وتنمية ثقافتهم المقاولاتية.

أولاً: خدمات الوكالة ودورها في خلق ديناميكية اقتصادية:

أظهرت نتائج المقابلات أن معظم المستفيدين عبّروا عن وعي مبدئي بأهداف الوكالة، وتمكّن عدد منهم من المشاركة في دورات تكوينية تمحورت حول دراسة الجدوى، إعداد مخطط العمل، والتعريف بآليات الدعم. كما أشاد عدد من المشاركين بجودة المرافقة البيداغوجية من قبل مراكز تطوير المقاولاتية، إلا أن ذلك لم يترجم بالضرورة إلى إنشاء مشاريع فعلية. فقد صرّح عدد محدود من المستفيدين بأنهم تمكنوا من التقدم فعليًا نحو إطلاق مشروع، فيما بقيت جهود البقية عند مستوى بلورة الفكرة أو إعداد مخطط أولي دون تنفيذ.

ورغم وجود برامج دعم، أظهرت البيانات الميدانية أن نسبة من تمكنوا من إطلاق مشاريعهم تبقى ضعيفة (أقل من 25%)، وهو ما يعكس طبيعة المرحلة الانتقالية التي تمر بها NESDA كونها مؤسسة حديثة العهد، تسعى لبناء منظومة متكاملة للعمل المقاولاتي، لكن ما تزال تواجه تحديات على المستوى التنفيذي.

ثانيًا: معوقات التمويل والمساهمة الذاتية:

أحد المعيقات الأساسية التي تم رصدها عبر المقابلات تمثل في الاشتراط المسبق للمساهمة الفردية، والتي وُصفت من طرف غالبية المستفيدين بأنها مرتفعة نسبيًا، خاصة في ظل غياب بدائل مالية أو قروض بدون فوائد. ورغم إدراك بعض المستفيدين لضرورة هذه الشروط من باب الجدية والمصداقية، إلا أن هذا العامل شكّل حاجزًا فعليًا أمام فئة واسعة من الشباب الراغبين في تأسيس مشاريعهم، وبالتالي يحد من الأثر المباشر للوكالة على تنويع النسيج الإنتاجي.

كما أشار بعض المشاركين إلى تعقيد الإجراءات الإدارية وتفاوت جاهزية الإدارات المحلية في التعامل مع الملفات، وهو ما يعكس خللاً في التنسيق بين مختلف المتدخلين في المنظومة الداعمة للمقاولاتية.

ثالثًا: مدى ارتباط خدمات NESDA بأهداف التنويع الاقتصادي:

تبيّن من خلال التحليل أن برامج NESDA تساهم على المستوى النظري في دعم التنويع الاقتصادي من خلال تشجيع الفكر المقاولاتي، وتوفير التكوين الضروري لتحويل الأفكار إلى مشاريع. غير أن تأثيرها على أرض الواقع ما يزال محدودًا بسبب غياب الأثر الكمي الفعلي في عدد المشاريع الممولة أو القائمة.

بالمقابل، لمس بعض المستفيدين تحسنًا في الوعي بأهمية ريادة الأعمال كبديل عن التوظيف الكلاسيكي، ما يُعد مكسبًا ثقافيًا أوليًا. وبالتالي، يمكن القول إن دور NESDA حالياً يتموقع في المرحلة التمهيدية للتنويع الاقتصادي، عبر التأسيس لفكر مقاولاتي جديد، لكنه لم يرتق بعد إلى التأثير الهيكلي في الاقتصاد الوطني.

خاتمة المبحث:

بناءً على ما سبق، يُستنتج أن NESDA تضطلع بدور أساسي في نشر ثقافة المقاولاتية وتكوين الشباب الجامعي، وهو ما يشكل خطوة أولى نحو تنويع مصادر الدخل الوطني. غير أن هذا الدور لا يزال محدودًا من حيث النتائج الملموسة، بسبب تحديات تتعلق بالتمويل، المرافقة ما بعد التكوين، وغياب التنسيق بين الفاعلين. ولتفعيل مساهمتها في التنويع الاقتصادي، ينبغي تعزيز التكامل بين البرامج، وتخفيف شروط التمويل، وربط التكوين بالمتابعة الفعلية حتى بعد تأسيس المشروع.

المطلب الأول: أثر برامج التكوين على نضج الفكر المقاولاتي لدى الشباب:

تمهيد:

يُعتبر التكوين أحد المرتكزات الأساسية التي تقوم عليها السياسات الوطنية الرامية إلى ترسيخ ثقافة المقاولاتية لدى فئة الشباب، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية والسياسية التي تشهدها الجزائر ضمن مسار "الجزائر الجديدة". وقد شكلت برامج التكوين التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (NESDA) ومراكز تطوير المقاولاتية إحدى آليات تدخل الدولة لإعداد جيل قادر على التفكير المقاولاتي والمبادرة. يهدف هذا المطلب إلى تحليل أثر هذه البرامج على مستوى "النضج المقاولاتي" لدى المستفيدين، من خلال نتائج المقابلات المقننة التي تم إجراؤها مع عينة من الشباب الجامعي في بلدية الجزائر وسط.

أولاً: محتوى برامج التكوين وأهدافها:

تُركز برامج التكوين التي تقدمها NESDA، بالتنسيق مع مراكز تطوير المقاولاتية، على عدد من المحاور الجوهرية، أبرزها: إعداد مخطط العمل (Business Plan)، دراسة السوق، التسويق الرقمي، القانون التجاري، وآليات التمويل. وقد أكد المستفيدون من خلال المقابلات أن المحتوى المعرفي والمهاري للتكوينات كان مفيدًا، خاصة في ما يخص تنظيم الأفكار وتحويلها إلى مشاريع ذات بنية واضحة.

ويلاحظ أن أغلب المستفيدين تلقوا تكوينات في صيغة ورشات تطبيقية، ساهمت بشكل مبدئي في بناء فهم أولي لمتطلبات عالم المقاولاتية، مما يعكس جدية الوكالة في التأسيس لرؤية استراتيجية مبنية على التكوين قبل التمويل.

ثانيًا: انعكاس التكوين على تطور الفكر المقاولاتي:

أظهرت نتائج المقابلات أن نسبة معتبرة من الشباب المستفيدين أصبحت تمتلك تصورًا أكثر واقعية حول طبيعة الفعل المقاولاتي، بعد أن كانت الأفكار لديهم مشتتة أو قائمة على تصورات نمطية. فقد عبّر البعض عن تحوّل جذري في نظرتهم للعمل الحر، حيث انتقلوا من فكرة "المشروع حلم" إلى "المشروع مسؤولية تتطلب مهارات وتخطيطًا".

كما أشار البعض إلى أن التكوين ساعدهم على إدراك التحديات الحقيقية التي تواجه أصحاب المشاريع، ما ولد لديهم نوعًا من النضج المعرفي والسلوكي، سواء من حيث تقييم المخاطر أو اختيار القطاعات المناسبة للاستثمار، وهذا يُعد مؤشرًا واضحًا على تطور الفكر المقاولاتي لدى هذه الفئة.

ثالثًا: حدود برامج التكوين وأثرها المحدود في غياب المرافقة:

رغم الأثر الإيجابي المبدئي للتكوين، إلا أن غياب مرافقة حقيقية ما بعد التكوين وندرة فرص المتابعة الشخصية أديا إلى تراجع الحافزية لدى بعض المستفيدين. فقد أبدى عدد منهم تخوفًا من فقدان ما اكتسبوه من مهارات بسبب غياب التطبيق العملي وعدم تهيئة الظروف المساعدة لتجسيد المشاريع.

كما أشار بعضهم إلى أن المدة الزمنية المخصصة لبعض الورشات كانت قصيرة مقارنة بحجم المعلومات، ما أدى إلى ضعف في ترسيخ المهارات، وبالتالي فإن الأثر الإيجابي للتكوين يظل محدودًا وغير مستدام في ظل غياب منظومة متابعة متكاملة.

خاتمة المطلب الأول:

من خلال ما سبق، يتضح أن برامج التكوين التي توفرها NESDA لعبت دورًا هامًا في رفع الوعي المقاولاتي وتطوير التفكير الريادي لدى فئة من الشباب الجامعي. غير أن أثرها يبقى جزئيًا ومهددًا بالتلاشي إن لم تُدعّم بخطط مرافقة ما بعد التكوين تضمن التطبيق العملي والاستمرارية. ولتحقيق نضج مقاولاتي فعلي، لا بد من تجاوز التكوين النظري نحو توفير بيئة متكاملة تسمح بتجريب الأفكار، احتضانها، وتمويلها بشكل مرن ومدروس.

المطلب الثاني: تحديات تنفيذ المشاريع في الجزائر وسط:

تمهيد:

تشكل مرحلة تنفيذ المشاريع نقطة المحورية التي تحدد نجاح أو فشل المبادرات المقاولاتية، خاصة في بيئة اقتصادية تواجه العديد من التحديات البنيوية والإدارية والاجتماعية. وفي سياق بلدية الجزائر وسط، حيث تتركز المراكز الحضرية والنشاطات الاقتصادية المتنوعة، تظهر مجموعة من الصعوبات التي تعيق تنمية المشاريع وتهدد استمراريتها. يستعرض هذا المطلب أبرز التحديات التي تواجه المستفيدين من برامج الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (NESDA) في هذه المنطقة، مستندًا إلى نتائج المقابلات المقننة مع عينة من الشباب المستفيدين.

أولاً: التحديات الإدارية والبيروقراطية:

تعتبر الإجراءات الإدارية المعقدة من أبرز العراقيل التي يواجهها رواد الأعمال في الجزائر وسط. فقد عبر المستفيدون في المقابلات عن معاناتهم من بطء المعاملات الرسمية، تعدد الوثائق المطلوبة، وصعوبة التنقل بين

الإدارات المختلفة. هذه العراقيل تؤخر بدء المشاريع، وتزيد من تكاليفها، مما يُحدث إحباطًا ويثني البعض عن المضي قدمًا في تنفيذ أفكارهم.

كما أن ضعف الشفافية وغياب المعلومات المحدثة حول الإجراءات الرسمية يُفاقم المشكلة، ويجعل الشباب يعانون من كثرة التساؤلات والشكوك خلال مراحل التنفيذ.

ثانيًا: تحديات التمويل وارتفاع نسبة المساهمة الذاتية:

رغم وجود دعم مالي من طرف الوكالة، إلا أن شرط المساهمة الفردية المرتفعة يشكل حاجزًا أمام العديد من الشباب، خصوصًا من ذوي الموارد المحدودة. فكما أشار بعض المستفيدين، يجدون صعوبة في تجميع رأس المال الأولي المطلوب، وهو ما يؤدي إلى تأجيل أو إلغاء مشاريعهم.

إضافة إلى ذلك، فإن محدودية القروض أو الدعم المالي المقدم لا يكفي لتغطية كامل مراحل التنفيذ، مما يضطر العديد منهم للبحث عن مصادر تمويل أخرى قد تكون غير رسمية أو ذات شروط مرهقة.

ثالثًا: نقص الخبرة العملية وضعف المرافقة المستمرة:

أوضحت نتائج المقابلات أن ضعف الخبرة التطبيقية لدى كثير من المستفيدين جعلهم يواجهون مشاكل في الإدارة اليومية للمشاريع، مثل التعامل مع الموردين، التسيير المالي، والتسويق. هذا النقص يظهر بشكل واضح عند انتقالهم من مرحلة التكوين إلى التنفيذ الواقعي.

كما أن غياب مرافقة مستمرة بعد مرحلة التكوين ساهم في تفاقم الصعوبات، حيث يشعر بعض الشباب بالانفراد وعدم وجود دعم أو استشارة فنية تساعدهم على تجاوز العقبات.

رابعًا: التحديات السوقية والبيئية:

تواجه المشاريع الناشئة في الجزائر وسط تحديات سوقية مثل المنافسة العالية، تغيرات طلب المستهلك، وغياب استراتيجيات تسويق فعالة. كما أن الظروف الاقتصادية العامة، مثل التضخم وارتفاع الأسعار، تؤثر سلبًا على القدرة الشرائية للمستهلكين، وبالتالي على دوران المشاريع.

علاوة على ذلك، هناك تحديات بيئية تتمثل في ضعف البنية التحتية، مشاكل النقل، وغياب خدمات الدعم اللوجستي التي من شأنها تسهيل عمليات الإنتاج والتوزيع.

خاتمة المطلب الثاني:

تتضح من خلال هذه المحاور أن تنفيذ المشاريع في بلدية الجزائر وسط يواجه جملة من التحديات متعددة الأبعاد تتطلب تدخلات متكاملة. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها NESDA لتوفير الدعم والتكوين، إلا أن هذه التحديات الإدارية، التمويلية، الفنية، والسوقية تظل عوائق حقيقية أمام تحويل الأفكار إلى مشاريع ناجحة ومستدامة. لذلك، لا بد من تضافر الجهود بين الوكالة، المؤسسات الحكومية، والقطاع الخاص لتبسيط الإجراءات، توفير تمويل ملائم، وتعزيز المرافقة الفنية لتحقيق أهداف التنويع الاقتصادي المنشود.

المطلب الثالث: اقتراحات لتعزيز دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (NESDA) في الاقتصاد الوطني:

تمهيد:

في ظل التحديات الاقتصادية التي تواجه الجزائر، وضرورة تنويع مصادر الدخل الوطني والحد من الاعتماد على الاقتصاد الريعي، يبرز دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (NESDA) كرافعة مهمة لتعزيز المقاولاتية الشبابية وتحفيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ولتحقيق هذا الهدف بشكل أكثر فاعلية، يجب اقتراح مجموعة من التدابير والاستراتيجيات التي تساهم في تعزيز دور الوكالة وتحسين مخرجاتها على مستوى الاقتصاد الوطني.

أولاً: تبسيط الإجراءات الإدارية وتيسير الولوج إلى الخدمات:

يعد تبسيط الإجراءات الإدارية وتسهيل وصول المستفيدين إلى خدمات الوكالة من العوامل الأساسية لتحفيز المقاولين الشباب. يمكن ذلك عبر:

- رقمنة الخدمات الإدارية المتعلقة بالتسجيل، التمويل، والمتابعة، مما يقلل من وقت الانتظار ويحد من تعقيدات البيروقراطية.
- إنشاء مراكز استقبال متعددة التخصصات توفر كافة الخدمات في مكان واحد لتسهيل إجراءات حاملي المشاريع.
- نشر أدلة وإرشادات واضحة حول كيفية الاستفادة من برامج الوكالة وأهمية المساهمة الفردية في التمويل.

ثانيًا: تعزيز برامج التكوين والمرافقة المستمرة:

- ينبغي تطوير برامج التكوين لتكون أكثر شمولاً وتخصصًا، تغطي مهارات الإدارة، التسويق، التسيير المالي، وتقنيات الابتكار. كما يجب:
- توفير مرافقة مستمرة ودعم فني بعد التكوين لمساعدة رواد الأعمال في مواجهة التحديات الواقعية أثناء تنفيذ المشاريع.
- تنظيم ورشات عمل دورية للتحديث والتطوير المهني تشجع على تبادل الخبرات بين المستفيدين.
- استخدام التكنولوجيا الحديثة والمنصات الرقمية لتقديم التكوين عن بعد، خصوصًا للذين لا يستطيعون حضور الدورات حضوريًا.

ثالثًا: تحسين آليات التمويل وتخفيض المساهمة الذاتية:

نظرًا لأن شرط المساهمة الفردية المرتفعة يشكل عائقًا أمام عدد كبير من الشباب، يقترح:

- إعادة النظر في شروط التمويل لتصبح أكثر مرونة، مع إمكانية تقديم منح أو قروض ميسرة للمشاريع ذات الجدوى الاقتصادية.
- تنويع مصادر التمويل عبر شراكات مع مؤسسات مالية، بنوك تنموية، ومستثمرين خاصين.
- دعم الشباب في إعداد دراسات الجدوى المالية والتجارية لمشاريعهم، ما يعزز فرص قبول طلبات التمويل.

رابعًا: تعزيز الشراكات مع المؤسسات التعليمية والقطاع الخاص:

يمكن لـNESDA زيادة تأثيرها من خلال بناء شراكات استراتيجية مع الجامعات، المدارس العليا، ومراكز البحث العلمي، إلى جانب القطاع الخاص، عبر:

- إدخال المقاولاتية ضمن المناهج الدراسية وتوفير برامج تدريبية مشتركة.
- تشجيع الابتكار وريادة الأعمال من خلال مسابقات ومشاريع تخرج مرتبطة بمشاريع واقعية مدعومة من الوكالة.
- تحفيز الشركات الكبرى لدعم المشاريع الناشئة من خلال برامج الحاضنات والمسرعات.

خامسًا: تحسين البنية التحتية والدعم اللوجستي:

يساعد توفير بيئة عمل ملائمة في زيادة نجاح المشاريع، ويشمل ذلك:

- تطوير المناطق الصناعية والحرفية وتوفير مراكز عمل مجهزة للمقاولين الشباب.
- دعم اللوجستيات وسلاسل التوريد التي تسهل وصول المواد الخام وتسويق المنتجات.
- العمل على تحسين شبكات النقل والاتصالات المرتبطة بالمشاريع الناشئة.

خاتمة المطلب الثالث:

إن تعزيز دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (NESDA) في الاقتصاد الوطني يتطلب استراتيجية شاملة تجمع بين تحسين الإجراءات الإدارية، تطوير برامج التكوين، توفير تمويل ملائم، وتعزيز الشراكات مع الفاعلين الاقتصاديين والتعليميين. هذه التدابير المتكاملة تساهم في خلق بيئة مواتية لنمو المقاولاتية الشبابية، وبالتالي دفع عملية التنويع الاقتصادي الوطني، وتقليل الاعتماد على الموارد الريعية، بما يحقق التنمية المستدامة في الجزائر.

خلاصة الفصل الرابع:

يشكل الفصل الرابع جوهر الدراسة التطبيقية التي عالجت الدور الفعلي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (NESDA) – فرع الجزائر وسط، من خلال الجمع بين الدراسة الوثائقية والميدانية باستخدام أداة المقابلة المقننة مع المستفيدين من برامج الوكالة.

كشفت المعطيات الميدانية عن أهمية برامج NESDA في ترسيخ الثقافة المقاولاتية لدى فئة الشباب الجامعي، من خلال التكوينات المخصصة والمرافقة التقنية والإدارية التي توفرها. هذه البرامج لا تُعزز فقط

نضج الفكر المقاولاتي، بل تساهم كذلك في تمكين الشباب من اكتساب الكفاءات اللازمة لإطلاق مشاريع ذات طابع ابتكاري، مما يشير إلى بداية تشكل جيل جديد من رواد الأعمال قادر على كسر الحواجز التقليدية في سوق العمل.

من الناحية الاقتصادية، تُعد المقاولاتية خيارًا استراتيجيًا لتحقيق التنويع الاقتصادي، وهو ما تسعى إليه الدولة الجزائرية للحد من التبعية لعائدات المحروقات. وتُساهم NESDA، من خلال مشاريعها وهيكلها الداعم، في تحفيز إنشاء مؤسسات ناشئة في قطاعات متعددة، ما يعكس تحولًا ملموسًا نحو اقتصاد إنتاجي يقوم على المبادرة والخلق.

أما من الناحية السياسية، فإن دعم المقاولاتية من قبل الدولة، من خلال خطابات رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، يجسد التوجه الجديد نحو "الجزائر الجديدة" التي تضع الشباب في قلب الاستراتيجية التنموية. ويُترجم ذلك من خلال إنشاء وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، ومن خلال السياسات العمومية التي تمنح للمقاول الشاب موقعًا محوريًا في التنمية المحلية والوطنية. وهنا تُصبح NESDA أداة سياسية بامتياز، تعكس إرادة الدولة في بناء اقتصاد تشاركي جديد يُعيد الثقة بين المواطن والمؤسسات، ويُوظف الطاقات الشبابية في سبيل تحقيق السيادة الاقتصادية.

ورغم النتائج المشجعة، إلا أن الوكالة ما تزال في طور التأسيس وتعاني من تحديات ميدانية أهمها الشروط الصارمة للاستفادة من التمويل، ضعف التنسيق المؤسساتي، ونقص الإحصاءات الدقيقة حول المشاريع الفعالة. ما يستدعي تطوير الرؤية الإستراتيجية للوكالة وربطها بسياسات عمومية مندمجة تراعي خصوصيات الواقع المحلي.

بالتالي، يمكن التأكيد أن NESDA تمثل لبنة أساسية في مشروع الدولة لبناء اقتصاد وطني بديل يقوم على المقاولاتية والابتكار، في إطار سياسي يهدف لإعادة تشكيل العلاقة بين المواطن والدولة على أسس جديدة من المشاركة والفعالية والاستقلالية الاقتصادية.

النتائج:

- ضعف الأثر الفعلي للمقاولاتية على التنويع الاقتصادي رغم توفر الإطار المؤسساتي: أظهرت الدراسة أن الدور المفترض للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (NESDA) في دعم التنويع الاقتصادي لا يزال محدودًا من حيث التأثير الكلي، خاصة بسبب ضعف التنسيق بين السياسات القطاعية، وتأخر تحويل المخرجات المقاولاتية إلى نتائج اقتصادية ملموسة في القطاعات غير الريعية.
- ضعف في نضج الفكر المقاولاتي لدى الشباب: أظهرت نتائج المقابلات أن العديد من حاملي المشاريع يفتقرون إلى تكوين شامل في ميدان ريادة الأعمال، مما يؤدي إلى ارتفاع نسب فشل المشاريع في المراحل الأولى، ويقلل من جدوى الدعم المالي في غياب مواكبة حقيقية ما بعد التمويل.

- المرافقة الإدارية والتقنية غير كافية: أشارت الدراسة إلى أن المتابعة التقنية من طرف NESDA غالبًا ما تكون شكلية، وتفتقر إلى آليات التقييم المستمر، مما يُضعف فعالية التكوين والدعم المقدم للمقاولين الجدد، وخاصة في مرحلة ما بعد الإنشاء.
- غياب التنويع القطاعي في طبيعة المشاريع: أغلب المشاريع المدعومة تتركز في قطاعات تقليدية (خدمات، حرف، توزيع)، مع غياب ملحوظ لمشاريع الابتكار أو الصناعات التحويلية، مما يحدّ من مساهمتها في تنويع القاعدة الإنتاجية الوطنية.
- نقص التنسيق بين NESDA وباقي الهيئات (البلديات، مديريات الضرائب، الضمان الاجتماعي...): كشفت الدراسة عن عوائق بيروقراطية وصعوبات في استخراج التراخيص أو العقود، ما يعرقل تنفيذ المشاريع رغم استفادتها من التمويل.
- الخطاب السياسي متقدم ولكن التطبيق بطيء:رغم وجود إرادة سياسية واضحة من خلال تصريحات رئيس الجمهورية بضرورة الخروج من الاقتصاد الريعي، فإن الترجمة الميدانية عبر الأجهزة الداعمة لا تزال تعاني من بطء الإصلاحات ونقص الكفاءات.
- ارتفاع نسب البطالة يدفع بالشباب نحو المقاولاتية كحل بديل وليس كخيار استراتيجي: أغلب المشاريع التي تم تمويلها جاءت كرد فعل للبطالة وليس نتيجة لفكر ريادي واضح، ما يجعل بعضها غير مستدام بمجرد انتهاء فترة الدعم.
- مراكز الجامعات للمقاولاتية تلعب دورًا واعدًا ولكن محدودًا: تم رصد ضعف في الربط بين مراكز المقاولاتية الجامعية وNESDA، بالرغم من الإمكانيات المتاحة لتكوين نوعي لحاملي الشهادات.

التوصيات:

- تعزيز دور المرافقة التقنية بعد التمويل: يجب على NESDA تكثيف جهودها في مجال المتابعة والمرافقة المستمرة لحاملي المشاريع، خاصة في مرحلة ما بعد إنشاء المؤسسة، من خلال إنشاء خلايا دعم مختصة في التسيير والتسويق والمحاسبة.
- إعادة توجيه الدعم نحو المشاريع ذات القيمة المضافة: من المهم أن تُوجَّه برامج الدعم إلى القطاعات التي تسهم فعليًا في تنويع القاعدة الاقتصادية، مثل الصناعات التحويلية، التكنولوجيا، الزراعة الذكية، والخدمات الرقمية، بدلًا من الاكتفاء بالمشاريع التجارية والخدمية البسيطة.
- تعزيز التنسيق بين مختلف الفاعلين المؤسساتيي: نُوصى بإنشاء منصة رقمية موحدة تجمع بين NESDA، مصالح الضرائب، الضمان الاجتماعي، البلديات، والصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية، لتقليص العراقيل الإدارية أمام المقاولين.

- إدماج التكوين المقاولاتي في التعليم العالي بشكل ممنهج: يجب تفعيل دور مراكز الجامعات للمقاولاتية وربطها مباشرةً ببرامج NESDA، من خلال اتفاقيات شراكة تسمح بتكوين عملي داخل الحاضنات وتسهيل الانتقال من الفكرة إلى المشروع.
- تبني آلية تقييم دوري للمشاريع المدعومة: ينبغي إرساء نظام تقييم سنوي أو نصف سنوي لقياس أثر المشاريع على التنمية الاقتصادية المحلية، مع إعادة توجيه الموارد وفقًا لنتائج الأداء الحقيقي.
- تحسين جاذبية المبادرة المقاولاتية من خلال تحفيزات ضريبية وجمركية: يُقترح منح إعفاءات ضريبية أطول للمؤسسات الناشئة التي تنشط في مجالات ذات أولوية وطنية، مع تسهيلات جمركية لاستيراد التجهيزات التقنية.
- تعزيز ثقافة ريادة الأعمال لدى الشباب: من خلال تنظيم حملات إعلامية وتوعوية وطنية، بالتعاون مع وسائل الإعلام ومؤسسات التعليم، تهدف إلى تحويل المقاولاتية من "رد فعل على البطالة" إلى "خيار مهني استراتيجي".
- تمكين NESDA من مرونة أكبر في اتخاذ القرار المحلي: يُستحسن منح فروع NESDA على المستوى الولائي استقلالية نسبية لتكييف آليات الدعم حسب خصوصيات البيئة المحلية وسوق العمل الجهوي.
- رقمنة الخدمات والإجراءات: تطوير بوابة إلكترونية موحدة تمكن حاملي المشاريع من التسجيل، المتابعة، التكوين، وتقديم الملفات دون الحاجة للتنقل، مما يسهم في محاربة البيروقراطية.
- إنشاء صندوق وطني لدعم الابتكار المقاولاتي: يُقترح تأسيس صندوق خاص لدعم المشاريع الابتكارية ذات المخاطر العالية، بالشراكة بين الدولة والمؤسسات المالية، مع توفير ضمانات جزئية لتشجيع البنوك على تمويل هذه المشاريع.

الخاتمة:

الخاتمة:

لقد مثّلت المقاولاتية في السياق الجزائري المعاصر أكثر من مجرد خيار اقتصادي بديل، بل تحوّلت إلى رهان سياسي واستراتيجي تبنّته الدولة لمواجهة التحديات البنيوية العميقة التي يتخبط فيها الاقتصاد الوطني، والمتمثلة أساسًا في الارتهان التاريخي لعائدات المحروقات، وضعف النسيج الصناعي، وهشاشة السوق الداخلية. فمع تراجع أسعار النفط والغاز وتقلّبات السوق العالمية، أضحى من الضروري التفكير في نموذج اقتصادي بديل يقوم على خلق القيمة خارج قطاع الطاقة، وتثمين رأس المال البشري، وتنويع مصادر الدخل.

وفي خضم هذا التحول، ظهرت المقاولاتية كحل جذاب يُراهن عليه لإعادة تشكيل المشهد الاقتصادي الوطني، باعتبارها تمثل أداة فعالة لخلق الثروة ومناصب الشغل، وتحقيق التنمية المحلية، وتعزيز العدالة المجالية، لا سيما من خلال تمكين فئة الشباب الجامعي التي تعاني من نسب بطالة مرتفعة وتهميش مزمن في السياسات العمومية. وقد تبلور هذا التوجه من خلال ظهور أجهزة تنفيذية جديدة، أهمها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA، التي جاءت كامتداد مؤسساتي لسياسات سابقة، لكنها سعت لإضفاء مزيد من الفعالية والمرونة على منطق التدخل العمومي في ميدان دعم المبادرة الخاصة.

وبالعودة إلى خطاب الدولة الجزائرية، وخاصة الخطاب الرئاسي، نجد حضورًا لافتًا لفكرة "الاقتصاد الجديد" القائم على المعرفة، التكنولوجيا، والمبادرة الحرة، وقد اعتُبر هذا التوجه أحد مرتكزات "الجزائر الجديدة"، ما يُضفي على خيار المقاولاتية صبغة سياسية واضحة، تتجاوز الأبعاد التقنية أو الاقتصادية البحتة. فالتمكين الاقتصادي للشباب عبر خلق مؤسسات مصغرة لا يُفهم فقط كوسيلة لتقليص نسب البطالة، بل كخيار سياسي يروم إعادة هيكلة العلاقة بين الدولة والمواطن، وتفكيك النموذج الريعي القديم الذي جعل من الدولة مركز الإنتاج والتوزيع الوحيد.

وقد أظهرت الدراسة الميدانية التي تناولت تجربة NESDA على مستوى الجزائر وسط، أن الخطاب السياسي، رغم طموحه وتقدّميته، يصطدم في كثير من الأحيان بواقع مؤسساتي هش، وبثقافة إدارية بيروقراطية لا تزال تُعطّل روح المبادرة وتُثقل مسار المقاول الشاب بسلسلة من العراقيل، من بينها: تعقيد الإجراءات، ضعف المواكبة البَعدية، محدودية آليات التمويل، وغياب بيئة أعمال محفزة على المخاطرة والاستمرار. وهذا التباعد بين الرؤية الرسمية والممارسة الميدانية يشير إلى ضرورة إحداث قطيعة فعلية مع أنماط التسيير التقليدي، واستبدالها بمنظومة أكثر نجاعة وشفافية.

كما بيّنت نتائج المقابلات الميدانية مع المستفيدين من خدمات مراكز تطوير المقاولاتية أن هناك طموحات شبابية قوية لبناء مؤسسات مستقلة وفعّالة، لكنها تصطدم بمنظومة تشريعية وتنظيمية غير ملائمة، لا تشجع على الإبداع، ولا توفر الحماية الكافية من الفشل أو الإفلاس، ما يؤدي في كثير من

الحالات إلى "مقاولاتية هشّة" لا تلبث أن تزول بعد فترة قصيرة. وبالتالي، فإن فعالية NESDA، ومثيلاتها من الأجهزة، لا تقاس بعدد الملفات المقبولة، بل بمدى استمرارية المشاريع، وقدرتها على تحقيق الاندماج الاقتصادي والاجتماعي، والمساهمة في الرفع من الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات.

وعلى المستوى السياسي، يمكن القول إن مستقبل المقاولاتية في الجزائر، كأداة لتنفيذ سياسة التنويع الاقتصادي، مرهون بإرادة الدولة في إعادة ترتيب أولوياتها الاقتصادية، والانتقال من منطق التسيير الريعي إلى منطق الإنتاج والمردودية والشفافية. كما أن تجسيد الخطاب الرسمي على أرض الواقع يتطلب إعادة نظر شاملة في طرق التكوين، طرق التمويل، أنظمة التحفيز الجبائي، وكذلك في شكل العلاقة بين الجامعة، الإدارة، والقطاع الخاص.

إن الدولة اليوم أمام فرصة تاريخية لإحداث نقلة نوعية في نمطها الاقتصادي، شريطة أن يتم تعزيز الحوكمة الاقتصادية، محاربة الفساد الإداري، وتحقيق اللامركزية في اتخاذ القرار التنموي، بما يسمح بتمكين حقيقي للطاقات الشبانية في مختلف ولايات الوطن، وليس فقط في العاصمة أو المدن الكبرى.

وفي هذا السياق، فإن تقييم تجربة NESDA، رغم ما تحقق من إنجازات جزئية، يُبيّن أن الطريق لا تزال طويلة أمام تحويل المقاولاتية إلى رافعة فعلية للتنمية الاقتصادية والسياسية في آن واحد، ما يدعو إلى الانتقال من منطق البرامج الموسمية إلى منطق السياسات العمومية المتكاملة، وإرساء منظومة وطنية للمبادرة المقاولاتية قادرة على الصمود والمنافسة في سوق عالمي شديد التقلب.

وختامًا، فإن جعل المقاولاتية أداة فعالة لتحقيق التنويع الاقتصادي يتطلب ما يلي:

تفعيل التناسق بين السياسات الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية؛

بناء مناخ أعمال جاذب، قائم على الثقة والشفافية؛

إعادة تأهيل الإطار التشريعي بما يتناسب مع الواقع الميداني؛

تعزيز دور الجامعة كمصدر للابتكار والبحث التطبيقي المقاولاتي؛

الانتقال من الدولة الراعية إلى الدولة الممكنة، التي تضمن الحماية والتأطير دون الوصاية.

بهذا فقط يمكن الحديث عن مقاولاتية ذات بعد سياسي تنموي حقيقي، قادرة على كسر التبعية وإعادة تشكيل بنية الاقتصاد الجزائري وفقًا لتحديات القرن الحادي والعشرين.

قائمة المراجع و المصادر

أولاً: القوانين والمراسيم والوثائق الرسمية:

المرسوم الرئاسي رقم 96–234 المؤرخ في 2 يوليو 1996، المتضمن دعم تشغيل الشباب، الجريدة الرسمية الجزائرية، 1996/7/3، ص 11–12.

المرسوم التنفيذي رقم 98–200 المؤرخ في 9 جوان 1998، المتضمن صندوق الكفالة المشتركة، الجريدة الرسمية الجزائرية، 1998/6/14، ص 7.

المرسوم الرئاسي رقم 20–03 المؤرخ في 2 جانفي 2020، المتضمن إنشاء الوزارة المنتدبة المكلفة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، الجريدة الرسمية الجزائرية.

الأمر 62–20 المؤرخ في 21 أوت 1962، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

منصة NESDA – الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (2025). تم الاطلاع عليه بتاريخ 17–04–2025.

CG.GOV.DZ – Plan de relance économique. تم الاطلاع عليه بتاريخ 13–02–2023.

JORADP.DZ – البوابة الرسمية للنصوص القانونية والتنظيمية الجزائرية.

ثانياً: الكتب والمراجع الورقية:

أحمد، حسين. (1993). اقتصاد الجزائر المستقلة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

الشامي، سمير. (2019). الريادة والمقاولاتية: مفاهيم وتجارب. دار الكتاب الجامعي.

كاظم جاسم العيساوي. (2005). دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات: تحليل نظري وتطبيقي (ط2). عمان: دار المناهج.

ثالثاً: الأطروحات والرسائل الجامعية:

خويخو، إلهام؛ دغيش، جهاد؛ باوية، عفاف. (2017–2018). دور سياسات التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات على إنعاش التجارة الخارجية – دراسة حالة الجزائر. رسالة ماستر، جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي.

جزائري، ريم لونيسي. (2014–2015). المعوقات الاجتماعية للممارسة المقاولاتية في الجزائر. رسالة ماجستير، جامعة سطيف 2.

نادي، مفيدة وآخرون. (دون تاريخ). أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في المشاريع الاستثمارية السياحية. المركز الجامعي – غليزان.

كريم، رزمان. (دون تاريخ). [...] المرجع نفسه.

رابعاً: المقالات والمجلات الأكاديمية:

المقاولاتية ودورها في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر. مجلة اقتصاديات المال والأعمال، 3(3)، 713–714.

نبيل، بوفليح. (2013). دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر 2000–2010. المجلة الأكاديمية للدراسات الإنسانية والاجتماعية – جامعة شلف، 9، 43–48.

حجيرة، عبد المنعم؛ مزيان، سعيد. (2019). التنويع الاقتصادي في الجزائر: الواقع، الآفاق والمحددات. مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، 2(2)، 43.

رحماني كلكول، ليلى؛ تجاري، عبد المالك؛ روابحي، طارق؛ رحماني، منير. (2024). الجامعة والمقاولاتية: المقاربات البيداغوجية والهيكلية في الجزائر – دراسة حالة جامعة سطيف 1. International Online Journal of Education and Teaching (IOJET)، 11(2).

صالح، شلغيم؛ بوشول، غانية؛ جرمون. (2017). المقاولاتية كاستراتيجية للتنويع الاقتصادي – دراسة حالة السعودية. مجلة الجزائر للتنمية الاقتصادية، 7، 229.

خالد، الأنصاري. (2020). أهمية برامج التدريب في تنمية مهارات رواد الأعمال. مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية – جامعة بغداد، 45، 23.

مسعودي، محمد. (2018). استراتيجيات التنويع الاقتصادي على الصعيد الدولي: تجارب ونماذج رائدة. مجلة الاقتصاد وأداة الأعمال، 07/2، 228–230.

ماكي لافي مزوك، عاطف. (2013). التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي: مقاربة للقواعد والدلائل. مجلة الاقتصاد الخليجي، 4، 8.

خامساً: المراجع الأجنبية والوثائق الدولية:

Al-Abri, M. Y. & Abdul Rahim, A. (2020). Entrepreneurship and SMEs: Similarities and Differences. IJAST, 29(10s), 3312.

Okyere, M. (2016). Relationship between Entrepreneurship and SMMEs: A Literature Review. The International Journal of Business & Management, 5(9), 162.

Makai, A. L. & Dőry, T. (2023). Perceived university support and environment as a factor of entrepreneurial intention: Evidence from Western Transdanubia Region. PLOS ONE, 18(6): e0283850.

OECD. (2010). Entrepreneurship and Innovation. Paris: OECD.

OECD. (2018). Strengthening SMEs and Entrepreneurship for Productivity and Inclusive Growth.

IMF. (2022). Diversification and Economic Transformation in Resource-Rich Countries.

ESCWA. (2019). Economic Diversification in Arab Countries.

UNCTAD. (2021). Economic Development in Africa Report: Reaping the Potential Benefits of the African Continental Free Trade Area for Inclusive Growth.

WTO. (2020). World Trade Report: Global Value Chains

Global Entrepreneurship Monitor. (n.d.). GEM Annual Reports and Country Profiles. Retrieved from https://www.gemconsortium.org.

UK Department for Business, Energy & Industrial Strategy. (2019). Industrial strategy: Building a Britain fit for the future.

Federal Ministry for Economic Affairs and Energy. (2018). Digital strategy for Germany.

State Council, People's Republic of China. (2019). Guidelines on promoting intellectual property protection.

Ben Abdallah, Y. C.; Oukaci, K.; Chettab, N. (2011). L'économie algérienne face à la crise : les effets de la conjoncture ou vulnérabilité structurelle. In Après la crise …, Publisud.236 ص ,

Chetabb, N. (2015). L'économie Algérienne: une re–industrialisation qui appelle un nouveau regard des pouvoirs publics. Confluences Internationales – Institut National d'Études de Stratégie Globale.

Lounes, H. & Mancer, I. (2024). University support structures for entrepreneurship in Algeria: The scope and the limits.(2)6 مجلة المنهل الاقتصادي، .